مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٨٩٦

الاثنين ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ٠٠/١١
نيويورك

الرئيس:	السيد مونتيرو	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زميفسكي
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد إسونغيه
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الأطفال والمنازعات المسلحة

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال في ظروف النزاع المسلح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، وألمانيا، وإندونيسيا، وإيطاليا، وبوروندي، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وكندا، والمغرب، وموزامبيق، وناميبيا، والنرويج، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بيتريلا (الأرجنتين)، والسيد إيتل (ألمانيا)، والسيد دونوكوسومو (إندونيسيا)، والسيد فولتشي (إيطاليا)، والسيد نداروزانيي (بوروندي)، والسيد سيميكال (الجمهورية التشيكية)، والسيدة كيلتوسوفا (سلوفاكيا)، والسيد فولر (كندا)، والسيد سنوسي (المغرب)، والسيد دوس سانتوس (موزامبيق)، والسيد أندجابا (ناميبيا)، والسيد كولبي (النرويج)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على تقديم الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح.

ونظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

وسوف يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويأتي اجتماع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة وأول المتكلمين على قائمتي هو الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، السيد أولارا أوتونو، فأدعوه إلى اتخاذ مقعده إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوتونو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يُشرفني جدا أن أتحدث إلى مجلس الأمن كما يُشرفني أن يكون ذلك برئاستكم. فأهنئكم على ما ابتديتموه من قيادة وخاصة فيما يتعلق بمحنة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح.

نحن الآن على عتبة ألفية جديدة. وسيكون هناك الكثير مما نحتفل به لأن حضارتنا في العصر الحديث حققت تقدما مثيرا في كل ميدان تقريبا من ميادين المساعي الإنسانية. ومع هذا، فهذه القفزات الكمية على درب تقدم البشرية تتعايش بصعوبة مع جانب مظلم من حضارتنا. وتشهد على ذلك قدرتنا على إلحاق الظلم الجسيم والتساهل في شأنه وقدرتنا على الكراهية العميقة والقسوة تجاه إخواننا في البشرية. وانظروا كيف نستطيع تدمير مجتمعات بأسرها طلبا للنفوذ أو باسم العرق أو الدين أو العنصر أو الطبقة.

إن المقياس الحاسم لحضارتنا يجب أن يكون نوعيتها الإنسانية. وهو يتعلق بكيفية معاملتنا لإخواننا في البشرية، ويتعلق قبل كل شيء بكيفية معاملتنا لأفراد المجتمع الأكثر براءة والأقل مناعة، هؤلاء الذين يمثلون مستقبل كل مجتمع - ألا وهم أطفالنا.

ونحن على أعتاب الألفية الجديدة نشهد مقتا، مقتا موجها ضد الأطفال في إطار المنازعات المسلحة. وفي هذه اللحظة، يُعاني الطفال في قرابة ٥٠ بلدا في أنحاء العالم من آثار المنازعات المسلحة، في وسطها وفي أعقابها.

وفي العقد الأخير وحده رأينا مليونين من الأطفال يقتلون، وأكثر من مليون طفل يتيتمون و ٦ ملايين يُصابون إصابات بليغة أو عاهات دائمة، و ١٢ مليون يُشردون و ١٠ ملايين يخلفون بجروح نفسية خطيرة. وقد استهدف الأطفال، ولا سيما الفتيات، للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على نطاق واسع.

إن نصف مجموع اللاجئين والمشردين داخليا في أنحاء العالم، في الوقت الحاضر، من الأطفال. ويقدر أن ٨٠٠ طفل يقتلون أو يُشوهون في كل شهر من جراء الألغام الأرضية. ويُقدر أن ربع مليون من الشباب دون الثامنة عشرة هم الآن تحت السلاح يعملون كجنود أطفال على شتى مسارح الصراع في العالم.

والحرب ليست جديدة على البشر. ولا كذلك وقوع الإصابات في صفوف المدنيين في أوقات الحرب. لكن جسامة ما نشهده اليوم تدل على ظاهرة جديدة: هي التحول النوعي في طبيعة الأعمال الحربية وإدارتها. فهي ليست الحرب كما عرفناها في العصر الحديث.

وهذا التحول تؤكده عدة تطورات. فَجُل المنازعات المسلحة الرئيسية في عالم اليوم منازعات داخلية. تشترك في شنها مجموعات مسلحة متعددة شبه مستقلة داخل الحدود الوطنية. وتتميز بنوع محدد من الخروج على القانون، والقسوة والفوضى. وتتسم بوجه خاص باستهداف السكان المدنيين بصورة منتظمة وواسعة الانتشار. وفي هذا الحالات يتجاهل المتقاتلون القوانين الإنسانية الدولية بشكل روتيني، وهي التي طالما خففت، إن لم نقل نظمت السلوك في الأعمال الحربية بين الدول.

وتنحو الصراعات إلى أن تكون مطولة، تدوم سنوات، إن لم يكن عقودا، وغالبا في دورات متكررة، وبذا تعرض أجيالا متعاقبة من الأطفال لأهوال العنف. وأمرّ من ذلك أن الأطفال يُجبرون على أن يكونوا أدوات للحرب فيُجنَّدون أو يُخطفون ليتحولوا إلى جنود أطفال. وعلاوة على ذلك، فإن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد وانتشار الأسلحة الخفيفة أبرزا ضعف الأطفال الخاص في هذه الحالات.

والحروب الأهلية تنشب بين أناس يعرف بعضهم بعضا، وبين أخوة وأخوات متعادين. فهم يحرضون الوطني ضد الوطني والجار ضد الجار. ومن السمات الرئيسية لهذه المعارك أن تحول إلى شيطان ما يُسمى المجتمع المعادي الذي كثيرا ما يعرف بمصطلحات دينية أو إثنية أو عرقية أو إقليمية. وفي الأوضاع المكثفة والحميمة للحرب الداخلية الضروس هذه الأيام أصبحت القرية ميدان معارك والسكان المدنيون هم هدفها الأولى. وإزاء هذه الخلفية أصبح نحو ٩٠ في المائة من الإصابات في المنازعات الدائرة في أنحاء العالم، بين المدنيين، وأغلبيتهم العظمى من النساء والأطفال. وهذا هو العالم مقلوبا رأسا على عقب.

ويعود هذا البغض بدرجة كبيرة إلى أزمة في القيم على الصعيدين الدولي والمحلي. فالقيود التقليدية الموضوعة على إدارة الحروب - سواء في الصكوك الدولية أو في الوصايا والمحرمات المحلية - تُطرح جانبا. وأسفر هذا عن وجود فراغ أخلاقي وهي حالة يتم فيها تجاهل المعايير الدولية مع الإفلات من العقاب، وفقدت فيها نُظم القيم المحلية توازنها.

ولعكس اتجاه البغض هذا علينا أن نتخذ تدابير متضافرة على الصعيدين الوطني والدولي. وأود في هذا الصدد أن أقترح عددا من التدابير ومجالات العمل نستطيع في ضوئها أن نتحرك قدما نحو الوقاية والحماية والانتعاش.

فأول مجالات العمل يتعلق بالفجوة الواسعة القائمة حاليا بين وجود أعراف دولية، وعدم مراعاتها على أرض الواقع. وعلى امتداد الـ ٥٠ عاما الماضية وضعت أمم العالم ثروة هائلة من الصكوك الدولية الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. والعديد من هذه الصكوك يتناول حقوق الطفل وحمايته ورعايته. وأهمها في هذا الصدد اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. وهذه الصكوك معا تتضمن عددا من الأحكام التي أعدت لتكفل حماية الأطفال ورعايتهم في حالات المنازعات المسلحة الدولية منها والداخلية.

غير أن قيمة هذه الأحكام تقتصر على مدى تطبيقها. والثغرة القائمة حاليا بين هذه المعايير والحالة الموجودة في الميدان تظل واسعة بشكل غير مقبول وهي تتزايد. ولا تستطيع الكلمات المخطوطة أن تنقذ الأطفال المعرضين للخطر. ومن أجل سد هذه الثغرة يجب أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لإبداء التزامه وعزمه واستعداده لاستخدام تأثيره ووزنه الجماعيين لضمان مراعاة هذه المعايير، وبالتالي، ضمان حماية الأطفال. ويمكن أن يفتح مجلس الأمن المجال بتوجيه رسالة واضحة مؤداها أن استهداف الأطفال واستخدامهم وإساءة معاملتهم من الأمور غير المقبولة، ببساطة. ويلزم أن توجه رسالة تفيد أن الأمور لا يمكن أن تستمر على ما هي عليه

بينما تُرتكب أعمال وحشية وإساءات ضد الأطفال، بصورة منتظمة.

ثانيا، وعلى مستوى أساسي، أعتقد أن أكثر الخسائر ضررا وإرباكا يمكن أن يعاني منها مجتمع انهيار نظام القيم المحلي الخاص به. ففي أغلب المجتمعات، تتخذ القيم والقواعد الأساسية أهمية، حتى في وقت الحرب. ويظل الفرق بين الممارسات المقبولة وغير المقبولة قائما مع وجود محاظير وتعليمات تحرم استهداف السكان المدنيين، خاصة النساء والأطفال.

وعلى سبيل المثال، لقد نشأت في مجتمع تعتبر فيه فكرة الضمير واضحة تماما. فهذه الفكرة بين شعب أشولي تشير إلى النظافة في مطلب الإنسان مما يجلب بالتالي مباركة الأجداد اعترافا بهذا المطلب وتأييدا له. وقبل إعلان الحرب يقوم الشيوخ بالنظر بعناية في صحة دعواهم للتأكد من أن مجتمعهم له مظلمة قوية وثابتة ضد الطرف الآخر. فإذا ثبت ذلك، يمكن أن تعلن الحرب ولكن لا تعلن أبدا باستخفاف. ومن أجل الاحتفاظ بنظافة المطلب الأساسي، تصدر تعليمات لتنظيم سير الحرب بالفعل، منها ما يتعلق بعدم الهجوم على الأطفال والنساء وكبار السن، وبعدم إتلاف المحاصيل أو المخزونات من الحبوب أو المواشي، لأن مخالفة هذه المحاظير تؤدي إلى إفساد الضمير، وما يترتب على ذلك من فقدان مباركة الأجداد وبالتالي التعرض لخطر خسارة الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، فعند إعلان الحرب، هناك دائما افتراض وجود تعايش في فترة ما بعد الحرب. ولذلك، فعند القيام بالجهد الحربي، يتفادى الإنسان المساس بالمحاظير وارتكاب أعمال الإذلال التي تدمر تماما أي فرصة للتعايش فيما بعد بين المجتمعات التي كانت متحاربة.

وهناك أمثلة كثيرة لنظام القيم المذكور في مجتمعات أخرى كثيرة حول العالم. واليوم نرى أن الأحوال قد أصيبت بانهيار وأن القيم الأساسية لم تعد سارية كما قال الشاعر وليام بتلر ييتس، فكل شيء ممكن في كثير من المنازعات الحالية. ويصبح الأطفال والنساء والمسنين ومخازن الحبوب والمحاصيل والمواشي كلها هدفا مشروعا في الكفاح المركَّز من أجل السلطة في محاولة تهدف إلى إذلال المجتمع المعادي وليس السيطرة عليه وإلى القضاء عليه تماما وليس إخضاعه. هذه هي ظاهرة الحرب الشاملة.

ومن المؤسف أن مجتمعات كثيرة من التي عانت من فترات نزاع مطولة شاهدت انهيار نظم القيم المحلية الخاصة بها تحت ضغط الظروف. وأعتقد أن مجتمع من هذا القبيل عليه في المقام الأول أن يستمد من أعماق تقاليده شعورا مجددا بالأصول الأخلاقية يمكن بعد ذلك وصله بالمعايير الموضوعة على المستوى الدولي وربطه بها. وينبغي أن تضمن في هذا الإطار تعزيز المؤسسات التي درجت على غرس القيم - الآباء، والأسرة الممتدة، والكبار، والمعلمون والمدارس والمؤسسات الدينية، فهذا هو السبيل الوحيد لاستعادة التوازن الأخلاقي في أي مجتمع وقع في أزمة أخلاقية عميقة.

والمجال الثالث للعمل يتعلق ببحث مبادرات ملموسة للحيلولة دون معاناة الأطفال الموجودين وسط أعمال العنف الجارية أو تخفيف هذه المعاناة. أولا، بالنسبة لإمكانيات الوصول للسكان الذين في محنة، فعندما تقطع الصلة بين المجتمعات والعالم الخارجي وتكون بعيدة عن الأنظار، فإنها تقع تحت رحمة المحاربين تماما. وعند ذلك تكون أكثر تعرضا للخطر ويحتمل أن تقع إساءات جسيمة وأعمال وحشية ويتزايد حدوثها. ولهذا السبب، ينبغي أن يصمم المجتمع الدولي على الوصول إلى هذه المجتمعات. ويجب أن تمنح وكالات الإغاثة الإنسانية وهيئات حقوق الإنسان إمكانية الوصول للمجتمعات التي تعاني من محنة، وتوفير الغوث والمساعدة، وتقديم شهادة نزيهة، وتوجيه الانتباه إلى القواعد والمعايير الواجبة التطبيق في إدارة الحرب.

ويجب أن يصر المجتمع الدولي أيضا على اعتبار المرافق المخصصة عادة للأطفال أو التي يوجد فيها عدد كبير من الأطفال - مرافق مثل المدارس والمستشفيات وملاعب الأطفال والحافلات المدرسية - مناطق خالية من القتال.

وفيما يتعلق بتجنيد الأطفال ومشاركتهم في الأعمال العدوانية، نرى أن الأطفال ليس لهم دور في الحرب على الإطلاق. ويجب أن يصر المجتمع الدولي على هذا المبدأ الأساسي وبالتالي أن يسعى إلى الحصول على التزامات ثابتة من الجهات المتحاربة بعدم تجنيد الأطفال أو استخدامهم في الأعمال العدوانية.

ختاما، هناك حاجة إلى زيادة العناية برصد ومراقبة تدفق الأسلحة - لا سيما الأسلحة الصغيرة - إلى أماكن

النزاع التي يتعرض فيها الأطفال للوحشية ولسوء المعاملة بصورة منتظمة. وينبغي، بالمثل، بذل مزيد من الجهود لمنع توريد واستعمال الألغام الأرضية في أماكن النزاع المذكورة.

نحن نعيش حاليا في عالم أصبح فيه الترابط حقيقة أساسية في الحياة الدولية. وتعتمد المجموعات المسلحة المختلفة أيضا، بدرجة كبيرة، على رضا المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، الذي تسعى إلى الحصول منه على الشرعية السياسية والاعتراف الدبلوماسي، وتعتمد عليه في الحصول على تدفقات الأسلحة والأموال لتنفيذ جهودها الحربية، ففي عالمنا المترابط لا يستطيع أي كيان أو مجموعة أو حكومة أن يتجاهل الضغط الدولي المتضافر من أجل حماية الأطفال.

وهناك مجال رابع يتصل باحتياجات الأطفال بعد انتهاء النزاع. فنهاية الحرب لا تعني أن الحرب انتهت بالنسبة للأطفال الذين أصبحت ثقافة العنف أسلوب حياة بالنسبة لهم، أو بالنسبة للأطفال الذين يحملون جروحا عميقة في قلوبهم وأذهانهم أو الذين فاتتهم فرصة التعليم أو التمتع بشبابهم. وعلينا أن نعمل على معالجة هذه الجروح في أعقاب النزاع. فالشفاء مهم للعودة إلى الصحة الروحية والنفسية والبدنية، وهو ضروري لتسهيل إعادة الإدماج في المجتمع. ويعتبر حاسما أيضا لأن، بدونه، يصعب أن نكسر دورة العنف. وبدون شفاء، يصبح ضحايا سوء المعاملة الحاليون مرتكبي الإساءات في المستقبل. وبدون شفاء، يمكن أن يصبح الأطفال المصابون بجراح اليوم قناة لنقل العنف من جيل إلى جيل. ولذلك يجب أن تكون احتياجات الأطفال اهتماما أساسيا في أية خطط لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، من بداية الأمر وليس مجرد فكرة متأخرة بعد الانتهاء من وضع الخطط.

وفي هذا الإطار، يجب أن تشمل المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي تسريح الأطفال المقاتلين وإعادة إدماجهم، وعلاج الصدمات النفسية؛ وعودة الأطفال المشردين واللاجئين وإعادة توطينهم، وكسح الألغام، وتنمية وإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالألغام، وتوفير وإعادة تأهيل الخدمات الطبية التعليمية والأساسية، بما في ذلك التدريب المهني. فهذه هي بعض المجالات التي تحتاج إلى إجراءات متضافرة.

وأخيرا، يتعلق مجال خامس للعمل بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقائية. وهذا يعني معالجة الظروف نفسها التي تؤدي إلى الصراعات في المقام الأول: أي الاستبعاد السياسي والتفاوتات الصارخة في توزيع الموارد بين مختلف المناطق ومختلف القطاعات في نفس البلد. ويجب علينا أن نعمل على تغيير هذه العلاقات المشوهة. وتحتاج الأطراف الفاعلة على المستويين الدولي والوطني إلى اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية تولّد داخل المجتمعات شعورا بالأمل بدلا من اليأس، وشعورا بالاندماج والمشاركة بدلا من الاستبعاد، وشعورا بالانتماء بدلا من الاستلاب، وشعورا بالانتماء إلى بلد واحد بدلا من المركز والأطراف.

وبالإضافة إلى هذه المجالات المحددة، فإنني أطلب أن يقوم المجلس لدى النظر في فرض الجزاءات بمراعاة احتياجات الأطفال بصورة خاصة، وأثر هذه الجزاءات على الأطفال وأفضل الطرق لحمايتهم في ظل تلك الظروف. وآمل أيضا عندما ينظر مجلس الأمن في جهود صنع السلام، وولايات حفظ السلام وخطط بناء السلام، أن تكون احتياجات الأطفال الأساسية واردة فيها منذ البداية وأن تكون هاديا للخطط والطريق.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول بأن خوفا عميقا يستبد بي، كأنه سيناريو كابوس، وهو اننا قد نتعرض لأشياء كثيرة بحيث نقع في خطر قبولها بوصفها أمورا عادية فيما هي تمثل في الواقع انحرافا جذريا عن أية معايير مقبولة على المستويين المحلي والدولي. وانني آمل، بدءا من الرسالة التي سيبعث بها المجلس اليوم، ومع دخولنا في الألفية الجديدة، وبغض النظر عن تقاليدنا الثقافية وانتماءاتنا الدينية، وايديولوجياتنا السياسية، في أن نقرر الاتفاق على مشروع مشترك: ألا وهو أن نجعل عالمنا عالما آمنا للأطفال - جميع أطفالنا.

أود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأشكر أعضاء المجلس على التزامكم واهتمامكم بمحنة الأطفال المتأثرين بالحروب في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ والى أعضاء مجلس الأمن.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أوكرانيا ورومانيا والسلفادور ولاتفيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ونظرا إلى عدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد يلتشنكو (أوكرانيا) والسيد غوريتا (رومانيا) والسيد كاستانيدا - كورنيخو (السلفادور) والسيد برايكالنيس (لاتفيا)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

السيد جون ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، وكذلك البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، عضوي المنطقة الاقتصادية الأوروبية - أيسلندا وليختنشتاين، تؤيد هذا البيان.

وباسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أعرب عن دعمنا القوي للدور الذي يضطلع به الممثل الخاص بصفته نصيرا لحماية الأطفال المتضررين بالنزاعات المسلحة وأود أن أشيد به على البيان الملهم الذي أدلى به لتوه. والاقتراحات التي قدمها تستحق أن ننظر فيها بعناية.

إن الإصابات الناجمة عن النزاعات المسلحة الحديثة تقع في غالبيتها في صفوف المدنيين وليس في صفوف الجنود. ومن بين المدنيين، فإن النساء والأطفال هم عرضة للإصابات بصورة خاصة، وعليه فإنهم الآن من بين ضحايا الحرب الرئيسيين. وكما سبق وسمعنا، ففي العقد الأخير وحده، قُدر عدد الأطفال الذين قتلوا في النزاعات المسلحة بمليوني طفل، وأصيب بجراح خطرة أو إعاقات ٦ ملايين طفل، وتيتّم مليون طفل، وأصبح حوالي ١٢ مليون طفل دون مأوى. وسقط عديدون آخرون ضحايا المرض والحرمان والتجنيد والاستغلال الجنسي المنتظم والعنف القائم على نوع الجنس. فالألغام الأرضية المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة ذات تأثير مدمِّر على الأطفال بصورة خاصة. فمن غير المقبول أن يكون الأطفال من بين الضحايا الرئيسية للنزاعات المسلحة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن مسألة الأطفال والنزاع المسلح هي مسألة تستحق أن تشغل مكانا هاما بصورة خاصة في جدول الأعمال السياسي الدولي. ولئن كنا نعترف بأن المسؤولية الأساسية في حماية حقوق الأطفال في جميع الظروف تقع على عاتق الدول، فإننا يجب أن نعمل أيضا على تنشيط الجهود الدولية لحماية الأطفال. ويجب علينا أن نضمن تسريح الجنود الأطفال وأن نعترف أيضا بأهمية اتخاذ تدابير للنهوض بالانتعاش الجسدي والنفسي للأطفال ضحايا النزاعات وبإعادة إدماجهم في المجتمع. ويجب على المجتمع الدولي أن يضمن تكريس موارد كافية لبرامج تأهيل الأطفال كجزء لا يتجزأ من التخطيط لحالات ما بعد انتهاء الصراعات. والسياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبي تتصدى فعلا لمحنة الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي بعض الحالات المحددة - في سيراليون مثلا - نركّز جهودنا على تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي العمل الذي يجري حاليا لتعزيز معايير حقوق الإنسان الدولية وآليات أعمال القانون الدولي فيما يتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما كاملا بهدف الإبرام الناجح لمفاوضات تتعلق بمشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ويعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط في المؤتمر الدبلوماسي لكي يتم بسرعة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. ونعتقد اعتقادا قويا بأن وجود محكمة جنائية دولية ضروري كأداة لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. ونحن نؤيد أن يدرج في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حظر استخدام الأطفال في المنازعات المسلحة.

كذلك فإن الاتحاد الأوروبي مهتم بأن يجري لدى فرض الجزاءات في معالجة الأزمات، تقييم ورصد أثرها على الأطفال، وأن تتركز الاستثناءات الإنسانية على الأطفال.

وضمان أن تتحدد الصكوك الإنسانية وصكوك حقوق الإنسان معايير كافية لحماية الأطفال في حالات النزاع

ليس أمرا كافيا في حد ذاته لحماية مصالح الأطفال. والالتزامات الملزمة التي تنطوي عليها هذه الصكوك يجب أن ينفذها الجميع. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي الأهمية الخاصة لحقوق الطفل، التي تمت المصادقة عليها عالميا تقريبا. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية ضمان التزام جميع الأطراف المشتركة في نزاع - الحكومية منها وغير الحكومية - بمبادئ القانون الدولي ذات الصلة في معاملتها للأطفال. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا العمل الذي تضطلع به لجنة حقوق الطفل وولايتها المتمثلة برصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في جميع الدول الأطراف، بما فيها تلك المتأثرة بالنزاع المسلح.

وأي جهد مُجد لتحسين محنة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح يتطلب اهتماما حكوميا ودوليا رفيع المستوى، ويتطلب تعبئة الرأي العام، ويتطلب اتخاذ تدابير عملية على أرض الواقع من جانب الحكومات، وتتطلب من الحكومات تأييد أنشطة الممثل الخاص. وأيّد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا العمل الممتاز الذي اضطلعت به الخبيرة المستقلة، السيدة غراسا ماشيل، وشارك بنشاط في إنشاء المنصب الجديد، أي منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح. وقدم عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي إسهامات طوعية في عمل الممثل الخاص. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة قيام شراكة وثيقة بين الممثل الخاص والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

لقد دلل الممثل الخاص في زيارته لمناطق النزاع - وعلى وجه التحديد سري لانكا وسيراليون وليبريا والسودان - على أن الجهود الرامية إلى زيادة تسليط الضوء على معاناة الأطفال يمكن أن تحقق نتائج. ومن الممكن الخروج بالتزامات هامة بشأن معاملة الأطفال في حالات النزاع. ومن المهم أن تفي الحكومات والمجموعات المسلحة بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها أمام الممثل الخاص. ويجب أن يتحلى المجتمع الدولي باليقظة في رصد تنفيذ تلك الالتزامات.

لقد عقدت رئاسة الاتحاد الأوروبي في لندن في ٢٢ و٢٣ حزيران/يونيه ندوة رفيعة المستوى عن الأطفال المتأثرين بالمنازعات المسلحة. شارك الممثل الخاص في استضافتها. وعقد المشاركون العزم على استخدام نفوذهم للضغط على جميع الحكومات لكي ترتقي إلى مستوى التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل وسائر صكوك القانون الدولي ذات الصلة. ومن بين النتائج التي تم الخلوص إليها، اتفق المشاركون على ضرورة وجود نهج متكامل لمساعدة البلدان التي تخرج من صراع، وشبكة دعم لنداء الممثل الخاص من أجل إعادة إحياء الأعراف والقيم المحلية التي تحمي الأطفال من سوء المعاملة في النزاع المسلح.

إن الاتحاد الأوروبي يتطلع قدما إلى العمل عن كثب مع الممثل الخاص ومع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على وضع جدول الأعمال هذا.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أبدأ سيدي بأن أشيد بكم وبوفد البرتغال على الجهود التي بذلتموها حتى أصبحت مناقشتنا اليوم ممكنة. وأود أيضا أن أرحب بالسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، وأن أعرب عن تقديرنا لبيانه ولتحليله، بل وربما أهم من ذلك، للتوصيات التي تقدم بها إلى مجلس الأمن.

هناك أسباب عديدة دفعت مجلس الأمن لأن يعقد مناقشة مفتوحة عن مصير الأطفال في حالات النزاع المسلح. إذ ليس هناك، من بين المشاكل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، مشكلة تتسم بنفس القدر من الإلحاح والأهمية الطويلة الأجل مثل المشكلة التي تجري مناقشتها اليوم. فجهود عدد من الأجهزة والوكالات التابعة للأمم المتحدة، وأخيرا جهود السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، الرامية إلى تخفيف محنة الأطفال في حالات النزاع المسلح وحسم مشاكل شتى تؤثر على الأطفال في تلك الحالات، تستحق تقدير مجلس الأمن ودعمه. وهي تستحق دعمنا لما فيها من قيمة إنسانية متأصلة ولإسهامها في المساعي الدولية من أجل صون السلم والأمن.

لقد عرفت السيدة غراسا ماشيل، الخبيرة التي عينها الأمين العام، في تقريرها المبدئي قبل سنتين عن أثر الصراعات المسلحة على الأطفال، مشكلة الأطفال في حالات المنازعات المسلحة بأنها "هجوم على الأطفال". ووصفت أبعاد المشكلة بأشد العبارات تأثيرا. ووفقا لما جاء في ذلك التقرير، قتل في العقد الماضي ما يقدر بمليوني طفل في الصراعات المسلحة. وثلاثة أضعاف

ذلك العدد أصيبوا بجراح خطيرة أو أعيقوا إعاقة دائمة، العديد منهم تشوهوا نتيجة الألغام الأرضية. وأرغمت أعداد لا تحصى من الأطفال الآخرين على مشاهدة أعمال عنف فظيعة أو حتى على المشاركة فيها.

إن العديد من الصراعات المسلحة المعاصرة تدور رحاها لفترات طويلة للغاية. ونتائج تلك الصراعات تكون مدمرة بالنسبة للأطفال. وبالإضافة إلى آثار العنف المباشرة، تحرم تلك الصراعات أجيالا كاملة من فوائد الأمن والرعاية الصحية الكافية، وأهم من ذلك، من التعليم. وهكذا تصبح أجيال كاملة ضحية الصراعات وتدمر آمالها في الحياة الطبيعية.

وفي تقرير أخير عن سيراليون، أوضح الممثل الخاص للأمين العام أن أحد أكثر التحديات إلحاحا التي تواجه ذلك البلد اليوم هو ما وصفه بأزمة الشباب - أي محنة الأطفال المتأثرين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصراع. وتشمل الظواهر التي يتبدى فيها أثر المنازعات المطولة على الأطفال ظاهرة أطفال الشوارع، والمحاربين الأطفال، والأطفال المشردين، والأيتام، وضحايا الفظائع، وانهيار الخدمات الصحية والتعليمية. ويشير الممثل الخاص في تقريره إلى أن العديد جدا من الناس أعربوا عن فزعهم إزاء تآكل نظم القيم المحلية في المجتمع، خاصة بين الشباب.

ويقودنا ذلك إلى لب المشكلة. فكما ركزت غراسا ماشل في تقريرها، رغم فظاعة ما تدل عليه الإحصاءات عن معاناة الأطفال في مناطق النزاع المسلح، فإن ما يفوق ذلك إثارة للقلق هو النتيجة التي يمكن استخلاصها منها:

> "ينجذب المزيد من بقاع العالم لدوامة من الخواء الأخلاقي الموحش. إنه خواء مجرد من أبسط القيم الإنسانية، خواء يُذبح فيه الأطفال ويشوهون ويعتدى عليهم، خواء يستغل فيه الأطفال كجنود، ويجوعون ويعرضون لأفظع درجات الوحشية. وينطق مثل هذا الإرهاب والعنف اللذين لا ضابط لهما بوجود عملية متعمدة للإيقاع بالضحايا. ولا يمكن للإنسانية أن تهوي إلى أعماق أدنى من ذلك". (الوثيقة A/51/306، الفقرة ٣)

والتباين بين هذا الواقع وقواعد العرف التي يفترض أن تحمي الأطفال في النزاعات المسلحة تباين مروع بوجه خاص، وقد شرح الممثل الخاص للأمين العام اليوم التباين الصارخ بين الواقع والقيم والأعراف المحلية. إن واقع الهجوم المتعمد على الأطفال يبدو أنه يناقض بعض المبادئ الأساسية للقانون الإنساني المتعلقة بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، تدهورت الحالة تحديدا في وقت تصادف مع إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ودخولها حيز النفاذ وبداية تطبيقها على نطاق شبه عالمي، وهي الاتفاقية التي تتضمن بعض الأعراف الأكثر تفصيلا والمفترض أن تحمي الأطفال.

ومن الجلي أن هناك حاجة إلى التفكير الجدي في هذه المشاكل وضرورة القيام بعمل عاجل. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام لتعيينه السيد أولارا أوتونو ممثلا خاصا له معنيا بالأطفال في حالات النزاع المسلح. وكما دلت نتائج أول مهمات الممثل الخاص، من الممكن تغيير الأوضاع في حالات محددة، بما فيها أصعبها. وعلى مجلس الأمن أن يقدم دعمه الكامل للأمين العام ولممثله الخاص. وبالروح نفسها، لا بد لمجلس الأمن من أن يدعم أيضا منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأجهزة والوكالات والمنظمات الأخرى التي تسعى جاهدة لتحسين حالة الأطفال في حالات النزاع المسلح.

إضافة إلى ذلك، يجب أن يتساءل مجلس الأمن عما يلزم عمله وما يمكن للمجلس نفسه القيام به. وهذا سؤال لا يمكن للمجلس أن يتفاداه؛ لأنه إن فعل كان معنى ذلك أن المجلس عاجز عن مواجهة بعض مسؤولياته الأساسية في ميدان صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويجب ألا ننسى أن الميثاق قد حدد مسؤولية مجلس الأمن بوصفه الجهاز الذي يعمل باسم كامل أعضاء الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتفق أعماله مع مقاصد الميثاق ومبادئه. ويصف الميثاق مجلس الأمن بأنه هيئة مشتركة بمسؤوليات جماعية هامة من أجل سلمنا وأمننا المشتركين. ومن ثم، يجب أن تعلو أعماله فوق المصالح الوطنية الضيقة لأعضائه وتوجه نحو كفالة الصالح العام إلى أقصى مدى ممكن.

وهناك على الأقل أربعة استنتاجات أو آثار ذات أهمية عملية تنشأ عن الطابع والغرض الأساسيين لمجلس الأمن.

أولا، يجب ألا يبقى مجلس الأمن محايدا أو غير مبال عندما تتعرض القيم الأساسية لبقاء الإنسان للخطر. ومن ثم على المجلس أن يعرب عن موقف واضح ويكفل أن يكون نشاطه الفعلي متفقا مع متطلبات القانون الدولي والواجبات الأخلاقية الأساسية المشتركة عالميا. وبينما يجب أن نفهم أن مجلس الأمن لا يمكنه دائما توفير الحلول، ناهيك عن إنفاذها، يجب أيضا أن نفهم أن أنشطته ترمي إلى تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه.

ثانيا، ينبغي ألا يصبح مجلس الأمن عائقا لجهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ترغب في تحسين شبكة التعاون الدولي بغية منع الفظائع التي ترتكب ضد الأطفال وغيرهم من ضحايا حالات النزاع المسلح والمعاقبة عليها.

وهنا يتطلب الأمر تعليقا إضافيا. إن الفراغ الأخلاقي الذي يتسم به انهيار القواعد الأساسية للقانون الدولي والأعراف والقوانين الاجتماعية للسلوك يتطلب اتخاذ إجراء فوري. والتغيير المطلوب ليس ممكنا بدون حد ادنى من القصاص الذي يمكن له وحده أن يحطم دائرة الإفلات من العقاب. وعلى الدول أن تعمل منفردة ومجتمعة لتحقيق هذا الهدف. وبالإضافة إلى جهود الدول التي تعمل منفردة من خلال نظم العدالة الوطنية فيها ومن خلال التعاون المتبادل، أصبح الآن لازما إقامة نظام عدل دولي فعال.

إن سلوفينيا ملتزمة التزاما عميقا بهذه المهمة وهي تشترك بنشاط في المؤتمر المعني بإقامة محكمة جنائية دولية الذي يعقد حاليا في روما. ونحن نأمل في أن ينجح المؤتمر في إقامة محكمة دولية فعالة ومفيدة تتمتع بالاختصاص اللازم لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وعن جرائم الحرب التي يروح ضحيتها الأطفال. ودور مجلس الأمن في مثل هذا النظام العدلي الدولي يجب أن يكون دور المنفذ، وليس دور صانع القرار السياسي، الأمر الذي يمكن أن يلقي بالشكوك على حياد واستقلال ذلك العدل.

ثالثا، لا بد من استقصاء نهج ابتكارية لمسألة أنواع العمل الذي يقوم به مجلس الأمن. وبوسع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح أن يساعد في استنباط مثل هذه النهج. ويوفر اقتراح الممثل الخاص بجعل سيراليون مشروعا رائدا لاستجابة أكثر تنسيقا وفعالية تلبي احتياجات الأطفال المتأثرين بالحرب، مثالا هاما في هذا الخصوص. وقد عرف الممثل الخاص بوضوح عددا من المهام ذات الأولوية. وهذا سوف يساعد مجلس الأمن بالتأكيد في اتخاذ قراره عندما يتناول الحالة في سيراليون. وسوف يكون مفيدا لمجلس الأمن أن يبدأ حوارا مستمرا وذا مغزى مع الممثل الخاص وأن يقيِّم دوريا التقدم المحرز.

ومن بين المهام ذات الأولوية بالنسبة لسيراليون، شدد الممثل الخاص على الحاجة إلى تناول مشاكل تجنيد وتسريح الأطفال الذين هم دون سن الثامنة عشرة ومعاملة الأطفال المحاربين. ورغم أن قضايا التسريح تمثل جانبا مشتركا للعديد من الحالات التي يتناولها مجلس الأمن، فإن فكرة إعطاء أولوية لمسألة الجنود الأطفال تتطلب اهتماما خاصا. ووفد بلادي يؤيد تأييدا حازما النهج الذي اتخذه الممثل الخاص. ونحن نعتقد أيضا أن الممثل الخاص ومجلس الأمن، بإعطائهما الأولوية لإجراء عملي في معالجة مسألة الجنود الأطفال، يمكن أن يقدم مساهمة هامة في الجهود الدولية في ذلك المجال. ونحن نؤيد إعداد بروتوكول إضافي لاتفاقية حقوق الطفل تتناول مشكلة الجنود الأطفال. وإذا أثبت مجلس الأمن فعاليته في معالجة حالات محددة، فإنه سيساعد أيضا القضية الأكبر المتمثلة في الحد من ممارسة استغلال الأطفال كجنود.

ويتصل الأثر الرابع والأخير بالحاجات الأكثر ارتباطا بسلطات مجلس الأمن. ففي السنوات الأخيرة نشأت حالات أصبح فيها الأطفال ضحايا لسوء المعاملة وللبغاء في أعقاب وصول قوات حفظ السلام. وفي نصف الحالات التي درستها غراسا ماشيل، ارتبط وصول جنود قوات حفظ السلام بنمو سريع في بغاء الأطفال. ونحن نرحب بجهود الأمين العام وممثله الخاص الرامية إلى منع حدوث مثل هذه الظاهرة من جديد. وعلى مجلس الأمن أن يكفل احترام قوات حفظ السلام لقواعد القانون الدولي. ويجب أن يتمتع الأفراد الدوليون بالحماية بموجب القانون الدولي وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون واضحا أن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة في حق الإنسانية سوف تكون محل عقاب بغض النظر عن مركز مرتكبيها.

وأود أن اختتم بياني بالقول إن المناقشة اليوم تأتي في وقتها المناسب ولازمة. وقد اشترك وفد سلوفينيا بنشاط في إعداد البيان الرئاسي ونحن نأمل في أن يتم اعتماده قريبا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد بلادي.

السيد دالغرين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إنه من المفزع حقا أن نعلم كيف أن الأطفال من جميع الأعمار يتأثرون بالنزاع المسلح. فهم يجندون في القتال المسلح - بالقوة في معظم الأحيان، وبدافع من اليأس في أحيان أخرى عندما تكون المجتمعات في حالة انهيار. وهم يجبرون على أن يقتلوا وأن يعذبوا وأن يهينوا غيرهم من البشر، وحتى غيرهم من الأطفال في بعض الأحيان. والأطفال يقتلون أو يصابون بجروح بليغة وينتهي بهم الحال معوقين، ومحرومين من مستقبلهم. وفي حالات النزاع المسلح يكون الضحايا الرئيسيون دائما هم الأضعف: المدنيون وليس الجنود، والأطفال وليس الراشدين.

فالأطفال يشهدون الفظائع ترتكب ضد أسرهم وجيرانهم وأصدقائهم، فيتمزق النسيج الاجتماعي للأسر والمدارس والمجتمع. وكثيرا ما يُحرم الأطفال اللاجئون من حقوقهم في التعليم. في حين يتعرض الأطفال في مخيمات اللاجئين، وخاصة الفتيات، للعنف وللأذى الجنسي.

وهذه الانتهاكات الصريحة لقواعد الإنسانية الراسخة عالميا ولحقوق الإنسان، وبالأخص فيما يتعلق بالأطفال، التي نشهدها في عديد من حالات النزاع اليوم، تشكل تهديدا للسلم والاستقرار والتنمية داخل المجتمعات وفيما بينها أيضا.

إن البيان الذي أدلى به صباح اليوم في مجلس الأمن ممثل الأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح كان بداية طيبة لما نأمل في أن يصبح اتصالا متكررا حول هذه المسألة الهامة. فبرنامج عمله وأولوياته المعلنة للعمل، تدلل على جدول أعمال إنساني وسياسي له أهمية بالغة. ولدى أدائنا لواجباتنا فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، هناك أيضا عدد من الأشياء التي نستطيع نحن في مجلس الأمن أن نفعلها فيما يتعلق بحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

واسمحوا لي أن أثير بعض النقاط التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلينا، وهي مجالات ترى حكومتي أنه ينبغي أن يتصرف فيها مجلس الأمن، والأمم المتحدة ككل، والمجتمع الدولي. أولا، يجب استبعاد الأطفال من أعمال النزاع المسلح. وينبغي أن يكون سن ١٨ السن الأدنى للتجنيد وللاشتراك في الأنشطة العسكرية. ويمكن لبروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل أن يحقق ذلك. والسويد ترحب بالولاية الجديدة التي منحت لرئيس الفريق العامل للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع ذلك البروتوكول، وهي الولاية التي تخوله عقد مشاورات غير رسمية واسعة النطاق عن كيفية الخروج من الأزمة المستعصية الحالية في عمل الفريق.

ثانيا، ينبغي أن يولي مجلس الأمن اعتبارا خاصا للحاجة إلى تسريح الجنود الأطفال والأطفال المقاتلين وتأهيلهم وكذلك إعادة إدماجهم جسديا واجتماعيا في عملية بناء السلم فيما بعد حالات الصراع.

ثالثا، وكما قال آخرون، إن الألغام البرية تقتل الأطفال وتؤذيهم وتلحق بهم عاهات سواء أكانوا يعملون أو يلعبون. والأطفال يشكلون الجزء الأكبر من الضحايا المدنيين للألغام الأرضية. والسويد ترحب بالولاية الجديدة الممنوحة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لوضع برامج للتوعية بالألغام. ونود أيضا أن نشدد على أهمية الدور الحفاز للممثل الخاص في منع وقوع الأطفال ضحايا وفي تأهيل الضحايا من الأطفال. غير أنه من الواضح أن الحل الدائم لهذا الشر يكمن في وجوب تنفيذ اتفاق أوتاوا بشأن الألغام الأرضية تنفيذا تاما.

رابعا، إن الأسلحة الصغيرة أصبحت متاحة بشكل متزايد حتى للأطفال، وبنتائج مفجعة. إن الحد من إمداد مناطق الصراع بالأسلحة الصغيرة خطوة ضرورية في وقف المنازعات المسلحة وتأثيرها الضار على الأطفال.

خامسا، ينبغي أن يولي مجلس الأمن انتباهه إلى أهمية التدريب الخاص للقائمين على حفظ السلام وأفراد الشرطة المدنية الذين يتصلون، أثناء وجودهم في بعثات بالأطفال المحاربين أو الأطفال الذين وقعوا ضحية سوء معاملة. وهذه أيضا مهمة هامة للممثل الخاص بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام. فالقائمون على حفظ السلام وأفراد الشرطة المدنية ينبغي أن يكونوا على اطلاع جيد على القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وبالأخص

اتفاقية حقوق الطفل. والسويد ترحب بمبادرة الممثل الخاص الرامية إلى تشكيل فريق عامل مشترك مع إدارة عمليات حفظ السلام.

سادسا، ينبغي أن يواصل الممثل الخاص تتبع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح. وينبغي أن يكون قادرا على تنبيه المحكمة الجنائية الدولية، بمجرد تأسيسها، وكذلك المجتمع الدولي بأسره، إلى ذلك. وينبغي أن تكون الجهات الفاعلة السياسية على علم ودراية منذ البداية بالعواقب التي ستواجهها إذا اشتركت في هذه الأنواع من الجرائم. فالإفلات من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبصورة خاصة الجرائم ضد الأطفال الضعفاء، لا يمكن قبولها.

أخيرا، يجب إيلاء اهتمام خاص بالطريقة التي يتأثر بها الأطفال بنتائج الجزاءات على الحالة الإنسانية. وفي رأينا أن الجزاءات ينبغي أن تصمم بطريقة تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الإنسانية السلبية على الفئات الضعيفة، وأنه ينبغي أن تكون استثناءات إنسانية مناسبة.

إن القضية المعروضة علينا اليوم لها صلة بأعمال المجلس بطريقة أخرى أيضا. فتأثير النزاع المسلح على الأطفال - الجيل الذي ستتوقف عليه علاقاتنا في المستقبل - سوف يحفز أيضا الطريقة التي يسوون بها نزاعاتهم وصراعاتهم. وتعليم الأطفال هام من أجل وضع أساس لعالم سلمي، لا يعود العنف والحرب يستخدمان فيه كوسيلة لتسوية المنازعات والصراعات، وينبغي أن يشدد ذلك التعليم على قيم السلم والتسامح والتفهم والحوار. وفي هذا الخصوص نحن جميعا معلمون.

لقد شهدنا طوال السنوات، ما تتسم به من مشقة عملية إحلال السلم المستدام والمصالحة في العديد من الحروب المدنية والصراعات في عصرنا. وإن الجندي الراشد بوسعه أن يعود إلى الحياة التي كان يعيشها قبل الحرب، حتى ولو لم يكن ذلك سهلا، ليزرع قطعة أرضه، أو ليمارس مهنته السابقة، أو ليتصالح مع جيرانه. ولكن الطفل الذي ربما يكون فقد والديه كليهما، والذي يكون منع من الالتحاق بمدرسة، والذي نشأ بدلا من ذلك وسط أجواء من العنف والخوف، ليس لديه ما يعود إليه. وتكون مهارته أو مهارتها الوحيدة على الأرجح هي استعمال السلاح. وهذا الضرر لا يمكن إصلاحه إلا بدعم قوي من والديه أو والديه المتبنيين وأساتذته والراشدين الآخرين. ولكن هناك خطرا يتمثل في أن يعود أولئك الأطفال إلى الحياة الوحيدة التي عرفوها: ألا وهي إطاعة الأوامر والقتل، ولكن هذه المرة كمجرمين في بلدانهم. وهذا هو السبب في أن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة ليس فحسب انتهاكا للقانون الدولي ولحقوق الطفل، ولكن يمكن أن يكون له أيضا عواقب وخيمة على السلم والأمن في المستقبل.

في عام ١٩٩٠ عقدت هنا في نيويورك القمة العالمية للطفل. وقد جمعت هذه القمة بين عدد من رؤساء الدول والحكومات أكبر من أي وقت مضى، واتفق هؤلاء الزعماء فيما بينهم على أن يعملوا بعناية من أجل حماية الأطفال من آفة الحرب وأن يتخذوا تدابير لمنع مزيد من حالات النزاع المسلح، بغية ضمان مستقبل سلمي وآمن للأطفال في كل مكان. وهذا التعهد سوف يحتاج إلى تجديد باستمرار ما دام الأطفال يعانون في حالات الصراع المسلح. وأمام الممثل الخاص مهمة هامة جدا في هذا الميدان، ولكن علينا جميعا، بما في ذلك المجلس، مسؤولية الوفاء بهذا الالتزام.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن هذه المناقشة تظهر بوضوح الأسس السليمة التي قامت عليها مبادرتكم سيادة الرئيس. وفي هذا السياق فإننا ننضم إلى أولئك الذين شكروكم لإعدادكم، بدعم من أعضاء المجلس، بيانا عن الأطفال في حالات النزاع المسلح، سوف نعتمده قريبا. وهذا إجراء هو موضع ترحيب كبير.

لقد ذكرت بالفعل أرقام وإحصائيات عديدة تبين بوضوح خطورة المشكلة التي نواجهها. ولذلك فإنني سوف أقصر كلامي، على التشديد على الطابع المهين حقا للوقائع التي تشهد بالعدد المرتفع جدا للأطفال الذين يجندون بالقوة كمحاربين، سواء في الجيوش النظامية أو في الجماعات المسلحة. وهذه ظاهرة تستحق شجبا خاصا ويجب علينا أن نبذل قصارانا للقضاء عليها.

لذلك فإن المسألة التي نتناولها خطيرة جدا ومتعددة الأوجه. وهي تقتضي أن يُبذل كل جهد بطريقة فعالة لعكس مسار هذا الاتجاه المثير للقلق البالغ والمتمثل في إشراك الأطفال في النزاع المسلح.

لقد أيدت فرنسا منذ البداية الفكرة التي طرحها الأمين العام بمنح ولاية لممثل خاص للأمين العام معني بالأطفال في حالات النزاع المسلح. ونحن نرحب بتعيين السيد أولارا أوتونو في هذا المنصب. فكلنا في الأمم المتحدة نعرف إخلاصه ونشاطه وفعاليته. لذلك فإنني أود أن أؤكد من جديد تأييدنا لعمله وأن أعرب عن أملنا الكبير في أن يحظى الممثل الخاص، نظرا لضخامة ولايته وآثارها، بالتعاون المخلص والفعال من جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة. فكل هذه الكيانات تقريبا معني بمسألة الأطفال في النزاع المسلح، ولكنني أود أن أذكر بصورة خاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان والمفوض السامي للاجئين. وينبغي أن يكون السيد أوتونو، بالمثل، قادرا على الاعتماد على تعاون الحكومات والكيانات غير الحكومية.

إن فرنسا تؤيد تأييدا تاما الأحكام الواردة في البيان الرئاسي الذي سوف نعتمده، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الحماية للمساعدة الإنسانية، والحاجة إلى أن يؤخذ في الاعتبار التأثير الإنساني للجزاءات، وأهمية وضع وتنفيذ برامج مخصصة لتلبية احتياجات الأطفال، ولا سيما في مجال إعادة إدماجهم الاجتماعي وتأهيلهم.

لقد استمعت بانتباه شديد إلى مختلف النقاط التي أعرب عنها بقوة المتكلمون السابقون، والتي يبدو أنها كلها تستحق تأييدنا. غير أنني أود أن ألفت انتباه المجلس إلى عنصر واحد يبدو ملحا وهاما بصورة خاصة ألا وهو: ضرورة التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل، وبالطبع الحاجة إلى تنفيذها بصورة فعالة. ونحن نأمل في أن تؤتي الجهود المضطلع بها لإبرام بروتوكول اختياري إضافي للاتفاقية، والذي سوف يتناول بصورة محددة مسألة الأطفال في حالات النزاع المسلح، ثمارها في أقرب وقت ممكن.

لقد شهدنا في مختلف هيئات الأمم المتحدة كل النتائج الإيجابية لتصميم الوفود على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. ونحن ندرك إدراكا تاما اليقظة والدينامية التي أبدتها اللجنة المعنية بحقوق الطفل في هذا المجال. ولذلك فإنني أعتقد أن علينا أن نجند جهودنا لاتخاذ خطوات محددة لإبرام ذلك البروتوكول الإضافي المتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح.

وفي رأيي أن هذه ستكون أول نتيجة إيجابية ومواتية للبيان الرئاسي الذي سوف نعتمده، وأود مرة ثانية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على اتخاذكم هذه المبادرة باسم الوفود الأعضاء في المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد زميفسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لا يسع مجلس الأمن، في استخدامه حقه بموجب ميثاق الأمم المتحدة في معالجة حالات النزاع العديدة في مختلف أنحاء العالم، أن يحجم عن الرد على جانب من أقبح جوانب تلك الحالات ألا وهو: تزايد اشتراك الأطفال في المجابهات المسلحة للدول والفصائل المتنافسة.

إن الأطفال يعانون أكثر من أي فئة من فئات السكان، من كل جانب من جوانب الحرب، وبالأخص من الاستخدام العشوائي للألغام. ويتزايد استخدام قادة الفصائل العسكرية للأطفال في المنازعات المسلحة كذخيرة مدفعية. فخلال السنوات التي اتسمت بالاضطراب السياسي والصراع المسلح في أفغانستان والصومال وبلدان أخرى، نشأ جيل شامل من الصغار الذي لا يعرف شيئا عن المدارس أو الكتب أو ألعاب الأطفال، ولكن لديه معرفة ممتازة بالأسلحة المتقدمة.

ويجب على مجلس الأمن عند نظره في حالات النزاع المحددة أن يكرس مزيدا من الاهتمام لمشاكل الأطفال، وأن يفعل ذلك على نحو يستهدف تحقيق النتائج. ونحن نرى أنه ينبغي أن تتضمن تقارير الأمين العام عن أي نزاع مسلح جزءا عن حالة الأطفال، وكذلك تقارير الإحاطة التي يقدمها ممثلوه إلى المجلس. وينبغي أن نضمن أيضا أن أي اتفاقات تبرم بين أطراف أي نزاع، بما في ذلك الاتفاقات التي تشمل مساعدة من الأمم المتحدة - سواء كانت مجرد اتفاقات لوقف إطلاق النار أم تسويات شاملة - تتضمن أحكاما خاصة بالتحقيق من محنة الأطفال، وإبعادهم عن المناطق الأكثر خطرا وضمان وصول المساعدة الإنسانية إليهم؛ وفيما يتعلق بمسألة الأطفال المجندين يجب أن تكون هناك أيضا أحكام خاصة بالإسراع في عملية تسريحهم وإدماجهم في الحياة العادية، وإتاحة فرص التعليم لهم، وحصولهم على وظائف في الحياة المدنية. وهذه المهام ينبغي أن توكل إلى الممثل

الخاص للأمين العام وقيادة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن تلقى منهما عناية خاصة.

وتمثل الجزاءات موضوعا منفصلا وهاما. فقبل فرض نظم الجزاءات وتنفيذها يجب أن يكون هناك تقييم لآثارها الضارة على الأطفال، ويجب أن تكون هناك استثناءات لأغراض إنسانية بالنسبة للأطفال الذين يقعون ضحايا للصراعات، بغية تخفيف تلك الآثار إلى أدنى حد.

وكل هذه التدابير يمكن أن تتخذ في إطار الولايات القائمة والإجراءات المعمول بها، دون اتخاذ أي قرارات خاصة. ولن يكون هناك حل شامل لمشكلة الأطفال في حالات النزاع المسلح دون الاستعانة بطائفة التدابير المتاحة للأمم المتحدة بأكملها. ويجب على الأمم المتحدة، معتمدة على الإرادة الجماعية لأعضائها، أن تقيم حواجز منيعة تحول دون تزايد إشراك جيل الأحداث في النزاعات المسلحة.

إن اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٩ والتي انضمت إليها ١٩١ حكومة، تعالج مشكلة الأطفال في النزاعات المسلحة الدولية. وعلاوة على ذلك، هناك معايير قانونية دولية أخرى تختص بالأطفال وتحث على اتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، ورعايتهم بتقديم المساعدة لعمليات التأهيل الجسدي والنفسي للأطفال الذين أصبحوا ضحايا للنزاعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع.

لقد كانت روسيا من أولى البلدان التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، وهي تعمل بلا كلل من أجل تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بحقوق الطفل. ونحن ندين بشدة الاستخدام غير القانوني للأطفال في النزاعات المسلحة، ونعتقد بأن المسؤولين عن ارتكابه يجب أن يحاكموا. وندعوا إلى صياغة صكوك جديدة فعالة في هذا المجال، وخاصة صياغة بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

ويجب أن نستحدث طائفة واسعة من التدابير الوقائية، على الصعيدين الوطني والدولي معا، تشمل تدريب موظفين مختصين في هذا المجال، ونشر المعرفة بكيفية التعامل مع الأطفال ضحايا المنازعات المسلحة، وحقوقهم، واحتياجاتهم والمسائل التي تهمهم، وكذلك المعرفة بالمعايير القانونية القائمة في هذا المجال. وآمل في أن تمنح مناقشة اليوم الزخم اللازم لهذا المسعى.

ونحن نقدر غاية التقدير الدور الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، السفير أوتونو، ونعتقد أن الأفكار التي قدمها اليوم تستحق النظر بعناية تامة وإدراجها في أنشطة الأمم المتحدة.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن جلسة مجلس الأمن هذه قد انعقدت اليوم خصيصا لمعالجة مسألة الأطفال في حالات النزاع المسلح. وهي بهذه الصفة جلسة لم يسبقها مثيل في تاريخ مجلس الأمن. وإحساس مجلس الأمن بضرورة معالجة هذه المسألة يدل على وجود حالة مفجعة، تقع فيها أعداد كبيرة للغاية من الأطفال ضحايا للصراعات المسلحة في العديد من بقاع العالم اليوم. ويفهم أعضاء المجلس أن هذه الحالة تنطوي على مدلولات عميقة الأثر بالنسبة لمشكلة صون السلم والأمن الدوليين، وبالتالي تتطلب توجيه اهتمام المجلس على وجه الاستعجال. وأود أن أتوجه بالثناء عليكم، سيادة الرئيس، لمبادرتكم المتعلقة بهذا الموضوع الهام.

إن عدد الأطفال المشاركين في النزاعات المسلحة والواقعين ضحايا لها قد زاد بصورة هائلة في السنوات الأخيرة مع تحول طبيعة النزاعات المسلحة من حروب بين الدول إلى حروب في داخل الدول. وبانتشار الأسلحة الصغيرة بين أيدي الجماعات المشتركة في الحروب الداخلية، تغير أيضا طابع النزاعات المسلحة بشكل هائل، ملحقا أضرارا جسيمة بالمدنيين الأبرياء، وخاصة الأطفال. وأصبح الآن لزاما على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا جدية لمواجهة هذه المشكلة. وبالإضافة إلى التصدي لهذه الحالة الإنسانية التي لا تحتمل، يجب علينا أن نولي اهتماما خاصا لآثارها السلبية الطويلة الأجل على الأجيال المقبلة لمجتمعنا، وكذلك أثرها المباشر على عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وعلى المجلس، وهو يعالج مسألة الأطفال في حالات النزاع المسلح، أن يظهر عزمه على إدراجها في لب استراتيجيته لمنع النزاعات وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، لكي تعالج بطريقة شاملة.

وقد شددت حكومة اليابان منذ أمد بعيد على أن الأطفال، الذين هم محط آمال مجتمعنا في المستقبل وبالتالي فهم أغلى مورد لديه، هم أيضا أضعف العناصر فيه. والحالة التي يحرم فيها الأطفال في العديد من بقاع العالم من حقهم في النمو والعيش في مجتمع ينعم بالسلام، حيث يكون لهم الحق في حياة خالية من الاضطهاد والعنف، يجب أن تواجه بوصفها موضوعا في غاية الأهمية بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع الدولي. والأطفال الذين قاسوا من الصراعات المسلحة كثيرا ما يعانون من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية موهنة ودائمة، حتى ولو نجوا من الموت ولم يقع عليه أذى جسدي. وهؤلاء الأطفال يحتاجون إلى عناية دائمة تتسم بالرأفة والمهارة، وعلى المجتمع الدولي أن يستوثق من أن هذه العناية تمنح لهم، لأن بناء الأمم بعد انتهاء الصراعات يقع على عاتق الأطفال.

وأود أن أعرب عن إشادة حكومة اليابان إشادة عالية بتفاني والتزام السيد أولارا أوتونو، الذي أدرك أهمية هذه المهمة وتقبل مسؤولية العمل كممثل خاص للأمين العام معني بالأطفال في حالات النزاع. وقد نجح في لفت انتباهنا إلى أكثر الحالات صعوبة التي يواجهها الأطفال في حالات النزاع المسلح مثلما يحدث في السودان وسيراليون. ومسؤولياته المتمثلة في رفع درجة وعي المجتمع بهذه المسألة، وتشجيع النشر العام للمعلومات المتعلقة بمحنة الأطفال وتقديم السبل والوسائل لمكافحة المشكلة، هي في غاية الأهمية.

والبيان المُلهِم الذي استمعنا إليه للتو منه، يشير إلى الأهمية البالغة التي ينبغي لنا أن نوليها لهذه المشكلة. والمقترحات المحددة التي قدمها تستحق النظر بعناية من جانبنا جميعا. وآمل مخلصا في أن ينجح نجاحا باهرا في الاضطلاع بدور الداعية هذا البالغ الأهمية، والذي سيساعد على الإسراع بجهود منظومة الأمم المتحدة في معالجة هذه المشكلة الملحة. غير أن نجاح عمله يتطلب ما هو أكثر من جهوده الشخصية. ومن الضروري أن تقدم له منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وسائر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، وكذلك المنظمات غير الحكومية، دعمها وتعاونها الكاملين. ومن الأمور الأساسية أيضا أن تنسق الهيئات الدولية العاملة في هذا المجال جهودها المبذولة من أجل الأطفال مع جهود هذا المكتب الجديد.

وعلى أساس هذا الفهم، يسعدني أن أعلن في هذا الوقت أن حكومة اليابان، اعترافا منها بأهمية هذه المهمة التي يضطلع بها السيد أوتونو ومكتبه، تعتزم الإسهام بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار لدعم بداية هذا المكتب المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح. ثم إنني أود أن أبين أننا في اليابان راغبون في أن نستضيف بالتعاون مع مكتب السيد أوتونو وسائر مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، ندوة دولية عامة في طوكيو، بشأن قضية الأطفال في حالات النزاع المسلح، في سياق الحالات السائدة في منطقتنا من العالم.

إن إشراك الأطفال الجنود في المنازعات المسلحة قضية تتطلب بوجه خاص اهتمامنا العاجل. ففي كثير من المنازعات الأخيرة داخل الدول وحالات الحرب الأهلية في أفريقيا وفي غيرها، غالبا ما شوهد أطفال في مقتبل العمر، ممن ينبغي في الظروف العادية أن يتمتعوا بقضاء أوقاتهم في الملاعب، في ساحات المعارك يشتركون في تقتيل أندادهم بالرشاشات وغيرها من الأسلحة الفتاكة.

إن اليابان تحث جميع الأطراف في المنازعات المسلحة على المراعاة الصارمة للمادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل والأحكام ذات الصلة في اتفاقيات جنيف التي تحظر استخدام الأطفال دون الخامسة عشرة كجنود. واليابان مقتنعة بأننا يجب أن نمضي قدما نحو تحقيق هدف عدم تجنيد أي طفل دون الثامنة عشرة واستخدامه في نزاع مسلح. واليابان مشتركة في الفريق العامل المعني بإضافة بروتوكول اختياري بهذا المعنى إلى اتفاقية حقوق الطفل يتعلق باشتراك الأطفال في النزاع المسلح.

ويساور اليابان قلق عميق أيضا إزاء محنة الأطفال الذين يسقطون ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولكي يعيش أطفالنا في القرن الحادي والعشرين دون خشية من الألغام الأرضية، فإننا في اليابان نعد برنامجا باسم "لا ضحايا" يهدف إلى تعزيز أنشطة إزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام ويسعى إلى فرض حظر عالمي وفعال على الألغام. وباعتبارنا بلدا وقَّع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ على اتفاقية حظر استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير تلك الألغام، فإننا نعمل حاليا على التصديق عليها،

واليابان تحث بوجه خاص على أن تحقق المشاورات الجارية حاليا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف مزيدا من التقدم نحو البدء المبكر في مفاوضات من أجل اتفاقية تحظر تصدير جميع الألغام الأرضية.

وبالنظر إلى الأهمية القصوى لإنقاذ الأطفال من ويلات المنازعات المسلحة والبيئات الخطرة الأخرى، فإن حكومة اليابان تَمُد يَد التعاون من خلال المساعدة الثنائية والمنح للمشاريع الشعبية الصغيرة، وتدعم أنشطة المنظمات غير الحكومية التي ترمي إلى إتاحة الفرص التعليمية وتحسين صحة وتغذية الأطفال المتأثرين بالمنازعات المسلحة. كما أنها قدمت وستظل تقدم هذا التعاون من خلال المنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

وفي مجال إزالة الألغام ومساعدة الضحايا أعلنت حكومتي في العام الماضي تبرعها بمبلغ ١٠ بلايين ين، توزع على السنوات الخمس القادمة، وآمل مخلصا في أن يكون لهذا التبرع أثر إيجابي في تقليص عدد الأطفال الذين يسقطون ضحايا الألغام الأرضية، وكذلك في تأهيل الأطفال الضحايا وإعادة دمجهم في المجتمع.

وثمة جانب هام آخر للمشاكل المذكورة هو النتائج المعاكسة غير المقصودة، التي تترتب على الجزاءات على السكان المدنيين وخاصة أضعف قطاعاتهم كالأطفال مثلا. وينص قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥١ على ضرورة إعفاء المواد الغذائية والأدوية والإمدادات الطبية من نظام الجزاءات الذي تفرضه الأمم المتحدة، وأن تولي لجنة الجزاءات أولوية للنظر في طلبات التزود بالسلع الإنسانية للسكان المدنيين. وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين تحديد الجزاءات بطريقة تركز بشكل محدد على النظام المستهدف دون أن تسفر عن آثار سلبية على السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال الأبرياء. وتزمع اليابان المشاركة بفعالية في هذه العملية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن تقدير حكومتي للمنظمات الدولية، ومنها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وللعديد من المنظمات غير الحكومية، لما بذلته من جهود مضنية من أجل حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح وتعزيز رعايتهم. وختاما أود التأكيد مجددا على أهمية المهمة التي يضطلع بها السيد أوتونو وموظفوه، والإعراب عن صادق رغبتي في أن يوفق السيد أوتونو في إعطاء أمل محسوس للأطفال الذين يعيشون حاليا في حالة يأس. ونحن في المجتمع الدولي يجب ألا ندخر جهدا في سبيل ضمان حق الأطفال في كل مكان في أن يعيشوا في سلام، إذ على الأطفال يعتمد مستقبلنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حالة الأطفال المتأثرين بالمنازعات المسلحة تضع أمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة تحديا خطيرا وعاجلا. ولقد توصلنا إلى توافق في الآراء عند تحديد هذا الموضوع كموضوع يثير قلقا بالغا. ولكن المأزق الرهيب الذي يواجه الشباب الذين تصبهم الحرب لا يتطلب تعزيز الوعي الدولي فحسب، بل الأهم من كل شيء يتطلب وضع استراتيجية قادرة على أن تكون بمثابة درع يحمي الأطفال والمراهقين من الآلام البدنية والنفسية التي تنشأ عن دورات العنف. وأعتقد أن السيد أولارا أوتونو، عرض اليوم بعض عناصر تلك الاستراتيجية.

ونحن نعرب عن امتناننا للسيدة غراسا ماشيل، لنشرها تقريرا رائدا وشاملا عن الأساليب المتعددة التي يساء فيها إلى الأطفال والوحشية التي يتعرضون لها في حالات النزاع المسلح. وقد تبعت ذلك مبادرات أخرى ملائمة التوقيت. فإنشاء فريق عامل تابع للجنة حقوق الإنسان بغية التفاوض على بروتوكول لاتفاقية حقوق الطفل يتعلق بإشراك الأطفال في حالات النزاع المسلح، يمثل جهدا هاما لمعالجة هذه القضية الملحة. وفي الآونة الأخيرة جاء تعيين السيد أولارا أوتونو، ممثلا خاصا للأمين العام معنيا بالأطفال في حالات النزاع المسلح ليسهم في تركيز المزيد من الاهتمام على هذه المشكلة الحساسة، وفي الوقت نفسه يبعث على الأمل في التوصل إلى تدابير فعالة من أجل حلها.

ولقد أثبت السيد أوتونو بالفعل أنه داعية مؤثر لقضيتنا، وأقول هذا استنادا إلى التعاطف الواعي الذي كرسه لهذا الموضوع، وكذلك إلى عدة التزامات استطاع

الحصول عليها بقصد حماية حقوق الأطفال في مناطق المنازعات التي زارها شخصيا.

وستواصل البرازيل تقديم دعمها الثابت لهذه المبادرات وهي ترحب بالإمكانية التي تتيحها هذه المناقشة لربط سلطة مجلس الأمن بمساعي السيد أوتونو. ومع هذا فمن الجدير بالذكر أن دور مجلس الأمن في هذا السياق، يجب أن يوضع في منظور أرحب يتيح تعزيز التنسيق المثمر والمتبادل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللذين يتعين الحفاظ على اختصاصاتهما ومسؤولياتهما. ونحن نشجع بقوة على أن يقيم السيد أوتونو، حوارا موضوعيا مع هاتين الهيئتين. ونحن على يقين أن للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا لا يستطيع غيرهما القيام به فيما يتعلق ببعض مهام الممثل الخاص التي ذكرت اليوم، ومنها التعليم والتأهيل وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وكذلك التصدي لهيكل القيم الذي انتكس بشكل مفجع. ويمكن للجانب الإنساني من مهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتيح الفرصة لإقامة ذلك الحوار.

ونحن على اقتناع، من جهة أخرى، أن المجلس، أثناء اضطلاعه بمهامه في مسائل تتعلق بالأمن الدولي، يجب أن يعالج مسائل مثل نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في حالات النزاع المسلح، وكذلك دور أفراد حفظ السلام في هذا المضمار، وعلى مجلس الأمن كذلك أن يضع في الاعتبار أثر الجزاءات على السكان المدنيين، وعلى الأطفال، فوق كل اعتبار، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥١.

ولكن، ونحن نتصدى لمأساة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، يجب ألا ننسى أن استخدام الأسلحة العشوائية مثل الألغام الأرضية من أهم أسباب وفيات الأطفال وتشويههم. وعلينا أن نواصل جهودنا في سبيل حظر هذه الأسلحة، فضلا عن جميع أسلحة الدمار الشامل، وعلينا أيضا أن نولي الاهتمام لتدفق الأسلحة - لا سيما الأسلحة الخفيفة والصغيرة - التي توضع في أيدي الأطفال.

وإذا كان لنا أن نضمن عالما أفضل للأجيال المقبلة، عالم يسود فيه السلام والتفاهم، لا يمكننا أن نتوانى في حماية حقوق الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. وبفعلنا ذلك، سنساعد على ضمان ألا يصبح ضحية اليوم معتدي الغد، وذلك بتعزيز القيم التي أقامت الأمم المتحدة أساسها عليها. ولا يمكن أن يكون هناك قضية لاستثمار الموارد السياسية والمادية لهذه المنظمة أفضل من قضية مساعدة أبناء وبنات المتحاربين على البقاء بعد آلام ودمار النزاع ليصبحوا أداة للسلام.

السيد تشن هواصون (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يرحب وفد الصين بوجود السفير أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن عن الأطفال في النزاع المسلح، كما يرحب بالبيان الهام الذي أدلى به.

إن مسألة حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح كانت موضع قلق لبلدان وهيئات كثيرة منها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي الوقت الحالي، ما زالت هناك نزاعات مسلحة في أماكن متعددة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وتجلب ضررا شديدا على شعوب البلدان والمناطق المعنية. ويعاني الأطفال من أضرار خاصة نتيجة للنزاعات المسلحة بوصفهم فئة من أضعف فئات السكان.

لقد فقد عشرات الملايين من السكان ديارهم وأصبحوا مشردين في النزاعات المسلحة حول العالم. وهم لا يتمتعون بحياة مستقرة وليس لديهم فرصة للحصول على التعليم. وعلاوة على ذلك، فهم يتعرضون بشكل مستمر لهجمات عنيفة تلحق ضررا جسيما بصحتهم العقلية والبدنية. كذلك جرى تجنيد ملايين الأطفال كمقاتلين قسريا ويشاركون بذلك في النزاعات المسلحة بشكل مباشر.

إن الأطفال يمثلون مستقبل عالمنا. ويجب أن يولي المجتمع الدولي أهمية خاصة لمسألة حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. إن الطريقة الأساسية لحماية الأطفال في النزاع المسلح تتمثل في الحيلولة دون نشوب النزاعات المسلحة ووقفها والقضاء عليها بصورة فعالة. وفي ظل الظروف الحالية، التي يتعذر فيها تحقيق ذلك تحقيقا كاملا، علينا أن نحث الأطراف المعنية على وضع حد لنزاعهم في أقرب وقت ممكن بالوسائل السلمية، كلما وقعت هذه النزاعات المسلحة وحيثما تقع. وعلينا أن نطلب منها المراعاة الدقيقة للقانون الدولي - بما في ذلك القانون الإنساني الدولي - ومنع وحظر مختلف أشكال الضرر العنيف الذي يصيب الأطفال أثناء النزاعات. ويجب أن نحث هذه الأطراف على السعي إلى توفير

الحماية اللازمة للأطفال ومساعدتهم على استئناف حياتهم الطبيعية ودراستهم في أقرب وقت ممكن.

لقد أولت الصين دائما أهمية كبيرة لمسألة حماية الأطفال وشاركت بنشاط في المداولات الخاصة بهذه المسألة في هيئات مثل الجمعية العامة. ونؤيد أيضا عمل السفير أوتونو. ونحبذ فكرة إصدار مجلس الأمن لبيان رئاسي عن مسألة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح من أجل إظهار الأهمية التي يوليها المجلس لهذه المسألة. في الوقت نفسه، نؤمن أنه، نظرا لأن حماية الأطفال تنطوي على نطاق واسع من القضايا، فإن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي محفلان مناسبان لإجراء مداولات أكثر شمولا وعمقا بشأن هذه المسألة.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المكان السليم للطفل ليس بالتأكيد في ميدان القتال، بل في الفصل الدراسي أو فناء المدرسة. لقد فتح التقرير الذي قدمته غراسا ماشيل عن أثر النزاع المسلح على الأطفال عيوننا على قضية تعتبر موضع قلق بالغ. ومع تعيين الممثل الخاص للأمين العام، أصبح للأطفال في جميع أنحاء العالم محام عام، نرى أن نهجه البناء للمسألة بأكملها، فضلا عما يتسم به من حماس ونشاط، سيساهم بقدر كبير في حملة زيادة وعي الجمهور بالمسألة ومعالجتها بعد ذلك من جميع جوانبها من خلال جهود دولية متضافرة.

والخطوة الأولى في هذا الاتجاه تتمثل في وقف استخدام الجنود الأطفال، مما يتطلب من الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل إعادة النظر في الاتفاقية بغية زيادة السن الأدنى للتجنيد والمشاركة من ١٥ سنة إلى ١٨ سنة. ونحن على قناعة تامة بأنه يمكن تحقيق ذلك مع الإرادة السياسية اللازمة. ولكن هذا لا يوفر حلا كاملا للمسألة إذا وضعنا في الاعتبار مشكلة النزاعات الداخلية والحروب الأهلية المستمرة.

لقد علمتنا التجربة في هذه الحالات، أن المجموعات المسلحة - سواء كانت من الثوار أو المتمردين أو غير ذلك - لا يبالون كثيرا بالقانون الدولي الذي يحكم الحرب أو بنظم القيم المحلية الخاصة بها، في أغلب الأحيان. ولذلك فإنها، في حالات النزاع المسلحة، تجد أهدافا سهلة في النساء والأطفال وهم أضعف مجموعة في المجتمع. مما يدعو للأسف بدرجة أكبر أن هذه المجموعات المسلحة عادة ما تهجم على الأهداف المدنية كالمدارس والمستشفيات، وهي أعمال الغرض منها تحقيق أقصى قدر من الخسائر في الأرواح البريئة.

ويرى وفدي أن مرتكبي هذه الأعمال الوحشية ضد النساء والأطفال لا ينبغي أن يسمح لهم بالشعور بأنهم أفلتوا من القصاص. بل يجب معاقبتهم. وقد حان الوقت لتطبيق القانون عليهم بكل قوة. ولهذا نأمل مخلصين في أنه، مع إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة في نهاية المطاف، سيتم القبض على الذين يسيئون معاملة النساء والأطفال ويعرضونهم للأعمال الوحشية والصدمات، أينما كانوا، بحكم القانون وتقديمهم للعدالة.

ونحن نفكر بصوت مسموع في أفضل الطرق للتعامل مع مرتكبي هذه الجرائم الفظيعة، علينا في نفس الوقت أن نولي الاعتبار الواجب للضحايا في برنامج الانعاش بعد انتهاء النزاع، وخاصة إعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تماما الاقتراح المقدم من الممثل الخاص، السيد أوتونو، بالبدء في مشاريع رائدة لهذا الغرض في حالات ما بعد النزاع. وهو يستحق تأييد وتشجيع الجميع في هذا المسعى النبيل.

هناك أيضا حاجة ملحة إلى تناول المسألة المتصلة بالموضوع التي سماها الممثل الخاص بأزمة الشباب. ومما يذكر أن الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات العالمية قد كشفت أن الشباب هم أهم ضحايا لخطر المخدرات. ومرة أخرى، سمعنا اليوم أن ٩٠ في المائة من الوفيات في النزاعات حول العالم من المدنيين، منهم عدد كبير ومتزايد من الأطفال.

ومن دواعي الأسف ملاحظة أن الأطفال يتعرضون لسوء المعاملة وللأعمال الوحشية والصدمات أو للتشويه أحيانا، حتى في حالة عدم قتلهم. والحالة سيئة بالفعل مما يستدعي استجابة سريعة. إن الندوة الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا في لندن والمخصصة للأطفال في حالات النزاع المسلح تعد خطوة في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بحملة زيادة الوعي. ويجب عقد اجتماعات مماثلة في جميع أنحاء العالم على فترات منتظمة، ونأمل أن يتم بذلك تجديد الاهتمام بالصكوك الدولية ذات الصلة، وكذلك بالمعايير ونظم القيم المحلية.

ختاما، يود وفدي أن يكرر ما قاله خلال الدورة الاستثنائية المعنية بالمخدرات فيما يتعلق بضرورة حماية أطفالنا. فمن البديهي أن الأطفال في جميع أنحاء العالم هم مستقبل المجتمع وينبغي لذلك حمايتهم بكل الطرق الممكنة. وكلنا لدينا مصلحة مشتركة في ذلك، وهي مسؤولية لا نستطيع أن نتخلى عنها.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بالإعراب لكم، سيادة الرئيس، عن تقدير وفد كوستاريكا لقراركم الملهم إدراج مسألة أثر النزاعات المسلحة على الأطفال في جدول أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود كذلك أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تأييد كوستاريكا الكامل للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بقيادة أميننا العام، وبالعمل الملهم الذي تقوم به السيدة غراسا ماشيل لمنع الأثر الذي يبعث على الأسى والذي تتركه النزاعات المسلحة على الأطفال والتخفيف منه.

ويود وفد بلدي أن يثني بخاصة على الجهود الضخمة والشجاعة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السفير أولارا أوتونو، الذي أظهر من خلال عمله اليومي الذي لا يكل احساسا عميقا بالتضامن الإنساني في مهمته الصعبة أساسا.

ونادرا ما أتيحت لهذا الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة فرصة عقد مناقشة مفتوحة بشأن بند كهذا، يحظى بأقصى الاهتمام لدى جميع الدول الأعضاء، غير أنه يتناول أيضا الضمير الأخلاقي للمجتمع الدولي، وبصورة أعم، ضمير البشرية جمعاء. وليس المجلس بحاجة لأن يكرس وقته لإجراء مناقشة مطولة لقيم أخلاقية، لأنه ما من شك في أن جميع الدول الأعضاء أدانت مرارا وتكرارا استخدام القوة. وقد اتفق زعماؤنا جميعا على أنه ينبغي للبشر أن يرفضوا النزاعات المسلحة وسيلة لحسم خلافاتهم. وفي هذه الممارسة الفكرية، على الأقل، فإننا جميعا نتفق، والأهم بكثير، أننا جميعا نتفق في الرأي حول موضوع أثر النزاعات المسلحة على أكثر قطاعات المجتمع ضعفا: النساء وكبار السن، وبصورة خاصة الأطفال.

وبالرغم من ذلك، فإن هذا الاتفاق في الخطاب السياسي يتأثر سلبا بحقيقة مؤسفة تقوض جميع قيم التعايش الإنساني. ويوما بعد يوم تتحول هذه الفئات الضعيفة في المجتمع أكثر فأكثر، إلى أهداف وموضوع حروب النظام الدولي الجديد، ففي معظم النزاعات المسلحة الناشبة في هذه الأيام، يتم اختيار النساء وكبار السن وبخاصة الأطفال بطريقة معوجة ودون أي وازع أخلاقي ليكونوا أهدافا وأدوات في المعركة.

وهذه التأكيدات هي أكثر من مجرد بلاغة دبلوماسية طنانة. فوفقا لتقرير السيدة ماشيل، نرى في السنوات الأخيرة أن أكثر من ربع مليون طفل شاركوا في ٣٠ نزاعا مسلحا في أنحاء العالم. وقضى في تلك الحروب مليونا طفل، وهذه الحروب أصابت بالإعاقة ما بين ٤ ملايين إلى ٥ ملايين طفل، وشردت ١٢ مليون طفل ويتمت مليون طفل. وترسم هذه الأرقام على نحو صارخ حالة تجرح ضمائرنا وتوجه ضربة قاسية إلى الجهود السياسية والقانونية التي يبذلها المجتمع الدولي تأييدا للأطفال. والأكثر من ذلك، أن هذا دليل موثق ويعتد به على أننا نحتاج في أسرع وقت ممكن إلى معالجة المسألة بتصميم صادق لتحديد التدابير المحددة التي لا تستهدف فقط الحؤول دون هذا المرض والتخفيف منه بل اجتثاثه نهائيا لأنه يترك جرحا غائرا في ضميرنا.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى بعض الجوانب المحددة. ففي المقام الأول، ينبغي النظر إلى هذه المسألة بما هي عليه، بإدراك تام، من زاوية أنها تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدمج بُعد حقوق الإنسان في رؤيته للنزاعات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، وبخاصة تلك النزاعات التي تكون فيها المجموعات المستضعفة، ولا سيما الأطفال هدفا وأداة للأعمال العدائية.

وبطبيعة الحال، فإن هذا يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الضرورة الحيوية لأن ينزل المجتمع الدولي العقاب بأولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان للسكان المستضعفين. ومسألة الإفلات من العقاب يجب أن تحسم من خلال الطريقة الوحيدة الممكنة: أي إنزال العقاب بالمسؤولين. وتأمل كوستاريكا بأن تتجسد هذه الرؤيا بوضوح في المفاوضات الجارية حاليا في روما بهدف إنشاء محكمة جنائية دولية. وعلى نفس المنوال، تعتقد كوستاريكا أن من الأساسي وضع تشريع دولي على نحو عاجل يحظر بصورة واضحة تجنيد الأطفال ممن هم دون

سن الـ ١٨ من جانب القوات المتحاربة. ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما إبرام بروتوكول إضافي لاتفاقية حقوق الطفل في أسرع وقت ممكن.

وثانيا، من وجهة النظر هذه المتمثلة في حماية حقوق الإنسان للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، فإن وفد بلدي يرى أن من الضروري لمجلس الأمن ولمنظومة الأمم المتحدة بعامة أن يعززا تدابيرهما الوقائية. وبعبارة أخرى، فإننا نحتاج إلى نهج واضح يستهدف إنشاء نظام دائم وشامل للمراقبة بقيادة الأمانة العامة وبمشاركة الوكالات والهيئات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والتي من شأنها أن تسهل الكشف عن الحالات المحتملة للنزاعات المسلحة التي تؤثر على الأطفال.

وثالثا، ترى كوستاريكا أنه عندما يعتمد مجلس الأمن قرارات ينشئ بموجبها نظما للجزاءات، فإنه ينبغي أن يضمنها تدابير للوقاية والحماية الإنسانية تستهدف تحديدا حماية هذه المجموعات الضعيفة. ويعتقد وفد بلدي أيضا أن الدراسات المسبقة للأثر الناجم عن الجزاءات المحتملة على أكثر فئات السكان ضعفا وبخاصة الأطفال ينبغي أن تكون مطلوبة مقدما. وبطبيعة الحال، يعتقد وفد بلدي أنه في ميدان عمليات حفظ السلم، ينبغي للأمانة العامة، أن تعزز قدرتها التشغيلية للتصدي للحالات الإنسانية. ومن الواضح للجميع أن أنشطة أفراد عمليات حفظ السلم يتم توجيهها على نحو متزايد إلى الحماية والمساعدة الإنسانيتين، مما يجعل من الضروري وضع تدابير محددة تنظم التدريب والأنشطة في هذا المجال. وبطبيعة الحال، فإن هذا يتضمن أيضا الضرورة الملحة لتعزيز عنصر إزالة الألغام في عمليات حفظ السلم هذه.

رابعا، من وجهة نظر الأداء الداخلي، تود كوستاريكا أن تقترح بأن تتضمن التقارير التي تقدمها الأمانة العامة إلى مجلس الأمن للنظر فيها والمتعلقة بالصراعات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فضلا عن أثر النزاعات المسلحة على المجموعات الضعيفة، وبخاصة الأطفال.

خامسا، ومن وجهة نظر أعم، بالرغم من أنها ما زالت تتصل بمجلس الأمن، أود أن أشير إلى مسائل نزع السلاح. وهناك حاجة لإنشاء نظم قانونية دولية على وجه السرعة تستهدف أن تحسم نهائيا مشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وهي الآلات التي يستخدمها الجنود الأطفال في الحرب.

واليوم، فإن مجلس الأمن تحت قيادتكم، سيدي، يرسل إشارة واضحة من خلال عقد هذه المناقشة العامة. فمسألة أثر الصراعات المسلحة على الأطفال هي جزء من جدول أعمال السلم والأمن الدوليين. واليوم، سيصدر المجلس أيضا بيانا يجسد دون أدنى شك تصورنا المشترك لهذه المسألة. وتأمل كوستاريكا في أن الجهود التي لا تكل المبذولة في الأمانة العامة وفي الوكالات المتخصصة سوف تتعزز وتتدعم بهذا التعبير عن الإرادة السياسية وبوعي المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة، التي كما قلت، تجرح بعمق ضمير الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كوستاريكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الولايات المتحدة الأمريكية تقدر عمل السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، والتزامه بتحسين حالة جميع الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. ففي إحاطته أعضاء مجلس الأمن علما بالمشكلة في ١١ حزيران/يونيه وفي كلمته اليوم، وصف ببلاغة الأثر المروع الذي تخلفه المنازعات المعاصرة على الأطفال، من ناحية مداها وهول الفظائع المرتكبة على السواء.

وفي عالم اليوم، ومع تزايد عدد الحروب الأهلية، لا تولى أية أهمية للمعايير وللمبادئ الدولية. وغالبا ما يستهدف السكان المدنيون عن عمد، ويعاني الأطفال بدرجة فائقة إذ تقتل أسرهم أو تشرد. ومن أشد التطورات فظاعة ازدياد استخدام الأطفال الصغار في النزاع المسلح، خرقا للقانون الدولي. ويواجه هؤلاء الأطفال مآس حقيقية وإساءات لحقوق الإنسان. وتستخدم طرق كالتجنيد القسري والاختطاف لتعبئة أطفال لا يزيد عمرهم عن ١٢ سنة للمشاركة في النزاع المسلح، فيقاسون سوء المعاملة. كما أن الطرق التعبوية التي يُستَخدمون فيها تبعث على الأسى. ويصاب الكثيرون منهم بجروح في النفس والجسد. وحتى لو بقوا على قيد الحياة بعد محنتهم، فكثيرا ما يحرمون من الرعاية والمساعدة المناسبتين أثناء النزاع وبعده على السواء.

وقد عانوا جميعهم من انقطاعهم الحاد عن التعليم وعن إعدادهم للحياة كبالغين.

ومثلما لاحظ السيد أوتونو، الممثل الخاص، في إحاطته أعضاء مجلس الأمن علما بالمشكلة، حان الوقت لممارسة الضغط من أجل تنفيذ العديد من المعايير الموجودة الآن فعلا للحيلولة دون المزيد من الإساءة للأطفال ومعاملتهم بوحشية. ولا ينبغي أن نشتت انتباهنا بالمناظرات على هامش المشكلة، بل أن نركز على الإساءات الحقيقية حيث وجدت وهي تتمثل في: الأطفال الصغار الذين شوهت حياتهم تماما بتجنيدهم في الصراع المسلح وفي الأعمال الوحشية، فأصبحوا مقترفين وضحايا وغالبا ما يعطون مخدرات لحملهم على الانصياع.

وتدين الولايات المتحدة الأمريكية بشدة هذا الاستغلال للأطفال في النزاع المسلح بصورة تنتهك القانون الدولي، وتؤيد بشدة الجهود الدولية المبذولة للحد من هذه الممارسات.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم العون لبرامج إعادة تأهيل الأطفال المتأثرين وذلك عن طريق تقديم المشورة والمصالحة والتعليم والتدريب المهني على أمل في أن تؤدي هذه الطرق إلى تيسير إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع المدني، ومساعدتهم في إعادة تكيفهم مع كونهم أطفالا، وإعدادهم لممارسة حياة سلمية وبناءة. ونحن نؤيد عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للطفولة في هذه المجالات. ونظرا لقلة مناعة اللاجئين والأطفال المشردين في الداخل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل دعم هياكلها الأساسية وأنشطتها من أجل تحسين تلبية الحاجات الخاصة المتعلقة بالحماية والمعونة للاجئين من الأطفال. ويقوم شعب الولايات المتحدة الأمريكية بدعم العديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تسهم أعمالها في تخفيف معاناة الأطفال المتأثرين بالأعمال العدائية.

وتولي الولايات المتحدة الأمريكية أولوية كبيرة لمساعدة الأطفال في كل أرجاء العالم، وستستمر في العمل مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وغير الحكومية وشركائها الآخرين الذين لهم مسؤولية خاصة وخبرة في مواجهة المشاكل الصعبة والمأسوية المتمثلة في استغلال الأطفال كجنود. إن أطفال اليوم هم أمل الغد. وعلينا أن نعمل جميعا لنضمن ألا ينطفئ الأمل نتيجة مشاركتهم في النزاع المسلح.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلادي بفرصة المشاركة في هذه المناقشة العلنية لهذا الموضوع الهام، وينضم إلى توافق الآراء فيقدم الشكر إلى رئيس المجلس على مبادرته بدعوة المجلس إلى الانعقاد. كما نعرب عن تقديرنا لعمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، أخي السفير أولارا أوتونو. لقد كانت كلمته هذا الصباح ملهمة جدا لنا جميعا، كما أننا نرى أن توصياته تستحق اهتماما خاصا من جانب المجلس.

إن قضية الأطفال في حالات النزاع المسلح لها أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا حيث ازداد عدد القصص المرعبة عن الفظائع التي يتعرض لها الأطفال أو يشاركون فيها. وكما قال البعض، يقدر عدد الأطفال الذين هم دون سن الثامنة عشرة المشاركين حاليا في حالات النزاع المسلح في جميع أنحاء العالم بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ طفل. ولهذا السبب، سنظل مؤيدين للجهود المتواصلة للأمين العام ولممثله الخاص للتصدي لمحنة هؤلاء الأطفال، ونأمل في أن تتكلل جهوده بنتيجة إيجابية في كل أنحاء العالم وخاصة في أفريقيا.

ونذكر أنه عندما نظر مجلس الأمن في استراتيجية بناء السلام بعد انتهاء النزاع في ليبريا في عام ١٩٩٧، أعرب عن قلقه من تورط الأطفال في حالات النزاع المسلح. كما أكد المجلس أهمية إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع. ولهذا السبب، يسعدنا أن نلاحظ أن ما يبذله السفير أوتونو من جهود في سيراليون بعد انتهاء النزاع تسير وفق مبادئ مشابهة.

ونحن ندرك وجود عمال مسلحين في أجزاء من منطقة أفريقيا الوسطى، وتشغلنا إمكانية مشاركة الأطفال في هذه الأنشطة. وهناك بعد إضافي يتمثل في سهولة توافر الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، ويمكن أن تؤدي هاتان الظاهرتان إلى الإخلال باستقرار المنطقة بأكملها.

وأطفالنا هم مستقبلنا، وسنظل ماضين في تأييد عمل الأمين العام وممثله الخاص حتى لا نضيع فرص أغلى ما عندنا من استثمار. ومما يحزننا بشكل خاص أن نسمع

عن استمرار استغلال الأطفال، سواء بتجنيدهم في الجماعات المسلحة، أو الإساءة الجنسية لهم أو اختطافهم أو تشريدهم عنوة. وعدا عن المخاطر الكبيرة المتمثلة في إصابتهم بأذى، أو بالعجز الدائم أو بالموت الذي تتعرض له هذه الفئة الخاصة من الأطفال، فغالبا ما يقع الجنود الأطفال ضحايا للآثار النفسية الباقية إن ظلوا على قيد الحياة بعد النزاعات المسلحة. ويرحب وفدي بالتعاون القائم بين مكتب الممثل الخاص والوكالات المتخصصة وبرامج منظومة الأمم المتحدة، ويأمل في تعزيز هذا التعاون من أجل الأطفال.

وأخيرا، يدعو وفدي كل الأطراف المعنية إلى الامتثال الدقيق لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧ واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩. ونأمل في أن يعاد النظر في القوانين القائمة التي تتعلق بمشاركة الأطفال في النزاع المسلح بغية إتاحة الحماية اللازمة لهذا القطاع الضعيف من مجتمعنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كينيا لكلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بوعلاي (البحرين): يتقدم وفد بلادي لكم ولوفد البرتغال بالشكر على مبادرتكم في عقد هذه الجلسة العامة التي نأمل أن يتكرر أمثالها في مختلف المواضيع التي تهم المجلس حتى يمكن لأعضاء الأمم المتحدة الآخرين أن يطلعوا على مداولاتها ويساهموا فيها تشجيعا وتحقيقا لمبدأ الشفافية في أعمال مجلس الأمن.

أود في مستهل الحديث أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لكل مَن أسهم في إعداد وصياغة البيان الرئاسي الخاص بالأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح والذي نحن بصدد اعتماده اليوم. إن وفد بلادي قد انضم إلى توافق الآراء على هذا المشروع إيمانا منه بعدالة هذه المسألة وأهميتها وضرورة احترام جميع أطراف النزاع لكل التزاماتها بموجب القانون الدولي ولا سيما اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧ واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل لعام ١٩٨٩ والتزام الدول بمعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقوانين الإنسانية الدولية بهذا الخصوص.

إن وفد بلادي يدين بقوة استهداف الأطفال في النزاع المسلح، بما في ذلك إذلالهم ومعاملتهم بوحشية واستغلالهم واختطافهم وتشريدهم فضلا عن تجنيدهم عنوة واستخدامهم في الأعمال الحربية. نحن حين نتوقع معاملة الأطفال بحنان ورعاية نظرا لضعفهم ذهنيا وجسميا لأنهم يجتازون مرحلة النمو، نرى أن هناك مَن يستغلهم بسبب ذلك الضعف. وهذا يجعل من ظاهرة استغلال الأطفال من أبشع الظواهر وأقلها إنسانية. ولعله حري بالمجتمع الدولي أن يدرس بتعمق الخلل الاجتماعي الذي يتسبب في جعل الأطفال عرضة لهذا النوع من الاستغلال إذ لا يمكن أن يكون النزاع وأسبابه في معزل عن باقي المؤثرات الاجتماعية خصوصا ذات العلاقة المباشرة بذلك النزاع. إننا نرى في الجهود المتواصلة للبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة المعنية بمساعدة الأطفال ضحايا النزاع المسلح وسيلة مثلى لتخفيف الآثار والأضرار التي يحدثها ذلك النزاع للأطفال الأبرياء والذين هم في الواقع يشكلون الضحية الرئيسية.

لقد أصبحت ظاهرة استغلال الأطفال في النزاع المسلح من الحدة والسوء بحيث تجاوز مداها كل حدود الأخلاقيات المتعارف عليها في المجتمع الدولي. وقياسا على ما ورد في كلمة الممثل الخاص للأمين العام، كيف يسمح المجتمع الدولي الجديد لنفسه أن يكون في وضع تصل فيه معاملة الأطفال إلى هذه الدرجة المتدنية في حين أنه كان للمجتمعات القديمة ضوابط ومسلَّمات في النزاع تمنع حدوث الضرر للأطفال والنساء على النحو الذي نشاهده ونلمسه اليوم. إن البحرين حرصا منها على حماية الأطفال من الآثار المدمرة للنزاع المسلح لتقدم جهود الممثل الخاص للأمين العام، الدكتور أولارا أوتونو وترى أن الاقتراحات التي قدمها اليوم جديرة بالدراسة والبحث.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفدي.

السيد إيسونغي (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي في البداية أن يرحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، بتنظيم هذه المناقشة بشأن الموضوع الهام المتعلق بحالة الأطفال في النزاع المسلح. وفي هذا الصدد لا يساورني شك في أن هذه المناقشة ستكلل بإجراءات ملموسة، نظرا للإصرار على استئصال هذا الشر، الذي

وصفه اليوم السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام. وأعرب عن امتناني له لتعليقاته.

ومما يذكر أن المجتمع الدولي قد وضع بالفعل عددا من النصوص القانونية الرامية إلى تعزيز وحماية الأطفال ورعايتهم. وهذه تشمل اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، والبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيتي الأمم المتحدة لعامي ١٩٧٧ و ١٩٨٩ وجميعها تتعلق بحقوق الطفل. ولذا فهذا الأمر له أهمية لا شك فيها نظرا للدور المطلوب من الأطفال القيام به في مجتمعاتهم. وإنني متأكد أن المجلس يتفق معي على أن الأطفال يمثلون رأس المال البشري للمستقبل إذ هم الذين يتسلمون هذا الدور من الكبار.

ونتيجة لهذا يجب أن تكفل لهم الظروف المفضية إلى نمائهم الشخصي وتنمية قدراتهم الفكرية الكامنة ونموهم البدني المتوازن. وقد ثبت بوضوح أن الخلل في بيئتهم، وخاصة حين تتمزق هذه البيئة بفعل مظاهر العنف والرعب، يفضي إلى اختلال الشخصية. ويؤدي هذا الاختلال بدوره إلى اضطرابات على جميع مستويات المجتمع.

وهذا هو السبب في اقتناعنا بضرورة تعزيز التشريعات الدولية لحماية الأطفال وضمان سلامتهم واحترامهم وتجنيبهم آلام المعاناة التي كثيرا ما تمتد وكثيرا ما يتعذر الشفاء منها.

وفضلا عن هذا فنحن نرى أيضا أن حالة الأطفال في النزاع المسلح لا يمكن فصلها عن حل القضايا العالمية التي تنطوي عليها المنازعات. وبعبارة أخرى فإننا لو أردنا معالجة مشكلة استخدام الأطفال في المعارك وأعمال العنف بجميع أشكالها التي يتعرضون لها، بما في ذلك صور الرعب التي يشهدونها خلال المنازعات يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا للحيلولة دون نشوب المنازعات المسلحة.

ولهذه الأسباب جميعها نؤيد توصيات الممثل الخاص للأمين العام، الرامية إلى منع استخدام الأطفال جنودا. وكذلك نؤيد بشدة التدابير الرامية إلى تسريحهم، وكذلك التوصيات الأخرى ذات الصلة. وأخيرا فنحن نؤيد مشروع البيان الرئاسي حول هذا الموضوع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل غابون على الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل إيطاليا. وأدعوه إلى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن حزن حكومتي وأسفي شخصيا لحادث الوفاة الأليم الذي وقع يوم الجمعة الماضي لصديق عزيز هو السيد أليوني بلوندين بي، وزير الخارجية السابق لمالي والممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، ولوفاة خمسة من زملائه واثنين من طاقم الطائرة. فقد قدم السيد بلوندين بي وموظفو الأمم المتحدة المرافقون له أرواحهم، تحت راية الأمم المتحدة من أجل قضية السلام والمستقبل الأفضل لجميع شعوب أفريقيا. فهم يستحقون أعلى درجات الرثاء والامتنان الجزيل.

وإيطاليا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به السيد جونويستون باسم الاتحاد الأوروبي غير أنني أود إضافة بعض الاعتبارات، لا بوصفي الممثل الدائم لإيطاليا فحسب بل وبوصفي واحدا من العشرة المنتخبين أعضاء مستقلين في لجنة تعقد في جنيف ثلاث مرات كل عام لرصد تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

اليوم، وبفضل جهودكم، وحساسيتكم ياسيادة الرئيس، بوجه خاص، تتاح لمجلس الأمن فرصة فريدة لمناقشة كيف يمكن للعالم أن يحمي الأطفال الذين يتأثرون بالمنازعات المسلحة ويضمن الوفاء بالالتزامات التي غالبا ما تكون موضع تحد، وهي الالتزامات الواردة في المادة ٣٨ من تلك الاتفاقية التي اسمحوا لي أن أذكر المجلس بأنها بلغت درجة من العالمية أكثر حتى من ميثاق الأمم المتحدة إذ وقعها ١٩٣ بلدا وصدق عليها ١٩١ بلدا.

لقد كان هنا في مجلس الأمن، في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، أن سمعت لأول مرة تقريرا مفصلا عن الظاهرة المفجعة، ظاهرة الجنود الأطفال. كان ذلك حينما أدلت السيدة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية، التي كانت آنئذ مندوبة دائمة للولايات المتحدة، ببيان قوي جدا وعاطفي جدا لدى عودتها من ليبريا. وقد وصفت السيدة أولبرايت محنة الأطفال الليبيريين بالعبارات التالية:

"إن عصر الجندي الطفل في ليبريا يجب أن ينتهي فورا. فمن المثير للغضب، حسب أي معيار من معايير الحضارة، أن أطفالا دون سن الخامسة عشرة ويتراوح عددهم بين ٤٠٠٠ و ٦٠٠٠ طفل يحملون أسلحة أتوماتيكية ، ويقومون بذبح مدنيين أبرياء، ويتجاهلون حكم القانون. ولا هوية لهم سوى هوية السلاح الذي يحملونه" (S/PV.3621، ص ٦).

إن هذه العبارات لا يمكن أن تكون أكثر ملائمة لوقتها مما عليه اليوم.

وأكون قد أخللت بواجبي إن لم أعترف بنفس المقدار بالدور الرائع والمثير للاعجاب الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام بشأن الأطفال في المنازعات المسلحة، السفير أولارا أوتونو، في رفع مستوى الوعي العام بكارثة الجنود الأطفال. ويواصل السفير أوتونو التقليد الرائع الذي سارت عليه السيدة جريسا ماشيل، التي لفتت انتباه العالم إلى خطورة هذه الظاهرة بكل أبعادها في دراستها المعروفة جيدا والتي نشرت في عام ١٩٩٦ عن أثر المنازعات المسلحة على الأطفال، التي قدمت في تلك السنة إلى الجمعية العامة. وما زالت تشكل أوفى وأحدث دراسة لهذه الظاهرة. وأود ثانيا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر السيدة ماشيل وأؤيد بقوة دور السفير أولارا أوتونو بوصفه ممثلا خاصا للأمم المتحدة في الدفاع عن الأطفال الذين يتأثرون بالحرب.

فلعدة قرون، وربما لآلاف السنين، كان الأطفال يتعرضون ابان الحرب والمنازعات المسلحة الأخرى إلى جميع أشكال العنف. واعتاد الناس في الماضي أن يعتبروا هذه الأشكال من العنف آثارا جانبية للحرب مشؤومة ولكن لا بد منها. إلا أنها اتخذت الآن خواص جديدة وأكثر مدعاة للفزع: فقد أصبح عدد متزايد من الأطفال مشتركين مباشرة في الحروب كمقاتلين، وتجندهم الحكومات والمجموعات المسلحة وزعماء الحروب عن عمد لهذا الغرض. فبعضهم يجتذبون إلى الجيش، وآخرون يخطفون من أسرهم، والبعض الآخر يرغم على الالتحاق بالجيش للدفاع عن أسرهم. وكثير من الأطفال يلتقطون من الشوارع أو من المدارس أو دور الأيتام. وفي بعض الأحيان يضطر الفقر والخوف الأسر إلى تقديم أبنائها إلى المجموعات المتحاربة: ويدفع راتبهم مباشرة إلى الأسرة. وفي أحيان أخرى يصبح الأطفال جنودا لمجرد المحافظة على بقائهم؛ فحيث لا يوجد مركز لحياتهم يرون في الفئات المسلحة المختلفة نوعا من الأسرة ينتمون إليها.

وتترك موجات اللاجئين والنازحين الكبيرة أثناء خروجهم مكرهين من مناطق النزاع آثارا بدنية وعاطفية عميقة على الأطفال الذين هم أكثر تعرضا للخطر من غيرهم في مثل هذه الأحداث - فهم أول من يعانون وأول من يموتون. ويضطرون في كثير من الأحيان إلى المشي أياما متتالية دون طعام أو ماء، كما أن مخيمات اللاجئين تتميز في كثير من الأحيان بمستويات عالية من العنف والاساءة والاذلال والمعاناة تستعصي على الوصف.

وعلاوة على ذلك، يتعرض الأطفال في أعقاب الحروب إلى أخطار الألغام الأرضية وآلاف العبوات غير المتفجرة التي توضع أحيانا مموهة على شكل دمى وألعاب، كالفراشات وثمار الأناناس.

وكما ذكر سابقا على لسان منظمة الأمم المتحدة للطفولة، قُتل في السنين العشر الماضية وحدها مليونا طفل في الحروب، وشوه ستة ملايين آخرين، وتُرك إثنا عشر مليونا بلا مأوى. أليست هذه "مذبحة للأبرياء" في العصر الحديث؟

وقد عولجت مشكلة الأطفال في الحرب معالجة مستفيضة في المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. إذ تنص تلك المادة على أن تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد؛ وأن تتخذ جميع التدابير الممكنة عمليا لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم تبلغ سنهم ١٥ سنة اشتراكا مباشرا في الحرب؛ وأن تمتنع عن تجنيد أي شخص لم تبلغ سنه ١٥ سنة في قواتها المسلحة؛ وأن تعطى الأولوية في تجنيد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة للأكبر سنا؛ وأن تتخذ جميع التدابير الممكنة عمليا لضمان حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح.

وأكدت لجنتنا المعنية بحقوق الطفل التي يوجد مقرها في جنيف، بناء على هذه الأحكام، أكدت في فقهها أن آثار النزاع المسلح على الأطفال يجب أن ينظر إليها في إطار جميع مواد اتفاقية حقوق الطفل. وأكدت على وجه الخصوص أنها تؤمن، في ضوء تعريف الطفل ومبادئ

أفضل مصالح الطفل، بأنه لا ينبغي مطلقا أن يسمح لأي طفل دون سن الثمانية عشرة بأن يشترك في أعمال القتال بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وأنا أعتقد أنه آن الأوان لكي يلتزم الجميع التزاما تاما بهذه الأحكام الدقيقة جدا والملزمة.

وإننا نرحب بالغ الترحيب باعتماد مجلس الأمن بيانا صادرا عن الرئيس بشأن الأطفال المتأثرين بالمنازعات المسلحة. فمن المؤكد أنه سيبعث رسالة قوية لامراء فيها للحكومات وللعصابات المسلحة ولزعماء الحرب وللرأي العام العالمي بشأن أهمية هذه المشكلة وضرورة إيجاد حل عاجل لها.

وإن ما نحتاج إليه فوق كل شيء وأكثر من أي شيء - وأنا أتفق هنا تمام الاتفاق مع الممثل الخاص اولارا أوتونو - وأن ننتقل من الأقوال إلى الأفعال. وإننا نقترح التدابير التالية التي نعتقد بأن تنفيذها الفوري سيساهم مساهمة كبيرة في الدفاع عن الأطفال.

أولا، يجب أن نرفع مستوى وعي الرأي العام إلى درجة أكبر حتى مما هي عليه الآن وأن نعرف العالم أين تقع هذه الجرائم المنكرة جراء استغلال الأطفال الأبرياء وكيف ترتكب ومن يرتكبها. وفي كل مرة يقوم زعيم من زعماء الحرب بحشر الأطفال في نزاع مسلح يجب التنديد به والكشف عنه. ونحن نحتاج بوجه خاص إلى تعبئة وسائط الإعلام: صدقوني أن تقريرا خاصا على الشاشة الصغيرة في بيوتنا يمكن في معظم الأحيان أن يكون أكثر فائدة من عشرات المؤتمرات وحلقات العمل المعنية بهذا الموضوع.

ثانيا، يجب أن نحث على التسريح الفوري لجميع الجنود العاملين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما؛ ومن شأن اعتماد تدابير لتحقيق هذه الغاية أن ترسل إشارة هامة إلى المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، نأمل كبير الأمل في أن يتضمن النظام الأساسي النهائي للمحكمة الجنائية الدولية الذي يجري التفاوض عليه الآن في روما حكما يضع جريمة استخدام الأطفال في أعمال القتال ضمن اختصاص تلك المحكمة.

ثالثا، إننا نحتاج في اتفاقات السلام وفي بناء السلام إلى أن تعطي أولوية عالية لمشاكل الأطفال ولضرورة دمجهم في المجتمع المدني. ويجب أن يخصص مانحو المعونة والمساعدة الإنسانية موارد مالية وبشرية كبيرة - لا مجرد موارد إسمية - للأطفال الذين هم ضحايا الحرب لتسريحهم وإعادة تأهيلهم بعد النزاع.

رابعا، يعكف فريق عامل في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤، كما ذكر اليوم، على دراسة مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل من شأنه أن يحدد سن الثامنة عشرة باعتباره السن الأدنى للاشتراك في أعمال القتال. وينبغي في نهاية المطاف وضع مشروع البروتوكول هذا في صيغته النهائية وفتح باب التوقيع والتصديق عليه في أسرع وقت ممكن.

وأخيرا، لحماية الأطفال حماية فعالة من مخاطر الألغام نحتاج إلى فرض حظر تام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتعزيز المساعدة المالية لعمليات نزع الألغام، وبرامج التوعية بالألغام التي تعلم الأطفال كيف يتجنبون الألغام، وبرامج إعادة تأهيل الأطفال الذين تجرحهم وتشوههم الألغام ومساعدتهم.

يجب القضاء على آفة إشراك الأطفال في الحروب وإزالتها على الفور. وإن إيطاليا تحث بقوة على تعاون جميع الدول والمنظمات الدولية والوطنية وهيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة والمجتمع المدني على زيادة جهودها لتحقيق هذه الغاية.

وأخيرا، يجب علينا ألا ننسى أن الأطفال هم مستقبل البشرية: هم مستقبلنا نحن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما زال على قائمتي عدد من المتكلمين في هذه الجلسة. وبالنظر إلى تأخر الوقت أود، بعد موافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٥ من بعد ظهر اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥ ثم استؤنفت الساعة ١٥/٢٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل النرويج. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأطفال هم أقل الناس مسؤولية في جميع الصراعات، ولكنهم أضعف ضحاياها. وهم يستخدمون على نحو واسع كأدوات للحرب - في جملة أمور، كجنود أطفال - وهم يُستهدفون بطريقة متعمدة. وهذا أمر لا يمكن التسامح فيه ولا قبوله. والنرويج تدعم بقوة عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح في دوره الهام كداعية الى مبادرات سياسية وإنسانية لصالح الأطفال على الصعيد الدولي، وكذلك في الاتصالات مع أطراف النزاع. ونعتقد أن عمل الممثل الخاص ينبغي أن يلقى متابعة من جانب جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك المنظمات الأخرى.

وقد ذكر الممثل الخاص في تقريره المؤقت للجنة حقوق الإنسان،

> "إن أهم التحديات اليوم وأكثرها إلحاحا هو كيفية ترجمة هذه المعايير والالتزامات الى عمل يمكن أن يحدث فرقا ملموسا في مصير الأطفال المعرضين للخطر على الأرض". [E/CN.4/1998/119، الموجز].

لذلك، فإن النرويج ترحب بإدراج مجلس الأمن لهذا الموضوع في جدول أعماله، ونعرب عن تقديرنا لإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة.

ومجلس الأمن بوصفه الهيئة المسؤولة في المقام الأول عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يأخذ في الاعتبار مصالح الأطفال على نحو جلي في مداولاته. وينبغي أن يحاط المجلس علما بصفة دائمة بأنشطة الممثل الخاص. ويمكن لمجلس الأمن أن يعالج احتياجات الأطفال بطرق مختلفة عندما يحدد ولايات عمليات حفظ السلام وبناء السلام، وفي سياق التوسط لإبرام اتفاقات للسلام.

والوصول الى الإمدادات الإنسانية في مناطق الصراع من الأمور الحيوية. وعلى مجلس الأمن أن يأخذ ذلك في اعتباره عندما ينظر في حالات النزاع، ويجب عليه أيضا أن يكون مستعدا للنظر في تيسير الإنفاق على المساعدة الإنسانية الضرورية حيثما تقتضي احتياجات الأطفال إيلاءها عناية خاصة.

إن معظم الإصابات في الحروب الحديثة تسببها الأسلحة الصغيرة التي كثيرا ما توضع في أيدي الأطفال. فيجب أن تراقب الأسلحة الصغيرة. وينبغي أن يدرس مجلس الأمن مسألة اعتبار جمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها جزءا من ولاية عمليات حفظ السلام في المستقبل، كما هو الحال في العمليات الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويجب أن يكون تسريح الجنود وإعادة إدماجهم جزءا من استراتيجية متكاملة للإغاثة الإنسانية وبناء السلام. وتشكل عمليات التأهيل النفسي الاجتماعي وإعادة الإدماج للأطفال الذين خبروا فظائع الحروب، حتى قبل إلمامهم بالقراءة والكتابة، تحديات ملموسة ينبغي للمجتمع الدولي أن يكرس لها مزيدا من الاهتمام. ونحن نؤيد تماما جهود الممثل الخاص لإشراك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية تحقيقا لهذه الغاية.

وعلينا أن نواجه واقع أن النساء والأطفال ضحايا للاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، الأمر الذي أصبح في كثير من الأماكن جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات النزاع المسلح. فهذه الأنشطة تستخدمها قوات مسلحة معينة، بصورة منتظمة، لإذلال وامتهان كرامة أعدائها المعلنين، وكذلك ضد السكان الوطنيين في المنازعات الداخلية. وهذه ممارسة لا تحتمل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعلنها واضحة أن هذا الأمر غير مقبول وتتحمل القيادات العسكرية مسؤولية سلوك قواتها.

وقد دعمت النرويج برامج تأهيل النساء اللائي وقعن ضحايا للعنف الجنسي، ومن أمثلة ذلك ما وقع في يوغوسلافيا السابقة. ولكن يبقى الكثير الذي يتعين عمله في هذه القضية الحساسة والمؤلمة، وفي الوقت الذي نتكلم فيه، يجري عمل هام في روما حيث يتم التفاوض على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الجديدة، على أسس منها المساهمة المقدمة من الممثل الخاص.

وعندما ترسل الأمم المتحدة، نيابة عن المجتمع العالمي، موظفين إنسانيين أو قوات لحفظ السلام أو ممثلين آخرين الى مناطق النزاع فيجب أن يرقوا الى أعلى مستوى من السلوك تجاه السكان المحليين. وللأسف لم يكن الحال هكذا دائما. فينبغي أن يكون هناك تدريب

إلزامي لإشعار جميع القائمين على حفظ السلام بمشاكل بغاء الأطفال واستغلال الأطفال، لأن بعض البلدان ذكرت هذا بالفعل. ونحن نشجع على مواصلة الأمم المتحدة إذكاء الوعي بهذه القضايا الحساسة في مجال تدريب موظفيها.

والألغام الأرضية تهديد لكل المدنيين وللأطفال خصوصا. وقد وضعت اتفاقية حظر استعمال وإنتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، إطارا دوليا لمواصلة العمل الشامل. ومما يمدنا بالتشجيع ذلك التأييد العالمي للاتفاقية، وبوجه خاص الكثير من البلدان المتضررة من الألغام التي وقعت على الاتفاقية. ونحن نعتبر العمل في مجال الألغام جزءا من جدول الأعمال الأوسع من أجل السلام والتنمية المستدامة.

إن مشاركة الأطفال في المنازعات المسلحة مشكلة مأساوية ومتزايدة. والدول تمر بمرحلة التفاوض على بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يتعلق بإشراك الأطفال في النزاع المسلح. والنرويج من الدول التي تؤيد رفع الحد العمري للاشتراك في الأعمال الحربية الى ١٨ عاما. وينبغي أن يُحمى الأطفال دون هذا العمر في جميع الأحوال من الاشتراك في الحرب.

والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي ليس أقل من تحد لإيجاد ثقافة لحماية الطفل. ونحن نتطلع الى استمرار التركيز والمتابعة من جانب مجلس الأمن بالنسبة لهذه القضية الهامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل ألمانيا. أدعوه الى شغل مقعده الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هنز (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تأييدنا الكامل لبيان زميلي البريطاني باسم الاتحاد الأوروبي.

وبلدي يولي أكبر أهمية لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان غير أن من الأمور التي لا تحتمل وغير المقبولة بشكل خاص منا جميع أن يصبح الأطفال وهم أشد الفئات ضعفا في مجتمعاتنا، ضحايا بشكل متزايد في العقود الأخيرة ويكونوا مستهدفين في المنازعات المسلحة بل يساء استخدامهم كجنود. وحقوقهم بالذات تستحق كامل اهتمامنا والتزامنا السياسي.

وإذا كنا ندين جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان فإن العنف المتعمد الذي يصيب الأطفال في الحروب الحديثة يثير الفزع بشكل خاص. ولقد ألزمنا أنفسنا بالمشاركة بأقصى فعالية في الأنشطة والمبادرات التي تجرى على جميع الصعد وفي جميع الميادين المناسبة لحماية الأطفال من الوقوع ضحايا على مسرح النزاع في أنحاء العالم، ولتأهيل الأطفال الذين عانوا بالفعل بدنيا وعقليا وعاطفيا من جراء فظائع الحرب.

ولذلك يرحب بلدي بحرارة بمبادرة مجلس الأمن بإدراج موضوع الأطفال في النزاع المسلح في جدول أعماله. ولا شك في أن مناقشتنا تذكي الوعي بين جميع الدول والجماهير بهذا الموضوع الهام، وينبغي أن يعطي الموقف الذي يتخذه المجلس إشارة واضحة الى جميع المخالفين بأن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لن تقف موقفا سلبيا أو موقف المتفرج بينما يستهدف الأطفال على الصعيد الدولي ويعاملون بوحشية ويستخدمون أدوات في أعمال القتال.

وتشيد ألمانيا بالأمين العام لتعيينه ممثلا خاصا معنيا بالأطفال في حالات النزاع، وخصوصا لاختياره شخصية تنهض بهذه الولاية. فخلال السنة الأولى في المنصب أثبت السيد أولارا أوتونو بالفعل أنه مناصر حقيقي لجميع الأطفال الذين يقعون ضحايا لويلات الحرب. ويبدو الى حد بعيد أن زيادة الوعي العام بحالة الأطفال في مناطق النزاع تعزى الى التزامه ونظرته السياسية البعيدة. وتقوم نتائج زياراته الى البلدان المتأثرة بالصراعات العنيفة دليلا واضحا على أن تدخلاته لصالح الأطفال الذين يعانون يمكن أن تحدث اختلافا في الوضع. فأود أن أشكر السيد أوتونو نيابة عن بلدي على التزامه، وأعرب عن استمرار تأييد ألمانيا أدبيا وماديا لولايته.

ونظرا الى ضعف الأطفال في حالات النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية فإنهم الفئة الرئيسية التي تستهدفها الإغاثة الإنسانية المقدمة من حكومتي الى الخارج. ومن هنا ففي عام ١٩٩٧ وفي إطار برامجنا لمساعدة اللاجئين قدمنا إغاثة طارئة خاصة للأطفال في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وهناك نقطة تركيز أخرى لدعمنا للمشاريع هي تسريح المقاتلين السابقين، خاصة الشباب والأطفال. وفي السنوات الأخيرة، موّلت ألمانيا أنشطة مولدة للدخل

وللعمل للمقاتلين السابقين في أنغولا واثيوبيا وأوغندا وكمبوديا بمبلغ يتجاوز ٢٤ مليون مارك ألماني. وخصص مبلغ ٩ ملايين مارك إضافي لنفس الغرض في عام ١٩٩٧.

وفي المفاوضات الجارية لوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل يتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح، يؤيد بلدي النص على تحديد سن ١٨ سنة كحد أدنى للمشاركة المباشرة في النزاع المسلح. وقد أعلنت ألمانيا، عند إيداع صكوك تصديقها على اتفاقية حقوق الطفل، أنها لن تستغل الفرصة المتاحة في الاتفاقية بتحديد العمر الأدنى بـ ١٥ سنة كما سمحت به الفقرة ٢ من المادة ٣٨ من الاتفاقية.

وترى حكومتي، أن من المستحسن كذلك أن نطبق سن ١٨ سنة كحد أدنى للمشاركة غير المباشرة في النزاع المسلح. وفي مفاوضات أخرى، ستؤيد ألمانيا بالتنسيق الوثيق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، أعلى مستوى ممكن من الحماية للأطفال والشباب المشتركين في الأعمال العدائية المسلحة: ونحث الدول الأطراف في الاتفاقية على المساهمة في ضمان نجاح اعتماد البروتوكول الاختياري، وتطبيق الفقرة ٢ من المادة ٣٨ بحيث يزيد السن الأدنى على ١٨ سنة، حتى قبل اعتماد البروتوكول.

في كل عام، يقع نحو ٠٠٠ ٢٠ من المدنيين، بما في ذلك آلاف الأطفال، ضحية للاستعمال العشوائي للألغام الأرضية والألغام المضادة للأفراد بصورة خاصة ولذلك، طالبت ألمانيا منذ وقت طويل بفرض حظر عالمي النطاق على الألغام المضادة للأفراد، وحثت على الانتهاء بسرعة من وضع اتفاقية دولية ملزمة لهذا الغرض.

وتعتبر اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية ولتدميرها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إنجازا دوليا هاما. ومن أجل عشرات الآلاف من الضحايا، من بينهم آلاف الأطفال، تناشد حكومتي جميع الدول التي تعارض حظرا شاملا للألغام المضادة للأفراد أن تتخلى عن مقاومتها وأن توقع على معاهدة أوتاوا، وأن تؤيد بدء سريانها في وقت مبكر.

إن الإفلات من العقاب من أهم أسباب إساءة معاملة الأطفال في حالات النزاع المسلح. ونحن على اقتناع بأن سوء استعمال الأطفال في المشاركة النشطة في أعمال العدوان المسلح يشكل جريمة. وفي المؤتمر الدبلوماسي المعقود حاليا في روما من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة في وقت مبكر، تؤيد ألمانيا بشدة إدراج هذه الجريمة الجسيمة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لهذا السبب.

باختصار، فإن ألمانيا تريد أن تكون في المقدمة في مكافحة العنف ضد الأطفال في النزاع المسلح، وهو شكل مستهجن من الأمور المقيتة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل كندا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن انضم الى السفير فولش في الإعراب عن أعمق الأسى لوفاة الميتر اليون بلوندين بيي، الممثل الخاص للأمين العام، وأعضاء بعثة مراقبة الأمم المتحدة في أنغولا المرافقين له، وقائدي الطائرة التي كانت تقلهم. وقد أدى الميتر بيي، وزير الخارجية السابق لمالي، مهمته الحساسة بذكاء وحماس دائمين. وفقدانه وفقدان زملائه في سبيل السلام فجيعة لأسرة الأمم المتحدة جميعها.

وسأبدأ بعد ظهر هذا اليوم بتهنئتكم، سيدي، على مبادرتكم بترتيب هذه المناقشة. إن تركيز اهتمام المجلس على محنة الأطفال الذين يدركهم النزاع المسلح أمر ملائم طال انتظاره.

وهو أمر ملائم لأن مجلس الأمن، في كثير من طرق اضطلاعه بولايته الخاصة بالسلم والأمن - سواء كانت الوساطة في حالات التسوية السلمية أو عمليات حفظ السلام أو بناء السلام - له أثر لا نظير له على محنة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. وهذه مشكلة ملحة تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية بل بالسلام والأمن الإنساني الأساسي.

وعلاوة على ذلك، فإن تشعبات استمرار إهمالنا لهذه القضية ستترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة لأجيالنا المقبلة، فالأطفال الذين ينشأون على عنف، لا يتوفر لديهم ما يلزم لبناء مجتمع سلمي مزدهر للمستقبل، مما يزيد بالتالي من الأخطار التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين في العقود المقبلة.

ومن المناسب أيضا، عند النظر في التدابير التي يمكن أن تتخذ في هذا المجال أن يلتمس المجلس آراء وتأييد جميع الدول الأعضاء وكذلك الوكالات الدولية والمنظمات الحكومية ذات الصلة وأشيد بكم، سيدي، بصفة خاصة، للقيام بالنظر في مساهمات الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن قبل أن يتخذ المجلس قراره. وتمثل الجهود التي بذلتموها لهذا الغرض مستوى رفيعا نأمل أن يتبع في إجراءات المجلس مستقبلا.

(تكلم بالانكليزية)

إن هذه المناقشة طال انتظارها أيضا لأن نزاعات اليوم تفرض خسائر أليمة ومفجعة على الأطفال، تتمثل في الوفاة والإصابة، مع مقتل نحو مليوني طفل وإصابة ٤ الى ٥ ملايين طفل بعاهات في النزاعات على مدى العقد الماضي؛ وفي التشريد والافتراق عن الأسر، مع وجود أكثر من مليون طفل من الأيتام في نفس الفترة؛ وفي الاختطاف والاحتجاز، والاعتداء الجنسي - بما في ذلك الاغتصاب - وتجنيد الجنود الأطفال على نطاق واسع، مع مشاركة عشرات آلاف الأطفال حاليا، بشكل أو بآخر، في النزاعات المسلحة؛ وفي الصدمات النفسية الدائمة، مع معاناة ١٠ ملايين طفل من إصابات عميقة بهذا الشكل في العقد الماضي.

ويمكن أن نجد نقطة انطلاق أساسية لهذه المناقشة في حقوق الإنسان والقانون الإنساني، في صكوك مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. إن المعايير القانونية الأساسية لحماية الأطفال من فظائع النزاع المسلح موجودة ولكن من الواضح أنها غير كافية. فإذا أريد لهذه المعايير أن تكون فعالة يجب أن يكون الأطراف، من الدول وغير الدول، على دراية بها وأن تفهمها وتقبلها وتلتزم بها التزاما كاملا.

ويقتضي نشر المعلومات المتصلة بهذه المعايير القانونية وإنفاذ هذه المبادئ دعوة سياسية نشطة. وفي هذا الصدد، تؤيد كندا بشدة مهام السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، وهو منصب أنشئ نتيجة للتقرير الرائد الذي قدمته السيدة غراساماشيل عن أثر النزاع المسلح على الأطفال.

ويقوم الممثل الخاص بوصفه محاميا عن الأطفال الواقعين في فخ الصراع ووسيطا لدى الحكومات والجهات غير الحكومية التي تستهدف الأطفال، بدور حاسم في إيجاد "حيز سياسي" لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإنسانية ذات الصلة التي يتزايد نشاطها في هذا المجال.

ويجب على مجلس الأمن أن يبذل قصارى جهده لدى تصميم عملياته لحماية الأطفال وبيئتهم الداعمة: أي المدارس والمستشفيات، والمراكز الصحية والمؤسسات الدينية. وإننا نؤيد بقوة مفهوم اعتبار الأطفال ومؤسساتهم التي تحميهم وترعاهم "مناطق سلام" وحمايتها لكونها كذلك.

ولربما كان أكثر الجوانب المعروفة من هذه المسألة، وهو جانب بحاجة الى اهتمامنا الملح، هو استخدام الجنود الأطفال - ليس فقط أولئك الذين تدربوا على القتال، بل أيضا العديد من الأطفال الذين يطلب إليهم أن يخدموا في صفوف الجيوش وجماعات المتمردين كطهاة، وحمالين، ومراسلين، وجواسيس وعمال ورقيق أبيض. ولئن كانت هذه الظاهرة غير جديدة، إلا أن المشكلة في أواخر القرن العشرين قد تفاقمت مع دخول تكنولوجيا الأسلحة الخفيفة، وازدياد الصراعات داخل الدول، والزيادة الهائلة في القوات غير النظامية في معظم المواجهات المسلحة اليوم.

ولذا يسر كندا أن تدعم ائتلاف المنظمات غير الحكومية لوقف استخدام الجنود الأطفال، والذي سيطلق غدا في نيويورك وفي جنيف، حملته لإذكاء الوعي العالمي بهذه المشكلة. وإننا نحث هذه الحملة على إيلاء اهتمام خاص بمحنة الفتيات اللواتي يقعن ضحية الصراعات المسلحة وأعمال العنف ضد النساء والفتيات التي يبدو أن هذه الصراعات تولدها على نحو لا رحمة فيه. وإذ تستهدف النساء والفتيات كرقيق أبيض، فإنهن لا يعانين بصورة مباشرة وفورية في أوقات الحرب، بل ينتهكن أيضا بوصمات العار الاجتماعية التي تعيق إعادة دمجهن في أسرهن ومجتمعاتهن بعد انتهاء الأعمال القتالية.

وفي الأسبوع الماضي وحده، اختطفت ٣٠ فتاة من مدرستهن في شمال أوغندا على أيدي من يسمون بجيش الرب للمقاومة الذي سبق واختطف مئات الأطفال لتلبية احتياجاته منذ بداية العام.

إن التحدي الماثل في معالجة مسألة الجنود الأطفال، متعدد الوجوه. فهناك تحدي الوقاية: إذ يجب علينا أن نجعل من عملية تحويل الأطفال الى محاربين عملية صعبة ومحفوفة بالمخاطر. وينبغي أن تكون هناك عقوبة بانتظار أولئك الذين ينغمسون في هذه الممارسات، ويجب علينا أن نجد البدائل للأطفال الذي يجري تجنيدهم. وهذا يتضمن معالجة الأسباب الجذرية الأساسية مباشرة، بما في ذلك التخلف، والحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي، وهذه تجعل الأطفال ضعفاء وعرضه لأن يصبحوا جنودا.

وللمعايير القانونية الدولية دور هام في هذه الوقاية. وتؤيد كندا الاعتماد المبكر للبروتوكول الاختيـــاري لاتفاقية حقوق الطفل، والذي يستهدف رفع سن التجنيد في القوات المسلحة وبخاصة السن التي - يمكن فيها للصغار أن يشاركوا في الأعمال القتالية.

علاوة على ذلك، اتخذت كندا موقفا قويا مؤيدا لإنشاء محكمة جنائية دولية محايدة ومستقلة وفعالة، ونحن نعمل على ضمان أن يشمل نظامها الأساسي حكما يجرم تجنيد الأطفال ممن هم دون سن الـ ١٥ واستخدامهم كجنود.

وعلينا أيضا أن نسهل التسريح المبكر للأطفال من المهن العسكرية الحالية. وفي هذا الصدد، وعند التوسط لإبرام اتفاقات سلام، وفي تطوير ولايات حفظ السلام وبناء السلام، ينبغي لمجلس الأمن أن يصر على امتثال الحكومات وكذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، لمبادئ القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ذات الصلة.

وأخيرا، علينا جميعا أن نساعد في عملية إعادة دمج وتأهيل الجنود الأطفال في مجتمعاتهم، وتمكينهم من المشاركة الكاملة في إعادة بناء مجتمعاتهم التي مزقتها الحروب. وتحقيقا لهذا الغرض، أطلقت كندا مؤخرا عددا من المشاريع التي تدعم عملية تتبع وإعادة توطين الأطفال في شمال أوغندا وتسريح الجنود الأطفال وإعادة دمجهم في ليبريا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية.

وإن نهجنا إزاء محنة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة ينبغي أن يستند الى فرضية أنهم يمثلون أضعف حلقة في المجتمع الإنساني، وبما أنهم كذلك، فهم يستحقون رعاية خاصة وحماية لحقوقهم. ولا يتم الوفاء بما يمليه علينا واجبنا مجرد تلبية احتياجاتهم الأساسية، كموضوع يستحق العطف. ولذلك فإن اشتراك مجلس الأمن في هذه المسألة يمثل خطوة هامة الى الأمام لدفع قضية الأمن الإنساني الى الأمام ونهجا شاملا إزاء حل هذه المشكلة.

وكخطوة أولى، فإن اعتماد مجلس الأمن لبيان رئاسي قوي يدين هذه الممارسات الشريرة سيركز الانتباه على هذه القضية. ولا يمكن للمجلس أن يتوقف عند هذا الحد، بل يجب عليه أن يظل متيقظا ويواصل إبقاء محنة الأطفال المتخبطين في أتون الصراعات المسلحة في صدارة جدول أعماله. وهذا يعني، بين أمور أخرى، النظر تلقائيا في اتخاذ تدابير لحماية الأطفال كجزء من إجراءاته لصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك، بطبيعة الحال، التدابير التي تعالج بالتحديد حقوق ومتطلبات الأطفال الذين دمرهم الخراب الذي نشرته الحرب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إندونيسيا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن مرة أخرى بشأن مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة للسلم والأمن الدوليين فضلا عن أنها تتسم بمسؤولية أخلاقية كبيرة. وأود أن أبدأ بالإعراب عن عميق تقديري واحترامي للعمل الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، السيد أولارا أوتونو، الذي سافر على نطاق واسع، والتقى بممثلي العديد من البلدان، لبحث حالة الأطفال في حالات الصراع المسلح مشددا على ضرورة احترام حقوق الأطفال واتخاذ إجراءات حاسمة لضمان الاحترام الكامل لتلك الحقوق. وفي حقيقة الأمر، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى لتحقيق هذا الاحترام بكل تصميم ومثابرة، قولا وفعلا.

وإن طبيعة الصراعات المسلحة قد تغيرت بوضوح إبان السنوات الماضية، إذ أصبح السكان المدنيون أهدافا.

والآن فإن حوالي ٩٠ في المائة من ضحايا الحرب هم من المدنيين، وبصورة رئيسية من النساء والأطفال. وإن أعداد الضحايا المدنيين في أي صراع بعينه مذهل، وهذا يجبر المجتمع الدولي على الاستجابة. ومن بين الاتجاهات التي تبعث على أشد الجزع والمتصلة بالأطفال في حالات النزاع المسلح مشاركتهم كجنود نشطين. ويجري تجنيد الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم عن ثماني سنوات قسرا، ويرغمون على أن يصبحوا محاربين. كما أن الأطفال الذين غرر بهم الكبار قد جروا الى ارتكاب أعمال العنف بحيث أنهم وهم في أعمارهم الغضة لا يستطيعون مقاومتها وبنتائج لا يمكنهم تصورها.

إن تجنيد الجنود الأطفال يجري بطرق مختلفة. فالبعض يجنَّد، والبعض الآخر يُكره على الالتحاق بالجيش أو يخطف، ويُكره آخرون على الانضمام الى الجماعات المسلحة دفاعا عن أسرهم. وأحيانا يصبح الأطفال جنودا لمجرد البقاء. وفي حقيقة الأمر، فإن وحدة عسكرية يمكن أن تصبح نوعا من الملاذ، بحيث تشكل نوعا من الأسرة البديلة. ويمكن للأطفال أن يلتحقوا بصفوف الجنود إن هم اعتقدوا أن هذا هو السبيل الوحيد لضمان الواجبات المنتظمة، والملابس أو الرعاية الطبية.

وفي هذا الصدد، تعتقد إندونيسيا أن المجتمع الدولي يجب أن يلتزم باتخاذ التدابير الضرورية الفعالة لاتقاء الصراع المسلح. وهذا يستدعي أساسا التزاما جديا ومستمرا بمعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحفز في المقام الأول الصراع المسلح وتفاقم الانقسامات الإثنية والاجتماعية الأخرى.

وفي تلك الحالات التي أثبت فيها المجتمع الدولي عجزه عن الحؤول دون اندلاع العنف والنزاع المسلح، فإنه ينبغي لجميع الدول أن تلتزم بتعزيز الجهود الدولية لضمان الاحترام الكامل لحقوق الأطفال، المضمونة في إطار مختلف الالتزامات الدولية والقانون الدولي. وينبغي لنا أن نكون واضحين في فهمنا أن حماية الأطفال مسؤولية تقع على عاتق كل حكومة. وفي الوقت ذاته، يجب أن نعترف أنها تمثل أيضا شاغلا مشروعا للمجتمع الدولي.

ولهذا نرى من الملائم أن ندرج مسألة الأطفال في حالات النزاع المسلح في حفظ السلم وبناء السلم والمشاريع الإنسانية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعالج حالة الأطفال معالجة أفضل في إبرام اتفاقات السلم وتنفيذها وفي تدابير الإغاثة والحماية. وينبغي أن تشمل جميع اتفاقات السلام تدابير محددة لتسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم في المجتمع. وهناك حاجة ماسة إلى قيام المجتمع الدولي بدعم برامج تشمل الدعوة والخدمات الإجتماعية من أجل تسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية. بيد أن أندونيسيا تنبه إلى أن علينا أن نتجنب التسييس لدوافع دخيلة في المساعي الدولية لحماية الأطفال، مما سيعرض للخطر العمل الفعال لصالحهم.

وعلى الصعيد الوطني، فإن تجنيد الأطفال كأطراف في الحرب ينبغي أن يجابه بالإدانة ولا بد من ضمان التسريح الفوري للأطفال. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تسن الحكومات تشريعات لحظر تجنيد القصر في الصراعات المسلحة وأن تطلق معاحملة عالمية من شأنها أن تضع حدا لهذه الممارسات ومن أجل تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ومع أنه تحقق ما يشبه المصادقة العالمية على اتفاقية حقوق الطفل، فينبغي مع ذلك أن نواصل دعوة جميع الأطراف إلى الانضمام إليها ودعوة جميع الدول الأطراف إلى تنفيذ الاتفاقية بالكامل وإلى مد يد التعاون الوثيق إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل والتقيد بالتزاماتها بتقديم تقارير في المواعيد المحددة بمقتضى الاتفاقية. وأشدد على أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، لدى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، إلى السياسات الخاصة بالصحة والتغذية والتعليم وتحسين دخل الأسرة وتهيئة فرص العمالة. وبذا يمكننا أن نعالج في آن واحد الأسباب الجذرية التي تعرقل التمتع الفعلي بالحقوق، وهي تحديدا الفقر والقيود الاقتصادية والتخلف.

وأود أن أشير إلى أن لجنة حقوق الإنسان، حثت جميع الحكومات، بين أمور أخرى، على تعزيز برامج للتوعية بالألغام التي تلائم نوع الجنس والفئة العمرية وبرامج التأهيل التي محورها الأطفال. واليوم، يعيش الأطفال في ما لا يقل عن ٦٨ بلدا وسط الخطر الذي يمثله أكثر من ١١٠ ملايين لغم أرضي لا تزال مدفونة في الأرض بانتظار خطوة غير حذرة. بالإضافة إلى ذلك، توجد الملايين من الذخائر الفاشلة ـ مثل القنابل وقذائف المدفعية والقنابل اليدوية التي لم تنفجر. والذخائر الفاشلة، شأنها شأن الألغام الأرضية، أسلحة عشوائية يفجرها العابرون الأبرياء غير المنتبهين. ولهذا أود أن

أشجع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام أن تواصل مراعاة الحالة الخاصة بالأطفال والضحايا من الأطفال. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومات أن تسن فورا تشريعات وطنية شاملة لحظر إنتاج الألغام الأرضية واستخدامها وتجارتها وتخزينها وأن تدعم الحملة من أجل حظر عالمي.

وتؤمن اندونيسيا أن الدول ينبغي أن تساهم مساهمة بناءة في المفاوضات بشأن وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بغية تعزيزها. وكما يوضح بالتحديد التقرير التاريخي الذي أعدته السيدة غراسا ماشيل، فإن النتائج المترتبة على الحروب قد جرى التغاضي عنها لوقت طويل أكثر من اللازم باعتبارها أثرا جانبيا مؤسفا للحروب، في حين أن الواقع أن الأطفال أصبحوا بصورة متزايدة أهدافا وضحايا. والتوصيات المحددة الواردة في التقرير بشأن الاستغلال الجنسي والعنف على أساس نوع الجنس ينبغي أن تنفذ. ولمجلس الأمن، له بدوره مسؤولية محددة عن معالجة المسائل المتصلة بحماية السكان المدنيين ولا سيما الأطفال في الصراعات المسلحة. وبالمثل، فإن مخيمات اللاجئين والمشردين، التي يسعون إليها كملاذات من النزاع والصراع، ينبغي تأمينها وتصميمها بحيث تحسن الحالة الأمنية للنساء والفتيات خاصة.

إن مجلس الأمن في وضع جيد يمكنه من مواجهة هذا التحدي الأساسي لاستجابة المنظمة لحالات النزاع المسلح، من خلال إقرار التوصيات التي وردت في التقرير الذي أصدرته غراسا ماشيل، وبتقديم دعمه الكامل للممثل الخاص المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، وبالالتزام بإدماج شواغل الأطفال مستقبلا في جميع القرارات المتعلقة بحالات النزاع المسلح.

وبذلك، فإن مجلس الأمن سيضفي القوة والعمل المجدي على الصوت المعنوي للأمم المتحدة، في الوقت الذي يمضي فيه نحو دعم أهدافه النبيلة وهي صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل المغرب. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، في البداية، باسم المجموعة الأفريقية التي أتشرف بترؤسها هذا الشهر، أن أتقدم بتعازيّ الصادقة للأمم المتحدة، ولحكومة مالي، ولأسرة الفقيد أليون بلوندين بيي، الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا ووزير الخارجية السابق في مالي. إن فاجعة وفاة السيد بلوندين بيي ومعاونيه المأساوية خسارة جسيمة حقا بالنسبة للأمم المتحدة والقارة الأفريقية.

وبصفتي ممثلا للمملكة المغربية، اسمحوا لي يا سيدي، بأن أعرب عن تهانيّ الخالصة لكم، على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أشير أيضا إلى العلاقات الممتازة التي تربط بين المغرب والبرتغال، وهي علاقات يمكن وصفها بأنها نموذجية. إنني مقتنع بأن إحساسكم الكامل بالواجب وقدرتكم على الإصغاء وتبين ما هو هام من غيره فضلا عن خبرتكم الواسعة جدا مكنت المجلس من تصريف أعماله على نحو متميز خلال هذا الشهر.

وأود أيضا الإعراب عن تهانيّ إلى سلفكم، سعادة السيد نجوغونا ماهوغو، لقيادته أعمال هذا المجلس بمهارة فائقة.

إن وفد بلدي يود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن امتنانه الصادق للسيد أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، لتمكنه، بصفته حامي الأطفال المتأثرين بالنزاعات والناطق باسمهم، من توعية المجتمع الدولي بالقسوة والفوضى اللتين تتسم بهما تلك النزاعات اليوم، ومن تركيز اهتمام أعضاء مجلس الأمن لاتخاذ إجراء بالنسبة للمصير المأساوي للأطفال الذين يقعون ضحايا للنزاع، ولا سيما أطفال سيراليون.

إن المغرب، وقد أفزعته حقا أنباء التشويهات التي يتعرض لها أطفال سيراليون، يشارك في تأييد النداء الذي وجهه السيد أوتونو إلى المجتمع الدولي ليهرع إلى نجدة الأطفال الذين يحيق بهم النزاع البشع الذي يستشري في ذلك البلد الشقيق.

لقد ظلت الأمم المتحدة، منذ إنشائها، تحاول دوما تركيز الانتباه على معاناة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. ووفقا لما جاء في الإحصائيات التي نشرها صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يتضح جليا أنه، قبل عام ١٩٤٥، كان معظم ضحايا الحروب من

الجنود. ولكن، في الـ ١٥٠ نزاعا مسلحا التي اندلعت في العالم منذ ذلك التاريخ، فإن ٨٠ في المائة من الـ ٢٠ مليونا الذين فقدوا أرواحهم فيها و ٨٠ في المائة من الـ ٦٠ مليونا الذين تشوهوا أو تعرضوا للصدمة النفسية هم من المدنيين الذين تشكل النساء والأطفال غالبيتهم العظمى.

واليوم، فإن معاناة هؤلاء الأطفال تذكرنا بأن من واجبنا العمل على كفالة احترام جميع التزاماتنا، تحت كل الظروف، لا سيما مبدأ "الأطفال أولا"، الذي أعلن في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠ بصدد اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩. إن تلك الاتفاقية، التي أصبحت الآن شبه عالمية، تولي الأولوية لبقاء الأطفال ولحمايتهم وقت الحرب والسلم.

وللأسف، لا تزال عدة أجيال من الأطفال تقع ضحايا وتشوه، جسديا وعاطفيا، خلال الصراعات بين البالغين، في تحد للصكوك القانونية التي اعتمدها المجتمع الدولي.

لذلك فإن وفد بلادي يحث على الامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها حتى يمكن وضع حد لمعاناة الأطفال في أقرب وقت ممكن.

إن تقرير السيدة غراسا ماشيل، الذي رحبت به الجمعية العامة في قرارها ٥١/٧٧، كان وثيقة نزيهة ومثيرة شرحت نطاق المأساة التي يمر بها الأطفال الذين لا حول لهم ولا قوة في وجه المنازعات المسلحة. وتظل توصيات ذلك التقرير، الواردة في الوثائق A/51/306 و A/51/306/Add.1، آنية ويجب تنفيذها على الفور.

وكما شدد الأمين العام في مذكرته المؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ (A/51/306)، علينا أن نجد حلولا جديدة ومبتكرة لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، وأن نحول دون وقوع هذه النزاعات. والدول ملتزمة بضمان مجموعة واسعة من حقوق الطفل تكفل أن يتمتع الأطفال بحقوقهم في الصحة والتعليم والنمو في أحضان أسرهم ومجتمعاتهم. غير أن تقرير الخبيرة التي عينها الأمين العام يظهر كيف أن الحقوق المشروعة للأطفال تنتهك بصورة منتظمة أثناء أوقات النزاع المسلح. وفضح هذه الانتهاكات سيساعد دون شك في القضاء عليها، أو على الأقل في التخفيف منها.

إن على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء، إذ من غير المعقول أن نقف مكتوفي الأيدي فيما تنتهك حقوق الأطفال بهذه الصورة الفاضحة والمنتظمة. ويجب أن تدعم الاستراتيجيات المحلية والوطنية عمل المجتمع الدولي والعكس بالعكس. فالطفولة مقدسة وجميع الأطفال يجب أن يتمتعوا بالحماية من الآثار الملتوية وغير الإنسانية للصراع المسلح.

إن الأطفال هم مستقبل البشرية. فدعونا نتبع غرائزنا ونحمي أولئك الذين لا يقدرون على حماية أنفسهم. فبحمايتنا الأطفال في حالة النزاع المسلح نكتسب فرصا جديدة لمعالجة المشاكل التي تسبب معاناتهم. والأطفال يجب أن يتمتعوا بالحق في الحياة وفي السلم وفي الاحترام. فدعونا نعمل معا لمساعدتهم.

إن الحالات المؤثرة، التي سبق لممثل كندا أن سردها، تبرز البطء المفزع في اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته. فجميع هؤلاء الأطفال وأولئك الفتيات والنساء، الذين شوهوا، وعذبوا، وقعوا ضحايا النزاع المسلح ينتظرون منا أن نرتفع إلى مستوى المناسبة وأن نتخذ إجراء. فما الذي ننتظره؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة الموجهة إلى شخصي وإلى بلدي.

المتكلمة التالية هي ممثلة سلوفاكيا، أدعوها إلى شغل مقعدها إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة كيلتوشوفا (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب باسم وفد سلوفاكيا عن تقديري لعقد هذا الاجتماع بشأن هذا الموضوع الآني والملح. وأنا أرحب بحرارة بالمبادرة لتنظيم هذا النقاش المفتوح عن الأطفال في حالات النزاع المسلح وهو أمر يحدث في مجلس الأمن لأول مرة. إن سلوفاكيا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتنضم إليه. واسمحوا لي الآن أن أتطرق بإيجاز إلى عدة جوانب من القضية المعروضة علينا والتي يعلق بلدي عليها أهمية خاصة.

إن من واجبنا المعنوي أن نبذل كل جهد ممكن لمنع جميع أشكال الإساءة إلى الأطفال وأن نلتمس تدابير فعالة

لحماية الأطفال. إن الأطفال هم الثروة الهشة للبشرية وكذلك ثروة كل أمة وكل إنسان. ورفاههم ليس مسألة داخلية لأي بلد بمفرده. وإساءة معاملة الأطفال في حالات النزاع المسلح، ولا سيما تجنيدهم واستخدامهم في الأعمال القتالية، لا يثبت فحسب المستوى المعنوي والأخلاقي المتدني للأشخاص المسؤولين عن هذه الأنشطة، بل يشكل كذلك خرقا خطيرا للقانون الدولي. ورغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من خلال اعتماد اتفاقية حقوق الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، ما زالت هذه الظاهرة السلبية مستمرة في عدد من البلدان. وقد اتخذت العديد من الصراعات التي نشبت بعد الحرب الباردة شكل عنف انشقاقي داخلي، وحرب أهلية، واشتباكات عرقية، كانت لها مضاعفات خارجية هامة وآثار إنسانية مفجعة. فهم يستعملون أسلحة وطرقا قتالية أكثر تقدما وقسوة تؤثر على عدد متزايد من المدنيين، ولا سيما الأطفال الذين هم أضعف هدف في المجتمعات التي تمزقها الصراعات وغير القادرين على حماية أنفسهم.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى استكمال الصكوك القانونية القائمة من أجل أن تعكس الطبيعة المتبدلة لهذا الخطر وأن تعزز معايير حقوق الإنسان في هذا الصدد. لذلك، فإن سلوفاكيا تؤيد النتائج التي أحرزها حتى الآن الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وترحب بتلك النتائج. وهذا المجهود ينبغي أن يسفر عن مبادئ توجيهية أكثر تحديدا لتنفيذ المادتين ٣٨ و ٣٩ من الاتفاقية. ونحن نأمل في أن ينجز مشروع البروتوكول الاختياري بسرعة وفي أن يهيئ إطارا قانونيا كافيا لمنع إساءة معاملة الأطفال في المنازعات المسلحة.

إن أي صك قانوني، بغض النظر عن روعته، يظل قطعة ورقة إذا كان بدون آلية فعالة لرصده وتنفيذه. ولذلك لا ينبغي تشجيع الحكومات فحسب على التصديق على المعاهدات الدولية ذات الصلة وإدماجها في قوانينها الوطنية، بل ينبغي أيضا كفالة التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها وتقديم الأشخاص المسؤولين عن تجنيد الأطفال بصورة غير قانونية إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المبذولة لحماية حقوق الطفل ينبغي ألا تتجاهل حالة الأطفال في مجتمع يمزقه الصراع في سياق اجتماعي واقتصادي أوسع. وينبغي في البرامج التي توضع لصالح الأطفال أن يولى انتباه خاص إلى أولئك الذين فصلوا عن أسرهم، وأولئك الذين أصبحوا بدون أسر، وإلى الفئات المهمشة، وإلى الأطفال المحرومين اقتصاديا واجتماعيا، وإلى تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع. إن حماية بيئة الأسرة، وضمان الوصول إلى الرعاية الصحية والغذاء والتعليم، والحاجة إلى الحفاظ على البيئة الثقافية للأطفال، وكذلك الحاجة إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في حالات النزاع المسلح، كلها تستحق اهتمامنا. ولا يمكنني أن أبالغ في التشديد على دور البرامج والصناديق والوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة - والتي ينبغي زيادة تعزيزها - في تنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية والإنسانية العاملة في هذا المجال.

إن سلوفاكيا تعترف بأهمية الولاية الممنوحة للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح. وتوصيات الممثل الخاص السفير أولارا أوتونو، الذي تشرفنا بوجوده بيننا اليوم، تستحق اهتمامنا الكامل. ونظرا إلى تزايد عدد المنازعات المسلحة التي اشترك فيها الأطفال اشتراكا مباشرا في السنوات الأخيرة، علينا أن نحل هذه المسألة المؤلمة والمشينة في وقت واحد.

إن سلوفاكيا طرف في اتفاقية حقوق الطفل وتفي وفاء تاما بالتزاماتها النابعة عن الاتفاقية. ونحن نكرس اهتماما خاصا لجميع التدابير اللازمة لحماية الأطفال من أي عنف أو إساءة أو أذى جسدي وذهني. وفي سلوفاكيا هيأنا الظروف القانونية والمالية والمؤسسية لتحقيق هذه الغاية، سواء على مستوى الدولة أو من خلال دعم الدولة للمنظمات غير الحكومية، والجمعيات المدنية، والمؤسسات المشتركة في الأنشطة التي تهدف إلى حماية الأطفال والشباب، إلى جانب السلطات المحلية وقوات الشرطة والقوات العسكرية. وقد تم وضع أساس جيد لمنح الأطفال والشباب حماية فعالة من أي نوع من الإساءة، ونحن نعتزم أن نزيد من تطوير ذلك الأساس. وسلوفاكيا مستعدة للتعاون على المستوى الدولي في هذا المجال، ولأن تساهم في تحقيق الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي باسم الإنسانية والتقدم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل سلوفاكيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل موزامبيق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نشاطر في رسالة التعزية التي نقلها للتو رئيس المجموعة الأفريقية بشأن الوفاة المأساوية للسيد بلوندين بيي.

واسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى الطريقة الرائعة التي ظللتم تديرون بها شؤون المجلس خلال شهر حزيران/يونيه. ويسعدني أيما سعادة أن أرى البرتغال تترأس مداولات المجلس بشأن هذا الموضوع الهام.

وأود أن أتقدم بإشادة خاصة بسلفكم، السفير ماهوغو، ممثل كينيا، للطريقة المثلى التي قاد بها عمل المجلس خلال الشهر الماضي.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن عميق تقديرنا للأمين العام وممثله الخاص لجهودهما التي لا تعرف الكلل وتفانيهما، وجعل موضوع الأطفال في النزاع المسلح في صميم الشواغل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية للعالم بأسره. والواقع أن مناقشة اليوم في مجلس الأمن تمثل إحدى المناسبات ذات الأولوية العليا المخصصة للأطفال في النزاع المسلح في جدول الأعمال الفردي والجماعي للدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي بأسره.

في عام ١٩٩٦ قدمت غراسا ماشيل، إبنة موزامبيق المرموقة، وبعد عامين من التحقيق المضني، بصفتها خبيرة مكلفة من الأمين العام بشأن آثار النزاع المسلح على الأطفال، تقريرا شاملا عن محنة الأطفال عندما يتعرضون للأذى بوحشية وتساء معاملتهم في سياق الصراعات المسلحة.

وبينما قدم التقرير تقييما عالميا للواقع الحالي والاتجاهات السائدة، فإنه قد بحث عن العلاج، وكذلك عن السبل والوسائل الكفيلة بمنع تكرار حدوث حالات مماثلة. وفي هذا الصدد، فقد قدمت في التقرير طائفة واسعة من التوصيات للعمل في عدة مجالات، شملت، من بين أخرى، الألغام الأرضية، والجنود الأطفال، اللاجئين والأطفال المشردين، والصحة والتغذية، والتعافي نفسانيا، والإدماج في المجتمع، والتعليم، والتعمير، وتعيين ممثل خاص للأمين العام. وبعد ذلك أيدت جميع الدول الأعضاء في منظمتنا تلك التوصيات.

وفي مناسبة تقديم التوصيات والدراسة، أكد وفدي أن مفتاح نجاح تلك الدراسة يكمن في إجراءات المتابعة والآليات الملائمة لتنفيذ التوصيات المتفق عليها. ومن ثم فإن تعيين السيد أولارا أوتونو في منصب الممثل الخاص للأمين العام يشكل خطوة كبرى صوب الهدف المشترك المتمثل في وضع نهاية لانتهاك حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح. ونحن نعتقد على نحو راسخ أن القدرات التي أظهرها السيد أوتونو والأعمال التي اضطلع بها حتى الآن تشكل عوامل أساسية لبلوغ هدفنا النهائي المشترك.

وبينما نحن نتكلم اليوم، يتعرض أمن الأطفال ورفاهتهم للخطر على نحو دائم، في العديد من النزاعات المسلحة في كل أرجاء العالم، بغض النظر عن الصكوك الدولية والمعايير والقيم المحلية والتقليدية التي تنص على حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاهتهم، حتى في حالات العنف النشط.

وفي هذا الصدد، فإن من المسؤولية الجماعية للحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني أن تتضافر جهودها من أجل صون السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع الحل السلمي للنزاعات ومنعها، وحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، وتوفير المساعدة اللازمة لإعادة التأهيل في حالات ما بعد نهاية الصراع.

ولن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال المحافظة على جميع المعايير الدولية والمحلية ذات الصلة وتنسيق المساعدة من أجل تخفيف معاناة الأطفال أثناء الصراع وفي الحالات التي تعقب نهاية الصراع.

ونحن نعتقد أيضا أن احتياجات الأطفال وحقوقهم يجب أن توجه جميع الأعمال الرامية إلى حل النزاعات، بما في ذلك الأعمال التي تقوم بها عمليات حفظ السلام القائمة بولاية من مجلس الأمن، والجمعية العامة ومكتبي المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، لما لتلك الجهات من دور حيوي في ضمان عدم انتهاك حقوق الأطفال من أي أحد.

والنزاع الطويل الذي شهدته موزامبيق كانت حصيلته أكثر من ٤ ملايين من اللاجئين والأشخاص المشردين في الداخل، أكثر من نصفهم من الأطفال. وعلاوة على ذلك، هناك أكثر من مليونين من الألغام الأرضية المزروعة في جميع أرجاء البلد، لا تزال تحصد حتى اليوم أرواحا بريئة، أغلبها من الأطفال.

وبينما نحن نواجه اليوم المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة البناء الوطني، ونتعامل مع الخطر المتمثل في الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والحاجة إلى المساعدة على إعادة تأهيل الأشخاص المشردين وإعادة توطينهم، تعتقد حكومتي أن استقرار البلد في حاضره ومستقبله يتوقف إلى حد كبير على تنشئة وحماية وتعليم رجال ونساء الغد: وهم أطفال اليوم.

والمهمة المباشـرة أمـام الحكومـة والمجتمع الموزامبيقي بأسره في فترة ما بعد انتهاء الصراع، قد ظلت تتمثل في التعرف على الأطفال الذين وقعوا ضحايا للحرب واستغلوا وصدموا، وإعادة تأهيلهم. وقد أحرز تقدم كبير في هذا الصدد.

ولا يزال وجود الألغام الأرضية يشكل عقبة كبرى أمام إعادة توطين السكان على نحو سلس والقيام بأنشطة منتجـة. والأطفـال معرضون للخطر على نحو أكثر لأنهم لا يدركون التهديد الذي تمثله الألغام الأرضية. ومن ثم فإن حملات التوعية تكتسب أهمية بالنسبة للأطفال مماثلة لأهمية إزالة الألغام نفسها. وفي موزامبيق يجري تنفيذ برنامج واسع لإزالة الألغام، بمساعدة قيمة من المجتمع الدولي. وللتدليل بوضوح على التزام بلدي، فقد صادق بالفعل على اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المعتمدة في كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

وتظل موزامبيق ملتزمة بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها وتنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي بشأن الأطفال، وكذلك بامتثالها لجميع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي تعزز وتحمي حقوق الأطفال.

وفي منطقتنا دون الإقليمية، أي الجنوب الأفريقي، يجري بذل جهود للحد من النزاعات من خلال إنشاء جهاز للدفاع والأمن تابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بهدف منع النزاعات وإدارتها وحلها. ويجري بنفس القدر بذل جهود إقليمية لانسجام السياسات وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالأطفال. وهذا يمثل تعهدنا المشترك بأن نضع الأطفال في قلب جدول أعمالنا الوطني والإقليمي والدولي. ونأمل مخلصين أن يقوم المجلس بالمزيد من العمل في الدفـاع عـن حقـوق الأطفـال، وخاصة المتضررين من النزاعات المسلحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل موزامبيق على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي ولبلدي ولسلفي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ناميبيا. وأدعوه الى اتخاذ مقعده الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نضم صوتنا الى رسالة التعزية التي قدمها رئيس المجموعـة الأفريقيـة في الموت المفاجئ للميتر أليون بلوندين بيي.

في عام ١٩٩٠، اجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة وقدموا التزاما مشتركا بتوفير طفولة آمنة وسعيدة لكل طفل، بمن فيهم الأطفال في حالات النزاع المسلح. والمادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل واضحة في هذا الصدد. ومع ذلك مضى قرابة عقد من السنين على مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل، والواقع مختلف كثيرا.

فاليوم يحمل عدد كبير جدا من الأطفال أسلحة بدلا من الكتب، ويلعبون وسط بقايا القنابل بدلا من ألعاب الأطفال. ومازال أطفال كثيرون يحملون آثار الجراح من الألغام الأرضية. ولا تزال الصور الأليمة للأطفال في المنازعات المسلحة التي تحكي تجاربهم المريرة في الامتهان والآلام الكاملة تبث الى بيوتنا. والمرء لا يحتاج الى أن يشاهد أو يقرأ هذه القصص بحذافيرها. ففي أغلب الأحيان، إن لم نجد كلها تحكي التعابير الأليمة والمخيفة على وجوه هؤلاء الأطفال القصة كلها. إنها قصة المعاناة البليغة، قصة الموت جوعا وسوء التغذية والخطف والاغتصاب وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والأطفال الذين يقتلون الأطفال الآخرين والأطفال الذين ينهضون بدور الأبوة لرعاية صغارهم الذين تيتموا.

وللنزاع المسلح مضاعفات سلبية دولية، وهو يجلب الدمار ويزهق الأرواح. ولكن يبقى هناك الكثيرين ممن

يواصلون الاستفادة منه، والأطفال هم الخاسرون دائما. فهم الضحايا وهم الفرائس السهلة. والواقع أن أسباب النزاع المسلح تتفاوت من إقليم الى آخر، ولكننا لا نستطيع أن نناقش هذه القضية مناقشة ذات مغزى دون أن نأخذ في الحسبان مصدر الصراع، لأن هذا المنحى غير الواضح يقرب من كوننا نؤبد المشكلة نفسها التي نسعى الى حلها.

وتجار الأسلحة الدوليون ومعهم أطراف النزاع الذين يشنون هم أنفسهم حربا لا هوادة فيها من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية، هم جميعا جزء من المشكلة. وهذه المصلحة الاقتصادية الضيقة تؤدي الى نضال اجتماعي واسع النطاق. وما هذه إلا بعض الأسباب التي يحتاج مجلس الأمن الى تذكرها عند رسمه للسبل والوسائل الفعالة للتصدي لحالة الأطفال في النزاع المسلح.

وجاء تعيين الممثل الخاص للأمين العام تطورا حسن التوقيت. ولكن ما لم تتوافر له جميع المساعدة اللازمة للنهوض بولايته الهامة فإن جهوده ستضيع سدى. وفضلا عن هذا فإن نطاق حالة الأطفال في النزاع المسلح ينبغي أن يتجاوز وقف أعمال العنف. ويجب أن توفر للأطفال المصدومين، وخاصة اليتامى، عناية خاصة. وفي هذا الصدد فإن التعاون بين الممثل الخاص والصناديق والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة يصبح لهذا السبب ضروريا. وتعدد الجهات الإنسانية الفاعلة يجب ألا يؤثر، بل لا يمكن له، أن يؤثر في فعالية التدخلات الإنسانية. والأمر الحيوي هو تنسيق الغرض.

إن إعادة إدماج الجنود الأطفال في المجتمع وإشراكهم في التعليم والتدريب المهني لن يمهد طريقهم للعمل فحسب بل، وهو الأهم، يمكنهم من اتخاذ القرارات والاختيارات الواعية في جميع جوانب الحياة.

وكلما وجد طفل يعاني، تكون هناك امرأة متألمة. ولذلك فإن مما له أهميته أن يقيم الممثل الخاص للأمين العام المعنى بالأطفال في حالات النزاع المسلح علاقات مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. فقد أدت تلك اللجنة دورا هاما في دفع حالة الأطفال في النزاع المسلح الى الصدارة، وهي حالة لا يمكن فصلها تماما عن حالة المرأة في النزاع المسلح. أما الحالة الخاصة بالفتيات الصغيرات في أوقات الحرب فيجب أن تحظى بالاعتبار الجاد.

وبالنسبة الى العديد من النزاعات القائمة فإن تدهور الحالة وتأثيرها على الأطفال يتفاقم بالامتناع عن الفعل أو تأخيره. ونحن نرى أنه مع تحسن قدرات الإنذار المبكر في الأمم المتحدة أصبح إجراء المتابعة المبكرة أمرا لا مفر منه لحماية الأطفال. وفي هذا الصدد يصبح من الضروري أن تتقيد جميع الأطراف المعنية باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧. ومما له أهمية خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩.

ولا بد من زيادة الجهود المبذولة لتحديد مصادر تدفقات الأسلحة الخاصة الى مناطق النزاع الفعلي أو المحتمل. وعلينا عند التصدي للاحتياجات الإنسانية للأطفال في النزاع المسلح ألا نغفل العمل السياسي. فما له أهمية بالغة أن يعمل المجلس مع الآليات الإقليمية لفض النزاعات بغية تعزيز العمل.

إن المساعدة الإنسانية لن تستطيع أن توقف النزاع؛ فهي تتصدى فقط لتأثير النزاع على الضحايا. لكن الأمرين يكملان أحدهما الآخر: ولا يجوز أن يستغل أحدهما ذريعة لعدم العمل على حساب الآخر.

فلنصغي جميعا أولا الى نداء الأطفال الذي صدر في إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل بوروندي. أدعوه الى اتخاذ مقعده الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نداروزاني (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلدي في البداية أن ينضم الى البيانات التي أدلى بها ممثل المجموعة الأفريقية وغيره من المتكلمين، ونعرب عن مواساتنا للأسر وللأمم المتحدة ولمختلف الحكومات التي فقد أبناؤها أرواحهم بشكل مأساوي الى جانب الميتر أليوني بلوندين بيي.

وإنه لمما يشرف وفد بلدي ويشرفني شخصيا أن أشترك في هذه المناقشة العامة في مجلس الأمن بشأن قضية الأطفال في حالات النزاع المسلح. فهذا موضوع يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لمستقبل البشرية.

وفي البداية أغتنم هذه الفرص للإعراب عن تهنئة وفد بلدي لكم بتوليكم رئاسة مجلس الأمن ولإدارتكم المتميزة لعمله في شهر حزيران/يونيه، وكذلك لمجلس الأمن الذي قرر إجراء هذه المناقشة بشأن الأطفال والنزاع المسلح على هذا المستوى الرفيع من المسؤولية داخل الأمم المتحدة.

ونحن نرحب بعمل السيدة غراسا ماشيل وبتقريرها عن محنة الأطفال في حالات النزاع المسلح، ونؤيد تماما عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، السيد أولارا أوتونو الذي قدم لنا صباح هذا اليوم عرضا لهذه المشكلة بالغ الوضوح والشمول.

إن الأطفال هم بشرية الغد وهم مستقبل العالم الذي يريده كل واحد منا عالما أفضل. ولكن من المؤسف أن عالمنا يغوص في حروب تزداد فظاعة واحدة بعد الأخرى، نتيجة للأفعال الشريرة التي يقترفها البشر، مما يقضي بالتالي على كل أمل، حتى الأمل في البقاء للذين نود أن نترك لهم عالما أفضل: الأطفال.

غير أننا ملزمون بحكم الواجب بتعليم الأطفال قيم الإنسانية وتهيئة بيئة مؤاتية لاستيعاب هذه القيم على أمل أن يقوموا ببناء عالم يسوده السلم والرخاء مستقبلا. وهذا الأمر يتوقف علينا جميعا. وهذه هي مسؤوليتنا وسوف تحكم الأجيال المقبلة علينا على أساس ما نتخذه من قرارات ليكون مستقبلهم أكثر إشراقا.

إن التهنئة الموجهة من وفد بلدي إلى مجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة تحت رئاستكم ليست مجرد عبارات المجاملة المعتادة؛ فهذا الموضوع له أهمية بالغة بالنسبة إلى مستقبل البشرية كلها.

إن بلدي، بوروندي، يخرج تدريجيا من حرب بين أشقاء دامت خمس سنوات. وبياني يعتبر شهادة على الأعمال الوحشية الجديدة التي يعاني منها الأطفال أثناء الحرب. وأنا واثق من أن هذه النزاعات المسلحة لم ترحم الأطفال في بلدان أخرى.

إن الصكوك القانونية الوطنية والدولية غير كافية لحماية الأطفال، بل إنها تطرح جانبا ويستعاض عنها بقانون الغاب ولا يبقى إلا الذين حبتهم الطبيعة بمزايا وفيرة.

وستتناول شهادتي، أولا، الأطفال في عملية الإبادة الجماعية في بوروندي والنزاع المسلح الذي أدى إلى إطالة هذه العملية، والأطفال في ظل الحصار الاقتصادي الذي فرضته البلدان المجاورة على بلدي طيلة السنتين الماضيتين.

ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، انفجرت أزمة بوروندي من خلال حدثين متزامنين: اغتيال رئيس الدولة وتنظيم عملية إبادة جماعية ضد جزء من السكان، أدت خلال ثلاثة أسابيع فقط إلى قتل ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص بسبب أصلهم العرقي و/أو انتمائهم السياسي. وقام المعلمون باختيار واعتقال الأطفال الذين حكم عليهم بالموت حرقا من جانب الأشخاص الذين كانت مهمتهم حماية هؤلاء الأطفال. وكانت أشهر هذه الحالات، حالة المدرسة الثانوية في كيبيمبا حيث قام ناظر المدرسة بحرق ما يقرب من ١٠٠ طالب وهم أحياء في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وفي الوقت نفسه، قتل الأطفال، واحد بعد الآخر، على يد إدارة مدرسية سياسية كانت مسؤولة عن حمايتهم، في أماكن مختلفة. ومن المؤسف أن هذه الممارسة المتمثلة في الإبادة الجماعية الايديولوجية قد امتدت إلى بلدان أخرى في منطقة البحيرات الكبرى. وقد أصبحت واقعا مؤلما للغاية في الوقت الحالي.

فمنذ فترة لا تزيد على شهر واحد، كانت حافلة مدرسية في بلد مجاور هدفا لمجموعات مسلحة، وفي بلد آخر، حرق أكثر من ٨٠ طالبا كانوا ينامون داخل مدرستهم. ولم يعد الأطفال ضحايا المنازعات بل أصبحوا هدف الإبادة الجماعية الايديولوجية التي أخذت في الظهور حاليا في منطقة البحيرات الكبرى.

أما اللجوء إلى الاغتصاب، على يد مجموعات في بعض الأحيان، كوسيلة لإذلال النساء والفتيات المحكوم عليهن أصلا بالموت بسبب أصلهن العرقي، فجرت ممارسته في بلدي في عدة أماكن أثناء عملية الإبادة الجماعية التي دامت ثلاثة أسابيع. وأطلقت الكلاب لمطاردة الأطفال المختبئين في الأدغال. وشارك بعض الرجال في مطاردة بشر مثلهم، تعمدوا قتلهم كالبهائم. وشاهد أطفال أبرياء آخرون هذه الفظائع، وما زالوا يهيمون على وجوههم دون أن يتلقوا المساعدة المناسبة،

وهم يعانون من نتائج الصدمة النفسية الناتجة عن رؤية أصدقائهم وقد تعرضوا لمعاملة غير إنسانية من أجل جريمة لا يدركون معناها - جريمة الانتماء العرقي و/أو السياسي.

وتؤكد حكومتي أن أعمال الإبادة الجماعية هذه لا بد وأن يحكم عليها الحكم المناسب على الصعيدين الوطني والدولي. ولهذا السبب طلبت حكومتي، على ضوء النتائج التي خلصت إليها عملية التحقيق الدولية التي قامت بها الأمم المتحدة بتكليف من مجلس الأمن، إنشاء محكمة جنائية دولية لبوروندي من أجل محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية المذكورة، إذا تعذر على المحاكم الوطنية الوصول إليهم.

ومن المؤسف أن بعض هؤلاء المجرمين يجوب العالم بكل حرية، أحيانا تحت حماية الذين أيدوا وشجعوا وسائط إعلام الكراهية التي غطت هذه الفظائع.، وضمنت إفلات المجرمين من العقاب الذي تستحقه جرائمهم.

وعلى أي حال، تؤكد حكومتي أن على المحكمة الجنائية الدولية المقبلة أن تعترف بهذه الجرائم التي ارتكبت ضد الأطفال، وسيكون من دواعي السخرية أن تظل العملية الجارية المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية محفلا للمناقشة الأكاديمية لمدة سنوات، دون إنصاف ضحايا الإبادة الجنائية بشكل مناسب وعادل.

ولهذا السبب، وفي انتظار الإنشاء الفعلي لمحكمة جنائية دولية، سيلزم تشغيل محاكم مخصصة حيثما يظهر الشر وجهه. إن إنشاء محاكم مخصصة لا يؤدي إلى تضارب في وضع القانون الجنائي الدولي وتطبيقه، بأي حال من الأحوال؛ فإننا نؤمن بأن القانون الجنائي الدولي يجب أن يتكيف لكي يعالج التعقيدات الجديدة للجرائم ذات النطاق الدولي، ولا نستطيع أن نشجع الإفلات من العقاب على الجرائم في انتظار مناقشة سياسية وأكاديمية يمكن أن تقوّم أي تضارب محتمل في تطبيق القانون الجنائي الدولي.

وما زالت الحرب الأهلية تؤدي إلى تفاقم محنة الأطفال في بلدي. ولم يتمكن الناجون من الحرب من الانضمام إلى أسرهم بعد الفراق. وليس من الغريب على الوكالات الإنسانية أن تجد، في معسكرات المشردين أسرا التم شملها من جديد لدواعي التنظيم العملي ولا يزيد سن رب الأسرة فيها على ١٢ سنة. لقد دمرت المجموعات المسلحة المدارس الابتدائية لإرغام الأطفال على أن يتبعوها إلى القتال ودمرت المستشفيات والمستوصفات، مما حرم الأطفال الذين بقوا على قيد الحياة من الرعاية الصحية الأولية.

والمصائب لا تأتي منفردة أبدا. وتحت ستار المساعدة الإنسانية، استغلت بعض المنظمات عدم وجود التشريعات المناسبة وبؤس الأطفال، فأنشأت شبكات دولية لتبني الأطفال الذين في محنة وحرمتهم من هويتهم الوطنية دون موافقتهم في بعض الأحيان. ولذلك اقترحت حكومتي توا على الجمعية الوطنية قانونا جديدا بشأن التبني على الصعيد الوطني والدولي، يوفر أقصى قدر من الحماية لحقوق الأطفال ووالديهم. وهذا القانون يعزز التزام حكومتي التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. وتود حكومتي أن يتصدى المجتمع الدولي بدرجة أكبر لهذه المشكلة الخطيرة المتمثلة في تبني الأطفال في حالات الحرب.

في تموز/يوليه ١٩٩٦، حدثت تغييرات سياسية تستهدف إنهاء الحرب المطولة بين الأشقاء. ويسعدنا أن نلاحظ اليوم ما أحرزه شعب بوروندي من تقدم في سعيه إلى تحقيق السلام خلال السنتين الماضيتين. وقد وضع برنامج سياسي وصدر مرسوم انتقالي دستوري نتيجة شراكة سياسية بين الحكومة والجمعية الوطنية. وشكلت المؤسسات الانتقالية بموجب المرسوم الدستوري الجديد، وتم في ٢١ حزيران/يونيه، في أروشا، توقيع جميع الأطراف على بيان مشترك التزموا فيه بإجراء مفاوضات سياسية واسعة النطاق لحل النزاع في بوروندي من خلال الحوار والاتفاق ونبذ العنف.

وخلال نفس الفترة، وبالرغم من التقدم الكبير المحرز في السعي إلى تحقيق السلام، تعرض بلدي لحصار اقتصادي شامل من جانب الدول المجاورة، كان له أثر أليم على الأطفال، خاصة أصغرهم سنا. ويعاني الأطفال الناجون من الحرب حاليا، من عدم وجود المواد المدرسية والأمصال والملابس والأغذية، ويبدو أن القدر قد حكم عليهم بالموت نتيجة للإبادة الجماعية التي نجا منها كثير منهم بأعجوبة.

ونحن لا نشك في حسن نوايا البلدان المجاورة في الجهود التي تبذلها لمساعدة بوروندي على استعادة

السلام، غير أن الوسائل التي تعتمدها - الجزاءات الاقتصادية - قد تخون هذه النوايا الطيبة وتقضي على الأطفال والحوامل وكبار السن وغيرهم من السكان الضعفاء. ونتيجة لاختلال القانون التجاري الدولي في أعقاب فرض الجزاءات الاقتصادية بصورة غير قانونية على بلدي، أدت المضاعفات الاقتصادية السلبية للتهريب المنظم إلى اختناق بلدي غير الساحلي الذي يحتاج إلى الإغاثة من الحرب التي خربته لمدة خمس سنوات.

وأود، باسم حكومتي، أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن وإليكم، سيدي الرئيس، للبيان الصادر عنكم في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن الحالة في بوروندي. ونأمل في أن تقوم البلدان المجاورة لنا بالاعتراف صراحة بما حققناه في بلدي من تقدم نحو تحقيق السلام، وألا تتولى عرقلة عملية السلام في بوروندي بمواصلة الحصار غير المشروع الذي يقضي على الأطفال وهم ضحايا حرب لا ذنب لهم فيها.

ختاما، أود أن أوجه انتباه المجتمع الدولي إلى دوره ودور الحكومات في إدانة جميع الأعمال الإجرامية ضد الأطفال وقمع هذه الأعمال.

وينبغي اتخاذ إجراءات محددة لمساعدة أولئك الأطفال الذين لا تزال أمامهم فرصة للعيش. وينبغي أن يتضمن هذا الإجراء مختلف أشكال المساعدة لأيتام الحرب؛ وتأهيل الأطفال الذين عانوا من الصدمات التي ولّدتها تجارب النزاع، مثل المعوقين جسديا ونفسيا؛ ومساعدة الأطفال على الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية والتعليم الابتدائي. وبهذه الطريقة سيتمكنون من التطلع إلى إعادة دمجهم في المجتمع وبذلك يشعرون بأنهم مواطنون كاملون في دولهم.

ولذلك نعتقد أنه ينبغي للحكومات وللمجتمع الدولي أن يعملا على تعبئة الموارد لإنشاء صندوق خاص لمساعدة الأطفال الضحايا والناجين من النزاعات المسلحة وتأهيلهم.

وفي الختام، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما مشروع البيان الرئاسي لمجلس الأمن عن حالة الأطفال في ظروف النزاع المسلح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بوروندي على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ وإلى مجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل الأرجنتين. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيتريللا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي، سيدي، أن أتوجه إليكم بالشكر على ما بذلتموه من جهود لضمان تناول البند قيد البحث اليوم أثناء مدة رئاستكم وعلى التزامكم البيّن بالمشاركة والشفافية في أعمال هذا المجلس.

كما أود أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على إدراجه هذا البند في مكانة بارزة في جدول الأعمال السياسي لهذه المنظمة، وبذلك فأنه يذكي وعينا بهذه المشكلة. وأخيرا، أود أن أشكر السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، الموجود هنا اليوم، على عمله النشط والفعال.

إن قيام مجلس الأمن - الجهاز الرئيسي في هذه المنظمة والجهاز الوحيد المختص بإنشاء وفرض التزامات - بتناول هذه المسألة، يعني ضمنا التزاما بالمسائل الجديدة التي تؤثر على المجتمع الدولي وسيساعد على ردع أولئك الذين انتهكوا أبسط قواعد الضمير. وهذا النهج قد أتى أكله بالفعل في المناقشات المتعلقة بإزالة الألغام وبحماية اللاجئين، مما أضفى مصداقية على الأمم المتحدة وأبرز صورتها على نحو إيجابي.

لقد أعلمنا السيد أوتونو أن أكثر من ٩٠ في المائة من ضحايا النزاعات المسلحة اليوم هم من المدنيين، في حين أنه في وقت سابق من هذا القرن، كان الرقم أقل من ١٠ في المائة. وسبب ذلك، إنه خلافا للماضي، أصبح السكان المدنيون اليوم مستهدفين تحديدا في الهجمات والاستراتيجيات الحربية.

وهذا الواقع المؤسف يبين أن الأطفال اليوم معرضون بالكامل لأثر الصراعات. وكما ذكرت مؤخرا السيدة كلير شورت، وزيرة الدولة للتنمية الدولية في المملكة المتحدة، فقد مات مليونا طفل في العقد الأخير وأصيب ٦ ملايين بجروح بليغة.

ونود أن نبرز العمل الذي يجري الاضطلاع به لمعالجة هذه الحالة من جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومختلف المنظمات غير الحكومية.

وينبغي عدم التساهل إزاء إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، سواء كانوا ضحايا أو معتدين. والصكوك الدولية بشأن هذه المسألة واضحة تماما في هذا الصدد. ولكن بما أننا نحن، الكبار، الذين نسمح للأطفال بأن يعانوا من آثار الصراع، فإن أحد الأطر المؤسسية المناسبة لإنهاء هذه الظاهرة، قد يكون، مثلا، المحكمة الجنائية الدولية التي ستنشأ في المستقبل. ويعتقد العديد من الممثلين بأن للمحكمة دورا يمكن أن تضطلع به وإنني لعلى ثقة بأن ما قيل في قاعة المجلس هذه يُسمع في روما وإنه سيتم إدراج الأحكام المناسبة في النظام الأساسي، كما طالب بذلك ممثلو كندا وإيطاليا والسويد والمملكة المتحدة وغيرهم، هنا.

ونود أن نشدد على أهمية تحسين تدريب القوات المشاركة في بعثات حفظ السلم لكي تتمكن من تقديم مساعدة نشطة تحسِّن الظروف التي يعيش فيها الأطفال إبَّان النزاعات المسلحة. وينبغي لمن يساهمون منا بقوات حفظ السلام أن يعززوا قوانيننا ويوجهوا تعليمات إلى أفرادنا بحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام.

إلا أن الأطفال لا يزالون عرضة للتهديد في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، حيث تحرم الجزاءات السكان من الموارد الأساسية. ويجب علينا أن نحسِّن تصميم الجزاءات، كما ذكر اليوم، كي لا تؤثر على المدنيين الأبرياء، وبخاصة الأطفال. وإلى أن يتم التوصل إلى حلول، فإنه ينبغي إعادة توجيه الجزاءات لحماية الأطفال من أثرها.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة ممارسة لا تطاق وتعد من بين أفظع أشكال الإساءات للأضعف من الناس، ولهذا فإن من الأهمية القصوى بمكان التشديد على أهمية التعليم وعلى التنفيذ الصارم للصكوك الدولية السارية اليوم.

وقبل أن أختتم بياني، أود باسم حكومة الأرجنتين أن أشيد بالأستاذ المتر بلوندين بيي من مالي، الذي قضى مع موظفين آخرين، في خدمة الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل الجمهورية التشيكية. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سميجكال (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب الجمهورية التشيكية بهذه المناقشة المفتوحة التي يجريها المجلس بشأن الأطفال في حالات النزاع المسلح، والتي تبين بوضح، في رأينا، أن حماية الأطفال المتأثرين بالحرب تحتل الآن مركز الصدارة في جدول أعمال المجتمع الدولي.

وبالتأكيد إن هذا ملائم جدا، نظرا إلى خطورة المشاكل المعنية. ونحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، السفير أولارا أوتونو، على بيانه الذي يحفز على إمعان الفكر. والواقع أن أفكاره تستحق أقصى درجات التفكير المتأني. وقد رحبت الجمهورية التشيكية بتعيين السفير أوتونو ممثلا خاصا وبسرور نجدد تعهدنا بتأييد جهوده الكفؤة والمثيرة للإعجاب في تعزيز قضية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. ونشير مع الارتياح والتقدير إلى أن صوت السفير أوتونو قد أثبت أنه صوت مسموع جدا ومؤثر وساهم مساهمة كبيرة في ضمان تصدي المجتمع الدولي بصورة أقوى لمحنة الأطفال المعرضين للحرب.

لقد ضمت الجمهورية التشيكية صوتها إلى صوت الاتحاد الأوروبي الذي أدلي به صباح اليوم، ولهذا فإن من نافلة القول إنها تؤيد محتواه تأييدا كاملا. ومع ذلك، أود أن أتوسع قليلا وأقدم وجهات نظر إضافية لوفد بلدي بشأن جانب محدد لمسألة الأطفال في ظروف النزاع المسلح.

إن اتفاقية حقوق الطفل توفر الحماية للأطفال - مما يعني الأشخاص الذين هم دون سن الـ ١٨ - في طائفة متنوعة من الحالات. ولكن من المفارقات، أنها تتضمن أيضا حكما ينخفض بموجبه حد السن الذي يخول الطفل هذه الحماية إلى ١٥ عاما، عندما يشارك في نزاع مسلح، أي في حالة تعرض الطفل للخطر على نحو نموذجي وتؤدي إلى انتهاك حقوقه. ومن المؤسف، أن عجز المجتمع الدولي حتى الآن عن وضع معيار أعلى لهو تجسيد للحالة الراهنة ليس إلا؛ وتشير التقديرات أن هناك ٠٠٠ ٢٥٠ طفل ممن هم دون سن الـ ١٨ يشاركون في أكثر من ٣٠

نزاعا مسلحا في أنحاء العالم. وطبقا لمعلومات وفرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، يمثل الأطفال ٤٠ في المائة من جميع ضحايا النزاعات المسلحة.

إن الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بصياغة مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة لم يتمكن حتى الآن، بعد أربع دورات، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص البروتوكول، وأهم من ذلك، بشأن القضايا الجوهرية مثل حد العمر الأدنى للاشتراك في النزاعات المسلحة.

ونحن على اقتناع بأن القرار المحتمل بتحديد ذلك العمر في أي سن أقل من ١٨ عاما سيقوض مصداقية النوايا الحسنة للأمم المتحدة وجهودها لحماية حقوق الطفل حماية فعالة. ونرى أن تلك الحكومات القليلة التي تواجه صعوبات في مشروع نص البروتوكول ستعيد النظر في موقفها من أجل وضع الصيغة النهائية للبروتوكول بأسرع ما يمكن.

إن الجمهورية التشيكية تشهد الآن تغييرات تشريعية بعيدة المدى. ولهذا نفهم تماما مدى صعوبة إجراء تغيير كامل للتشريعات الوطنية وتحديدا تنفيذ قواعد جديدة. بيد أننا لا يمكن أن نقبل الاتجاهات المنادية بتعديل المعايير الدولية مع القانون المحلي لأية دولة بعينها. بل على العكس، ينبغي اتخاذ المعايير الدولية نموذجا لتكييف كل من القوانين والممارسات المحلية.

وستعمل الجمهورية التشيكية بنشاط لتعزيز وضع معيار دولي يصبح بمثابة نقطة الإنطلاق لتغيير الممارسات الدولية. ولتحقيق ذلك، سندعم جهود التحالف الذي تكون حديثا من كبرى المنظمات غير الحكومية ضد استخدام الأطفال الجنود. إن تنفيذ المعيار الجديد سيقتضي جهدا شاملا وطويل الأمد. بيد أننا نود أن نؤكد مجددا مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨١/١٩٩٧، ونأمل أن يتسنى اعتماد نص البروتوكول العام المقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل أوكرانيا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أقتبس عبارة من الشاعر الأمريكي الشهير إدنا سانت فنسنت ميلاي الذي قال، قبل أكثر من ٦٠ عاما، إن الطفولة هي مملكة الخالدين. وتلك أمنية طيبة. ولكن، للأسف، نحن نشهد في الواقع موت العديد من الأطفال كل يوم في جميع أرجاء المعمورة. وفي العقدين الماضيين، قتل مليونا طفل في الصراعات المسلحة، وأصيب ثلاثة أضعاف هذا الرقم بجراح بليغة. وفي عالم اليوم، يمثل الأطفال تقريبا نصف الضحايا، ويجري تجنيدهم عمدا كمحاربين. وكثيرا ما لا يعون الأخطار الحقيقية التي يواجهونها. وقد أرغم ملايين الأطفال على الفرار إلى البلدان المجاورة كلاجئين، أو شردوا في بلدانهم.

وفي جملة مشاكل أخرى، هناك العنف المرتبط بنوع الجنس، وخطر الألغام الأرضية، وتوجد آثار كثيرة غير مباشرة تنجم عن الحرب مثل سوء التغذية، والأمراض، والاضطرابات النفسية طويلة الأمد، وفقد الأسر.

وبعبارة أخرى، تنتهك الحروب كل حق من حقوق الطفل: الحق في الحياة، وحق الطفل في العيش مع أسرته ومجتمعه، وحقه في الصحة، وحقه في تنمية شخصيته، والحق في التنشئة والحماية.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن المجتمع الدولي قد اهتم اهتماما كبيرا بهذه الحالة واتخذ خطوات كثيرة لتحسينها. إن القانون الدولي، بما فيه اتفاقات جنيف الأربع، والبروتوكولين الإضافيين، والإعلان الخاص بحماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، وإعلان حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الطفل، يعترف بحق الطفل في التمتع بالحماية اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مختلف الصكوك الوطنية والإقليمية توفر حماية خاصة للأطفال في النزاعات المسلحة.

ولكن، للأسف، يقال إنه عندما ينطق السلاح، تصمت الوثائق لأنها تفتقر إلى من ينفذها. وفي هذا الصدد، نأمل أن تتمكن المحكمة الجنائية الدولية المزمع إنشاؤها من القيام بدور ملائم في الاستجابة لهذا التحدي.

لقد دأبت أوكرانيا على الاهتمام اهتماما كبيرا بتعزيز النظام القانوني في مجال حماية حقوق البشر، لا سيما حقوق الأطفال. ونؤكد أهمية النداء الذي وجهه

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي حث جميع الدول الأطراف على المصادقة العالمية على اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها عن طريق اعتماد جميع التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير وتخصيص أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة لذلك.

ونود أن نلاحظ الجهود الهامة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، السفير أولارا أوتونو. ومن المهم جدا ضمان توفير الدعم اللازم من أجل الأداء الفعال لولايته.

إن الشيء المهم، والذي يمكن بلوغه اليوم، من حيث المبدأ، هو الحاجة إلى إنشاء آلية عالمية تعاقب بصورة فعالة وغير مشروطة مرتكبي الجرائم ضد الأطفال، لا سيما في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، ينبغي توجيه رسالة واضحة، من هذه الجلسة، إلى المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في روما، تأييدا لإنشاء محكمة جنائية دولية فعالة يشمل اختصاصها هذا النوع من الجرائم بوصفها أخطر الجرائم ضد الإنسانية.

ثانيا، هناك حاجة إلى النهوض بالآليات والترتيبات الإقليمية من أجل أجراء تحقيق محايد وسريع وملاحقة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الأطفال. ثالثا، نحتاج إلى إنشاء نظام "للبحث والقبض" يهيئ أوضاعا لا يتمكن فيها المرتكبون من الاهتداء إلى ملاذات آمنة لأنفسهم في أي مكان في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنفيذ الأعراف الإنسانية واتخاذ تدابير بغية حماية الأطفال وتيسير المساعدة لهم في مناطق الحروب. وينبغي لهذه التدابير أن تشمل حماية الأطفال من الاستعمال العشوائي لكل أسلحة الحرب، لا سيما الألغام المضادة للأفراد. إن الحاجة إلى رعاية الأطفال بعد الحرب وإعادة تأهيلهم ينبغي الالتفات إليها على وجه السرعة.

وأخيرا، أود أن أذكر بالعبرة التي تعلمتها السيدة غراسا ماشيل، خبيرة الأمين العام المعنية بأثر النزاعات المسلحة على الأطفال، والتي أمضت عامين في مختلف البلدان التي شهدت حروبا وأعدت تقريرا بعنوان "أثر النزاع المسلح على الأطفال" (الوثيقة A/51/306). وخلصت إلى نتيجة مؤداها أن الأطفال، بالرغم من أنهم يستهدفون في الصراعات المسلحة المعاصرة، وبالرغم من الوحشية التي تمارس ضدهم وفشل الكبار في توفير التنشئة والرعاية لهم، هم في الوقت ذاته السبب في كفاحنا لإزالة أسوأ جوانب الحرب وهم الأمل الذي يحدونا للنجاح في تلك المهمة. وفي هذا العالم المليء بالتفاوت، يمثل الأطفال قوة موحدة قادرة على جذب الناس إلى أسس أخلاقية مشتركة.

وحماية الأطفال من آثار النزاعات المسلحة مسؤولية الجميع: الحكومات والمنظمات الدولية وكل أجزاء المجتمع المدني.

إن وفدنا يأمل أن يؤدي بحث هذه المسألة في مجلس الأمن إلى الإسهام بقدر كبير في الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي في رده الناجح، والأهم من ذلك، الفعال على هذا التحدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل لاتفيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد برييدكالنس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أشارك في تقديم العزاء في الموت المفاجئ الذي غيَّب زميلنا المبجَّل السيد بلوندين بيي، أثناء أداء الواجب.

واسمحوا لي نيابة عن حكومة لاتفيا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم لهذه المناقشة الهامة. يقال دائما إن من علامات المجتمع المتحضر العناية التي يوليها للتعامل مع أقل أعضائه قدرة للدفاع عن أنفسهم. والأطفال قطعا من بين الذين يفتقرون إلى الوسائل السياسية والقانونية للدفاع عن حقوقهم. ومن ثم فإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه ينبغي الإعراب عن دعم دور الممثل الخاص للأمين العام كمدافع عن حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، في شكل مقترحات ومخصصات محددة.

هناك تقديرات مختلفة عن أعداد الأطفال المتضررين من الحرب في العقد الأخير، ولكنها كلها تشير إلى ملايين الأطفال وليس آلافهم. وهؤلاء قتلوا في النزاعات المسلحة، أو أصيبوا بجروح خطيرة، أو يتموا، أو أصبحوا بلا مأوى. ووقع آخرون كثيرون ضحايا للمرض،

أو الحرمان، أو الاعتداء الجنسي. وهذا أمر غير مقبول؛ وهو أيضا يمكن تفاديه إلى حد ما.

وحقوق الأطفال هي في المقام الأول من مسؤولية الدول، ولكن الجهود الدولية لحماية الأطفال يجب أن تكون أكثر وضوحا وأن توفر لها الموارد الكافية. وتمشيا مع المقترحات التي قدمها الاتحاد الأوروبي نود أن نكفل تسريح الجنود الأطفال وتعزيز شفائهم الجسدي والنفسي وإدماجهم في المجتمع بعد الصراع. ونود أيضا ضمان تطبيق المعايير والآليات الدولية لحقوق الإنسان على الأطفال في حالات النزاع المسلَّح؛ وأن تتضمَّن اتفاقية حقوق الطفل إشارة إلى منع استخدام الأطفال في النزاع المسلح؛ وفيما يتعلق بالجزاءات الدولية، ينبغي أن يجري تقييم لآثارها على الأطفال.

والولاية المنوطة بلجنة حقوق الطفل لمراقبة تنفيذ اتفاقية الطفل في جميع الدول الأطراف ينبغي أن تجد الدعم من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدوليـــة. ولا بـــد مـــن تعبئة الرأي العام لتحقيق هذا الهدف.

ويجب أن يلقى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلَّح الدعم من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والهياكل الدولية، وينبغي أن ينسِّق الممثل الخاص مع أعمال الجهات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، ومفوضية حقوق الإنسان.

وينبغي ألا ننسى، بصدد العناية بالأطفال، أن الحوار بين السلطات الإقليمية والوطنية والدولية أمر أساسي لإحراز النجاح في هذا الميدان. ولذلك، علينا أن نضع في الاعتبار أيضا التقاليد والقيم الاجتماعية والمسؤوليات الأخلاقيـــة التـــي تحظـــى بتقديـــر كبيـــر من المجتمعات الإقليمية، والتي تتسق أيضا مع المثل الواردة في اتفاقية حقوق الطفل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل لاتفيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل رومانيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على أدائكم الممتاز في القيام بهذه المهمة.

وبما أن بلدي قد أيَّد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فسأركِّز بصورة موجزة على بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى حكومتي.

إن وفـــد بلـــدي يولي أهمية عالية لانعقاد هذه المناقشة العامة عن مسألة الأطفال في حالات الصراع، لأول مرة في هذا المحفل. فهي تدل على إدراك المجتمع الدولي للأهمية الكبرى للأطفال والحاجة الماسة إلى ضمان احترام حقوقهم.

ويكتسب هذا الاجتماع مغزى زائدا خلال هذه السنة الدولية لحقوق الإنسان، حيث نحتفل بحدثين بارزين وهما الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستعراض منتصف المدة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.

ويساور رومانيا قلق عميق إزاء الآثار المدمِّرة للحرب أو النزاعات المسلحة على الأطفال. ونحن نعتبرها فشلا للدول الأعضاء في الوفاء بالتعهُّد الذي التزمت به، في افتتاحية ميثاق الأمم المتحدة، بأن "ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". فالشروط الأساسية لحياة هؤلاء الأطفال تتلاشى وتتحطم، إذ يمكن أن يطردوا من مساكنهم وأن يفصلوا عن ذويهم. والكثيرون منهم يعانون من إصابات خطيرة تنتج عنها عاهات دائمة، وهم فريسة للاعتـــداءات العشـــوائية، من اغتصاب أو تشويه أو قتل.

وفي ذات الوقت، نحن نعرب عن شجبنا للاتجاه المتزايد إلى إشراك الأطفال، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في النزاعات المسلحة. ونحن نؤيد بلا تحفظ المبدأ القائم على أن الأطفال يجب ألا يكون لهم دور في الحرب، وأن جميع أطراف النزاعات المسلحة يجب أن تمتنـــع عن تجنيد الأطفال وإشراكهم في الأعمال القتالية.

ولذلك فإن وفد بلدي يغتنم هذه الفرصة ليثني على العمل الذي يضطلع به السيد أولارا أوتونو، بوصفه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع

المسلح، في رفع درجة الوعي بين الحكومات، والمجتمع المدني والمجتمع الدولي أيضا، بشأن الانتهاكات غير المقبولة لحقوق الأطفال. ونعرب عن تقديرنا لجهوده المبذولة من أجل جمع المعلومات ونشرها، عن طريق التعاون الدولي في هذا الحقل، بغية تعزيز التدابير الوطنية والدولية لتحسين حالة أولئك الأطفال وضمان حقوق الإنسانية.

وأود أيضا أن أحيي السيدة غراسا ماشيل، التي بفضل تقريرها الجريء عن أثر النزاع المسلح على الأطفال، الذي قدمته في عام ١٩٩٦، وتوصياتها القيِّمة، قد أطلقت بصورة عملية الحملة الدولية بشأن هذه المسألة المؤلمة.

إن حالة الأطفال في النزاعات المسلحة ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة أوضاع وسلامة الأطفال اللاجئين والمشردين وكذلك استغلال الأحداث. وعليه، يجب أن توجَّه إليها عناية زائدة، بطريقة منسقة، ومن منظور متعدد الجوانب، من قبل جميع هيئات الأمم المتحدة التي تعالج هذه المسائل. ويحضرني في هذا الصدد، على وجه الخصوص، بالإضافة إلى النهج السياسي الذي لا غنى عنه الذي اتبعته الجمعية العامة ومجلس الأمن، الخبرة القيمة للغاية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومفوضية حقوق الإنسان، ومكتب المنسق للشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام. ونرحب في هذا الصدد بمبادرة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، الرامية إلى الجمع بين كبار الموظفين من عدة هياكل في الأمم المتحدة، في شكل فريق استشاري غير رسمي.

ونرى أن على الحكومات، بدعم من المجتمع الدولي، أن تولي عناية خاصة لكفالة الشفاء الجسدي والنفسي للأطفال الذين يعانون من صدمات الحرب وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وتشارك رومانيا في الرأي القائل بأن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل توفر إطارا قانونيا شاملا لحماية الأطفال، والنص على احتياجاتهم وسلامتهم، والسماح لهم بأن ينموا وينشأوا بكرامة. وبالتالي فإننا نحث الدول الأعضاء، في الأمم المتحدة على تحقيق المصادقة العالمية على الاتفاقية وتنفيذ أحكامها تنفيذا كاملا. وينبغي ألا ننسى أن هذه الأحكام تنطبق في أوقات السلم بنفس القدر الذي تنطبق به في أوقات الحرب.

وبالمثل، فيما يتعلق بضرورة تكييف الإطار القانوني لاستيعاب حالة الأطفال في النزاع بشكل محدد، فإن رومانيا تؤيد بقوة العمل على إنهاء واعتماد مشروع البروكوتول الاختياري بشأن مشاركة الأطفال في النزاع المسلح.

وختاما، نؤكد مرة أخرى أن عملنا وتعاوننا ينبغي أن يسترشدا بالالتزام بإيلاء أولوية عالية لحاجات الأطفال الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، في أوقات السلم وفي أوقات النزاع المسلح. ونحن نعتقد أن هذه المناقشة العامة اليوم والبيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية المناقشة يمثلان خطوة هامة في هذا الاتجاه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل رومانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل السلفادور. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاستانيدا كورنيخو (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على المبادرة الهامة بعقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن لمناقشة مسألة عالمية ذات أهمية إنسانية عظيمة.

ونود أيضا أن نعرب عن ارتياحنا لتعيين السفير أولارا أوتونو ممثلا خاصا للأمين العام بشأن الأطفال في حالات النزاع المسلح. وإذ يضطلع بولايته، فهو يثير الاهتمام المتزايد من جانب الحكومات لاتخاذ تدابير حقيقية لمواجهة هذا التحدي العاجل والهام.

وتشارك السلفادور في القلق الدولي إزاء تزايد عدد الأطفال في أجزاء متعددة من العالم الذين يجندون أو يتطوعون بالمشاركة في الأعمال العدائية. وتتزايد أهمية هذا القلق إذ نشهد يوميا الآثار التي تخلفها الحرب على أطفالنا مثل: الزيادة في عدد اللاجئين والأشخاص المشردين والإساءات الجنسية والاستغلال الجنسي والإدمان على المخدرات، والإدمان على المشروبات

الروحية، وتزايد عدد الأطفال الذين تشوههم الألغام الأرضية، والأطفال الذين تُركوا يتامى، والأمراض العقلية والصدمات النفسية. كل هذا يجعل مستقبل مجتمعاتنا غير معروف ويديم دائرة الفقر الخبيثة.

ولمدة تزيد عن عشر سنوات، عانينا نحن في السلفادور من أهوال الحرب، ولكن أكثرنا ضعفا، أي النساء والأطفال، كانوا أكثرنا معاناة. ولذا نعتقد أنه من الضرورة بمكان الاشتراك في الدعوة إلى تسوية المنازعات بالحوار وبالمفاوضات، وإلى تغيير جذري في أهداف الحرب بما في ذلك الحرب الأهلية، يلغي إلى الأبد توظيف الأطفال أو اشتراكهم في الحرب بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وظل المجتمع الدولي يصوغ مبادرات هامة لوضع حد لهذه الظاهرة التي تتهدد أرواح وصحة الأطفال وسلامتهم العاطفية عندما يكونون منخرطين مباشرة بالأعمال القتالية التي تدمر الموارد الإنسانية والمالية التي تمس الحاجة إليها لإعادة بناء الأمم التي دمرتها الحرب وتعرض للخطر قدرة البلدان على البقاء زهاء فترة طويلة.

ومن بين هذه المبادرات، أود تركيز الضوء على تقرير خبيرة الأمين العام، السيدة غراسا ماشيل بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال. ويقدم هذا التقرير الأدلة الهامة على شتى الطرق التي يساء بها إلى الأطفال ويعرضون لوسائل وحشية في الحرب، ويقدم البدائل والتوصيات للعمل في عدد من المجالات.

وتدور المفاوضات الآن في روما بصدد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي تهيئ فرصة طيبة للدخول في نقاش كامل ولاعتماد مقررات رئيسية بشأن الأطفال في حالات النزاع المسلح. وربما يفكر المجتمع الدولي في وضع قواعد واضحة وثابتة تحظر المشاركة الفعالة المستمرة للأطفال في النزاع المسلح، وهي التي تشكل فعلا انتهاكا صارخا للقواعد الدولية القائمة التي يتضمنها القانون الإنساني الدولي واتفاقية حقوق الطفل. ولذا نعتقد أن تجنيد الأطفال في القوات المسلحة واشتراكهم في الأعمال القتالية يجب أن يدرجا في قائمة جرائم الحرب في مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي باقتباس ملاحظة للأمين العام السابق، السيد بيريز دي كوييار أدلى بها منذ سنوات، وهي ملاحظة ما زالت صائبة إلى اليوم:

"إن الطريقة التي يعالج بها المجتمع أطفاله لا تعكس مدى العطف والحدب اللذين يظهرهما فحسب، ولكن التزامه بالمستقبل وبرغبته في تحسين ظروف المعيشة الإنسانية أيضا ... هذه هي الحقيقة التي لا جدال حولها، سواء لمجتمع الأمم أو لكل أمة على حدة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل السلفادور على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي أذربيجان وليبريا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كولييف (أذربيجان) والسيدة اوسودي (ليبريا) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثلة ليبريا وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة أوسودي (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشارك وفدي في الإعراب عن مشاعر الحزن والعزاء التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية إثر الوفيات المأساوية المفاجئة التي حدثت خلال عطلة نهاية الأسبوع.

في خضم الاهتمام والقلق الكبيرين اللذين أعرب عنهما إزاء الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح واللذين حملا على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، يسر وفدي يا سيادة الرئيس أن يرى هذه المداولات تجري تحت قيادتكم المستنيرة. إننا نثق بأن هذه الجلسة التي جاءت في أوانها سوف تمثل تحديا للمشاركين والمجتمع الدولي بأسره وسوف تزيد من وعيهم بمحنة الأطفال في حالات الصراعات المسلحة. ونأمل أن تشجع نتيجة هذه

المداولات، وبصورة خاصة، الطلب الخاص بتنفيذ تسريح الأطفال الجنود ورصد ذلك التنفيذ وإعادة تأهيلهم والطلب المتعلق باتخاذ التدابير اللازمة لإزالة الألغام الأرضية.

وفي هذا السياق، يشيد وفدي بالسيد أولارا أوتونو التي تؤهله مؤهلاته وخبرته الممتازة للعمل بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام بشأن الأطفال في حالات الصراعات المسلحة. ويتمنى له وفدي كل النجاح في الاضطلاع بولايته. ونرحب بالتدابير التي اقترحها اليوم وسوف نوصي حكومتنا بتأييدها.

وليس من المحتمل أن ينسى أيا منا هنا الصراعات العالمية الأهم والفظائع التي ارتكبت ضد المدنيين الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال والمسنين. وفي حين أن من الصحيح أن هناك أزمة قيم في كل من بلداننا، لا يمكن أن نتجاهل وجود التأثيرات الخارجية. وبعض الذين يجدون استخدام الأطفال الجنود في الصراعات المسلحة أمرا مقيتا هم أنفسهم من المحرضين على الصراعات ومن مشعليها حول العالم. ومع تزايد الصراعات في العالم، لا سيما في أفريقيا، تزايد كذلك استخدام الأطفال الجنود.

وقد قدم السيد أوتونو إحصاءات مروعة بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة، مدعمة بالرسالة الإخبارية المعنونة "أطفال الحرب"، عدد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تبين أرقاما جديدة تفيد بأن ٠٠٠ ٣٥ طفل جندي، بعضهم لا يزيد سنه على السابعة، وهو ما يجده وفدي محزنا جدا. وهؤلاء أطفال مثلهم مثل أطفالنا، فهم يريدون أيضا أن يتحرروا من الخبرات المؤلمة التي اكتسبوها في حالات النزاع، أو تأمين قدر من اليقين عن مستقبلهم أو الانخراط في التدريب المهني. وبدلا عن ذلك، يظلون عرضة للتهميش، والأخطار، والتيتم، والتشريد، وقد جندوا قسرا للمشاركة في القتال وأعطوا في حالات كثيرة عقاقير تغير الحالة المزاجية.

إن وفدي يذكر كيف أن استخدام الأطفال الجنود في الصراع الأهلي في ليبريا، قبل حكومة الرئيس تشارلس تايلور المنتخبة ديمقراطيا، كثيرا ما هوجم في هذه القاعة بوصفه ممارسة بشعة ولا إنسانية وإجرامية. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن زهاء ٠٠٠ ١٥ إلى ٠٠٠ ٢٠ طفل شاركوا مباشرة في أعمال العنف، وأرغموا على القتل أو على تشويه الآخرين، وتعرضوا للقتال، ووقعوا هم أنفسهم ضحايا بشكل وحشي. وقد حارب بعضهم مع بعض الفصائل من أجل البقاء على قيد الحياة.

ومن المؤكد أن حجم هذه المشكلة لا يستهان به أيضا في بلدان أخرى. وعلى سبيل المثال، وفقا لما جاء في الرسالة الإخبارية الآنفة الذكر، فإن أحد البلدان المجاورة لليبريا له أسوأ سجل في تجنيد الأطفال. وبين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، أرغم أطفال يقدر عددهم بـ ٥٠٠ ٤ طفل على القتال مع كلا الجانبين، مع زمرة قوات الحكومة السابقة ومع المتمردين عليها، وهو ما شكل لاحقا تحالف أضداد لارتكاب الفظائع ضد حكومة وشعب ذلك البلد الشقيق.

وإحدى المشاكل العديدة التي تواجه حكومتنا تتمثل في تسريح المحاربين. وللأسف، فإن برامج تسريح المحاربين السابقين ليست كافية على الإطلاق وقد فشلت في توفير معالجة كافية لاحتياجات الأطفال الجنود، مما حدا بعدد منهم إلى العودة إلى القتال. ويذكر وفدي أنه في الاجتماع الوزاري الخاص بليبريا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أولي اهتمام خاص لأهمية ضمان وضع برامج وأنشطة كافية للمحاربين المسرحين الذين كانوا في سن الثانية عشرة في عام ١٩٩٠ وقد بلغوا اليوم سن الحادية والعشرين، وقد ازداد بعضهم قسوة في ارتكاب الأنشطة الإجرامية.

إن أقدام ليبريا تتثبت الآن، وهي تتطلع إلى تجاوز أيامها القاتمة وخلافاتها السابقة، ونعمل نحن، أي الشعب، في حكومة جامعة لضمان السلم وتعمير بلادنا التي مزقتها الحرب. لكن التسريح، كما أقر المؤتمر الوزاري، لا يزال يمثل أحد التحديات الرئيسية لليبريا والمجتمع الدولي. وهو تحد ذو أهمية مركزية بالنسبة لإمكانية نجاح بناء السلم في بلادي.

وتود ليبريا أن تعرب عن امتنانها للمجتمع الدولي والمانحين لمواصلة دعمهم لتعمير ليبريا وإعادة تأهيلها ولبرامج إعادة التوطين، وبالتأكيد للمساعدة الإنسانية. وتود ليبريا أن تناشد المانحين المعنيين أن يراعوا تعهداتهم وأن يساعدوا في تسريح المحاربين السابقين، بمن فيهم الجنود الأطفال.

كما أن وفدي يغتنم هذه الفرصة ليشيد كثيرا بمبعوث الأمين العام، السيد لوتشيانو بافاروتي، وهو

ليس معنا الآن، على سخائه الذي تمثل في إقامة حفلة خيرية في مسقط رأسه مودينا خصص ريعها لبناء قرية لضحايا الحرب من الأطفال. إن هذه البادرة الإنسانية ستقطع شوطا كبيرا في بناء السلام في ليبريا.

وأخيرا، يجب أن يعمل المجتمع الدولي في تضافر مع كل من القطاعين العام والخاص لإنقاذ الأطفال الجنود من أن يصبحوا جيلا ضائعا وأن يحسن مصيرهم في الحياة. وبالتزامنا وإرادتنا السياسية، فإن اهتماماتنا وشواغلنا لن تكون مجرد تعبير عن مشاعر وعواطف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ليبريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل أذربيجان. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولييف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أن أعرب عن الامتنان لكم، يا سيدي الرئيس، لعقدكم هذا الاجتماع لمجلس الأمن المكرس لهذه المشكلة الهامة والملحة.

إن النزاعات المسلحة الجارية اليوم في العديد من بلدان وأقاليم العالم، ما فتئت تسبب آلاما لا يمكن وصفها لملايين البشر. فهي تحدث الدمار والحرائق والمجاعات والمرض. وهي تحول الملايين إلى لاجئين ومشردين، وأول من يعاني من ذلك هم الأطفال. ومع أنهم لا حول لهم ولا قوة، فهم يصبحون هدفا لأبشع أنواع الاستغلال: فيتعرضون للأخذ كرهائن وللاغتصاب والإهانة والعمل القسري. وهذا خطر يهدد الحضارة لأن أطفال اليوم هم جيل الغد. فكيف سيكبرون؟ وماذا نغرس فيهم؟ وفي الجمعية العامة ومحافل أخرى، شدد وفدي بشكل متكرر على أهمية إجراء المزيد من الدراسات عن آثار النزاعات المسلحة على الأطفال.

ونحن نؤيد تأييدا تاما الدراسة التي أجريت بإشراف السيدة غراسا ماشيل. ونقدر تقديرا عاليا العمل الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح السيد اولارا اوتونو. ونعتقد أن عمله يستحق التأييد الكامل.

ومن دواعي الأسف أنه تعين على بلدنا أن يختبر مباشرة جميع المحن والتمزقات الإليمة التي يؤدي إليها النزاع المسلح. وقد قال السيد أولارا أوتونو إن معظم النزاعات المسلحة في أنحاء العالم اليوم تتخذ شكل حروب أهلية. ومع ذلك، لا تزال ترتكب أيضا أعمال عدوان مسلح مباشر. ونتيجة للاعتداء المسلح الذي قامت به أرمينيا واستمرار احتلالها لـ ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، يوجد اليوم مليون لاجئ ومشرد في بلدنا. وأكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ منهم من الأطفال، الذين يعانون أقسى الآثار المترتبة على الطرد وفقدان الأسرة، والجوع وفصول الشتاء القاسية. فهم ما زالوا يعيشون في مخيمات وفي عربات سكك الحديد، ينتظرون فقط حسم مصيرهم، ويتساءلون متى يتمكنون من العودة بأمان إلى ديارهم.

ونحن نؤيد رأي السيد أوتونو بأن من الأساسي ضمان عودة اللاجئين والمشردين إلى منازلهم الدائمة، وأن وضع الأطفال في ظروف مغايرة ونقلهم من حمى أسرهم سيؤثر على وعيهم طوال حياتهم. أما إيجاد تسوية سلمية للنزاعات المسلحة والعودة إلى الديار فمن شأنهما أن يعززا عملية التأهيل النفسي والاجتماعي للأطفال وضمان نسيانهم تدريجيا مشاعر العداء. ولهذا سعى بلدنا دوما إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع الأرمني الأذربيجاني وعودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم الدائمة.

ونحن نعتبر تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين في ظل ظروف عدم حسم الصراع، عنصرا هاما لبقاء السكان المتأثرين على قيد الحياة. ونحن لا نتكلم هنا فقط عن كمية معينة من المساعدات والمنتجات أو العقاقير التي تستحيل بدونها الحياة الإنسانية. فمن خلال الحصول على المساعدة، يمكن للاجئين والمشردين أن يروا مشاركة المجتمع الدولي في محنتهم وبالتالي يواصلون عقد الآمال على التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع المسلح.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للدول المانحة والمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة - ولا سيما مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي، بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى والدول التي تقدم مساعدة إنسانية إلى أذربيجان.

وقبل أيام معدودات عقد في باكو مؤتمر مشترك بين الجمهوريات كرس لمشاكل اللاجئين والمشردين برئاسة رئيس أذربيجان، السيد حيدر علييف. ونظر الاجتماع في المسائل المتصلة باللاجئين والمشردين وعالج بصورة شاملة مسألة الهياكل الوطنية للتخفيف من محنة هذا القطاع من السكان. وشدد أيضا على أن عدم وجود حل للنزاع الأرمني الأذربيجاني واستمرار احتلال ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان من جانب القوات المسلحة الأرمنية هما سببان رئيسيان لمعاناة هذا الشعب. ونظر الاجتماع أيضا في الطرق والوسائل الكفيلة باستخدام جميع الموارد المتاحة بفعالية، فضلا عن المساعدة الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدولية لدعم اللاجئين والمشردين.

إننا نفهم الآن مدى صعوبة تحقيق مصالحة بين الأطراف المتصارعة ومحاولة تحقيق لقاء فيما بينها في منتصف الطريق. وفي الوقت نفسه، نرى بأن تلك الدول التي تواصل انتهاك القوانين الإنسانية الدولية وقوانين حقوق الإنسان يجب أن تفرض عليها الجزاءات من قبل المجتمع الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقول "لا" لتلك البلدان التي تعترض عملية المصالحة بسبب طموحاتها السياسية.

ويستطيع مجلس الأمن أن يضطلع بدور رئيسي في هذا الشأن، ومن بين ما يمكن أن يضطلع به تحديد تدابير تشكل آلية لحسم الصراعات القائمة وتجنب الصراعات المحتملة. ويجب على أي طرف في نزاع مسلح أن يتحمل مسؤولية الآثار المترتبة على الصراع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرتغال.

تؤيد البرتغال تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق رئيس الاتحاد الأوروبي.

إن التقرير الذي قدمته غراسا ماشيل إلى الجمعية العامة في ١٩٩٦، عن أثر النزاعات المسلحة على الأطفال، أبان للمجتمع الدولي مدى معاناة الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة في أنحاء العالم. وإن الوعي المؤلم بهذه الآفة قد دفع الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن يطلبوا إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص معني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، السفير أولارا أوتونو. وانني أشكره وأرحب بوجوده بيننا هنا اليوم.

لقد دفعت ضرورة القيام بعمل جماعي للتغلب على هذه الآفة البرتغال إلى أن تقترح على الدول الأعضاء في مجلس الأمن الاستماع إلى الممثل الخاص، وهذا ما حدث في المشاورات غير الرسمية التي انعقدت في ١١ حزيران/يونيه الماضي؛ وفكرة عقد هذه المناقشة اليوم المفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء تولدت عن الأثر الذي تركه تقريره على أعضاء المجلس. واستمع وفد بلدي بعناية إلى البيان القوي الذي أدلى به السفير أوتونو اليوم ولن يدخر جهدا من أجل ترجمة مقترحاته المحددة إلى أفعال.

ويدعى مجلس الأمن على أساس يومي إلى إجراء مناقشات بشأن الحالات والصراعات التي توضح التطور الفاسد في إدارة الحروب في السنوات الأخيرة، ألا وهو أن السكان المدنيين - في مقدمتهم النساء والأطفال - اصبحوا يتأثرون بالنزاعات المسلحة بصورة متزايدة ويتحولون إلى أهداف وأدوات للحرب. ومما يبعث على الأسى القيام، كما فعل السفير أوتونو، بمقارنة أعداد ضحايا النزاعات المسلحة بأعداد ضحايا الحروب العالمية التي شهدها هذا القرن.

فمن ناحية، يوضح التقدم التكنولوجي ذلك التطور المقيت من خلال السماح، مثلا، بإنتاج الأسلحة الصغيرة التي يسهل على الأطفال الجنود استعمالها، ويحفز على تجنيد الأطفال في صفوف الجيوش والجماعات المسلحة. وهذا التقدم التكنولوجي نفسه يسمح بتصنيع الألغام والأسلحة البيولوجية، التي تجعل من السكان غير المتحاربين ضحايا بصورة عمياء.

ومن ناحية أخرى، وبالرغم من وجود صكوك دولية معيارية - مثل اتفاقيات جنيف، والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها واتفاقية حقوق الطفل، التي وضعتها الأمم المتحدة - والدور البالغ الذي تضطلع به لجنة حقوق الطفل، فإن المعايير الدنيا لاحترام حقوق الإنسان في حالات الحرب يجري تجاهلها وانتهاكها بصورة منتظمة من جانب القوات الحكومية والأطراف الفاعلة من غير الدول. واسترعى السفير أوتونو انتباهنا إلى عجز النظم المحلية للقيم التقليدية التي سادت دوما في أي مجتمع وثقافة أو منطقة عن حماية الأبرياء والأكثر ضعفا، وخاصة الأطفال.

إلا أننا حققنا بعض التقدم الهام. وإن التقاء جهود الجميع أتاح لنا المجال لاتخاذ خطوة رئيسية في هذا الكفاح من خلال اعتماد الاتفاقية الخاصة بالاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، التي يتشرف بلدي بكونه موقعا عليها. وأن البرتغال مع بلدان أخرى، وبشراكة مماثلة مع مختلف المنظمات غير الحكومية، ملتزمة الآن بتحقيق اعتماد اتفاقية لمكافحة استخدام الأسلحة الصغيرة.

غير أن من المفارقات أن كل دولة عضو في الأمم المتحدة قد انضمت عمليا إلى اتفاقية حقوق الطفل التي هي أكثر صكوك القانون الدولي شمولا على الإطلاق، حيث صدق عليها ١٩١ بلدا؛ ومع هذا ففي كل يوم نلاحظ زيادة سريعة في عدد الأطفال الذين يقتلون أو يصابون أو يعتدى عليهم أو يستغلون أو ينتزعون من أرضهم أو لا يجدون العون، ويعزى هذا بقدر كبير إلى آثار العنف المسلح. والآن ونحن على أعتاب ألفية جديدة، ورغم انجازات بني جنسنا في كثير من الميادين فإن هذا الذي يميزنا عن سائر المخلوقات معرض للخطر: وهذا هو جوهر وجود البشرية ذاته وهو احترام كرامة الإنسان وفي هذه الحالة أضعف المخلوقات البشرية.

وعلينا نحن في الأمم المتحدة أن نعمل على وقف أو تقليل معاناة الأطفال في حالات المنازعات المسلحة إلى حدها الأدنى. وليس بوسعنا أن نواصل المبالغة في تقدير مبادئ معينة في العلاقات بين الدول والحكومات على حساب حقوق المواطنين الذين يفترض في دولهم وحكوماتهم أن تحميهم بل الواقع أنها ما قامت إلا لتحميهم. ولن يمكن تحقيق أهداف السلام والأمن والاستقرار والرخاء بل والسيادة الوطنية إلا إذا كفل أمن الإنسان أيضا بما في ذلك أمن الأطفال - وخصوصا أمن الأطفال.

إن تأثير النزاع المسلح على الأطفال هو أحد المشاكل التي تتعلق بسبب خطورتها ونطاقها وطبيعتها بمنظومة الأمم المتحدة بأسرها بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو يدخل في نطاق اختصاصات مختلف الإدارات والأجهزة والبرامج والصناديق والوكالات. وتتصدر هذه الهيئات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التي تبذل جهودا ملحوظة لتنبيهنا إلى أبعاد المشكلة وتعزيز الأعمال المرسومة لمواجهتها. ولكن لدينا أيضا مفوضية حقوق الإنسان ومفوضية شؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والإدارات الأخرى في الأمانة العامة مثل إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام؛ فضلا عن البرامج والصناديق والوكالات من أمثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي؛ وأخيرا المؤسسات المالية الدولية وهي بالتحديد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومجلس الأمن، في ممارسته لمهامه ومسؤولياته، ولدى مناقشة الإجراء الذي يتخذه في أي نزاع، لن يقصر في أن يشارك في الجهد الجماعي الذي تبذله منظومة الأمم المتحدة. وعليه أن يشارك في الرد على الإساءة والانتهاكات لحقوق الطفل التي ترتكبها الأطراف. وباعتماد التدابير الملائمة لكل حالة يمكن أن تساق الأطراف إلى الاحترام الفعلي لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وخاصة بموجب اتفاقيات جنيف واتفاقية حقوق الطفل. وينبغي أن يدين المجلس اشراك الأطفال في النزاع المسلح ولا سيما تجنيدهم من قبل القوات النظامية أو الجماعات المسلحة. وينبغي أن يراقب حماية واحترام حقوق الطفل، وعلى وجه التحديد من خلال الولايات التي يمنحها لعمليات حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي في نطاق بعثات الأمم المتحدة أن تعطى الأولوية لبرامج إعادة التعمير وإعادة التأهيل الاجتماعي للأطفال والشباب. وينبغي أن يسعى المجلس إلى التقييم المسبق لتأثير أي نظام للجزاءات على حالة الأطفال والفئات الضعيفة كالحوامل والمرضعات، وبذا يكفل الاعفاءات الإنسانية للتقليل من الآثار السلبية إلى حدها الأدنى. غير أنه ينبغي للمجلس، قبل كل هذا، أن يقضي، من خلال إجراءاته، على الإحساس بالإفلات من العقاب لدى المقاتلين المسؤولين عن الأعمال العدائية والإساءات التي ترتكب ضد الأطفال سواء كانوا أو لم يكونوا يعملون لحساب الحكومات. وبوسع المجلس ألا يمنح مصداقيته أو شرعيته لهؤلاء المجرمين بغض النظر على الدور الذي قد يقومون به في حل النزاع.

وأنا أشير هنا إلى حالات ملموسة قيد نظر المجلس وهي: التشويه الوحشي للأطفال الذي ترتكبه قيادات الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون؛ والاختطاف العنيف للأطفال الأوغنديين لتعزيز صفوف جيش المقاومة المسيحي؛ أو القرارات المتخذة في أفغانستان بحرمان الأطفال الفتيات من دخول المدارس أو المستشفيات.

وواضح أن لمجلس الأمن دورا سياسيا وأخلاقيا في وقف عمليات الإفلات من العقاب هذه - وهو دور مكمل لإجراءات المحاكم يجب أن يكون مكفولا على المستويات الوطنية والدولية. وفي هذا السياق أذكر بيان مشترك صدر في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن الممثل الخاص للأمين العام، السفير أوتونو، والمديرة التنفيذية لليونيسيف والمفوضة السامية لشؤون اللاجئين والمفوضة السامية لحقوق الإنسان ومنسق عمليات الإغاثة والذي ينص على أن:

"مرتكبي هذه الأعمال العدائية يصمون آذانهم عن نداءات المجتمع الدولي... ونرى أن الكثير من العنف الجنائي في حالات المنازعات المسلحة والانتفاضات يأتي نتيجة للإفلات من العقوبة".

ولتحقيق ذلك سيكون إنشاء محكمة جنائية دولية، الذي تتمنى البرتغال أن يؤتي ثماره في روما، عملا ذا أهمية حاسمة، حيث تكون محكمة جيدة التجهيز لتحاكم وتعاقب مجرمي الحرب والمسؤولين عن الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، محكمة تكون حماية حقوق الطفل جزءا أساسيا من نظامها الأساسي وولايتها، محكمة تأخذ في اعتبارها ضمن العوامل المخففة صغر سن المتهم بينما تعتبره عاملا مشددا في سلوك الكبار عندما يكون الأطفال طرفا في ارتكاب الجريمة. وقد جعل تعريض الأطفال لعواقب المنازعات المسلحة عملا عاديا بتجنيد أفراد دون الثامنة عشرة من العمر في جيوشهم النظامية. وهؤلاء شبان وشابات لا يسمح لهم بالتصويت ولكنهم يعتبرون لائقين لدخول المعارك. وهذا هو ما قاله السفير أوتونو للمجلس في ١١ حزيران/يونيه وهو يدافع عن إيمانه بضرورة تحديد سن أدنى وهو ١٨ عاما للتجنيد في الجيش، عن طريق البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. وترجو البرتغال أن ينتهي الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المنشأ لهذا الغرض، في القريب العاجل من عمله بنجاح.

ولعل من الصدف السعيدة أن هذه المناقشة بين أعضاء الأمم المتحدة التي دفع إليها مجلس الأمن تسبق بيوم واحد بدء حملة عالمية تقوم بها مجموعة من المنظمات غير الحكومية تحت شعار "أوقفوا استخدام الأطفال جنودا". وتشمل هذه المجموعة منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، وخدمة اللاجئين المسيحيين، ومكتب كويكر بالأمم المتحدة، ومؤسسة رادا بارنن لإنقاذ الأطفال، ومنظمة أرض الإنسان. وواضح أن التعبئة العامة اللازمة للقضاء على استغلال الأطفال في النزاع المسلح سوف تحتاج إلى توعية الرأي العام ابتداء من الجالسين أمام أجهزة التلفزيون إلى المقاتلين من عامة الشعب. والمشاركة بين الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمجتمع المدني وبالتحديد المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام أمر حيوي بالنسبة للقضاء على هذا البلاء.

وكما قال رئيس الأساقفة ديسموند توتو:

"إنه عمل غير أخلاقي أن يرغب الكبار في أن يحارب الأطفال حروبهم... وببساطة فليس هناك عذر لتسليح الأطفال ولا يقبل في ذلك جدال".

واختتم بياني بالعودة إلى تأكيد تأييد البرتغال القوي لولاية الممثل الخاص للأمين العام والإجراءات التي يتخذها. وأرجو أن تصبح هذه المناقشة العامة والبيان الرئاسي الذي يصدر بعد ذلك، أداتين مفيدتين لمساعدته في مساعيه لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح في جميع أنحاء العالم.

واستأنف الآن مهمتي بوصفي رئيسا للمجلس.

ليس هناك متكلمون على قائمتي. وسيواصل المجلس نظره في هذا البند في جلسته القادمة التي تعقد عقب رفع هذه الجلسة مباشرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠